Plan National d'Accélération
de la Transformation de l'Écosystème
de l'Enseignement Supérieur
de la Recherche Scientifique
et de l'Innovation

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Enseignement
Supérieur, de la Recherche
Scientifique et de l'Innovation

المملكة المغربية
وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي والابتكار

حصيلة منجزات سنة 2021-2022
و آفاق سنة 2022-2023

أكتوبر 2022

الفهرس

تقديم 5

المحور الأول: منجزات السنة الجامعية 2021-2022 6

أولا: تطور مؤشرات التعليم العالي بمكوناته الثلاثة 7

1. التعليم العالي الجامعي العمومي 8

1.1. الطاقة الاستيعابية 8

2.1. أعداد الطلبة الجدد 9

3.1. العدد الإجمالي للطلبة 9

4.1. عدد الخريجين 10

5.1. التأطير البيداغوجي والإداري 11

1.5.1 التأطير البيداغوجي 11

2.5.1 التأطير الإداري 12

2. التعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات 13

1.2. أعداد الطلبة الجدد 13

2.2. العدد الإجمالي للطلبة 14

3.2. عدد الخريجين 14

4.2. التأطير البيداغوجي والإداري 15

3. التعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص 16

1.3. أعداد الطلبة الجدد 16

2.3. العدد الإجمالي للطلبة 17

3.3. عدد الخريجين 18

4.3. التأطير البيداغوجي والإداري 18

4. عدد مسالك التكوين المعتمدة 19

ثانيا: المنجزات المحققة برسم سنة 2021-2022 22

1. تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي 22

1.1. توسيع عرض التعليم العالي 22

2.1. توسيع الولوج لمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود 22

3.1. مواصلة الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة 23

1.3.1. الرفع من عدد الطلبة الممنوحين 23

2.3.1. تعزيز الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية والمطاعم 24

3.3.1. التغطية الصحية وتعزيز الخدمات الصحية 26

4.3.1. دعم وتنويع الأنشطة الثقافية والرياضية والإبداعية والاجتماعية للطلبة 26

4.1. وضعية الطلبة المغاربة العائدين من أوكرانيا 28

2. الارتقاء بجودة ومردودية التعليم العالي 29
1.2. تعزيز آليات التميز الأكاديمي والعلمي 29
1.1.2. مواصلة الإصلاح البيداغوجي بمؤسسات التعليم العالي 29
2.1.2. التوجيه والإرشاد الجامعي 31
3.1.2. تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام في مجال التعليم العالي 31
2.2. الرفع من قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي 32
1.2.2. تطوير النظام الوطني لتقوية المؤهلات المهنية والوظيفية لطلبة وخريجي التعليم العالي 32
2.2.2. تطوير المهارات الحياتية والذاتية للطلبة 33
3.2.2. مواكبة الطلبة في مشاريعهم المقاولاتية في إطار النظام الوطني للطالب المقاول 33
3.2. توفير عرض تكويني يستجيب لحاجيات القطاعات ذات الأولوية 33
1.3.2. تعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العاليين لمواكبة تطور الصناعة الوطنية 33
2.3.2. برنامج تكوين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين 34
3. دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة 34
1.3. تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار 34
1.1.3. تعديل المرسوم الخاص بإحداث المجلس الوطني للبحث العلمي 34
2.1.3. قرار مشترك بتحديد آليات إحداث الجامعات العمومية لمقاولة خاصة أو المساهمة في نشاطها 35
3.1.3. إنجاز دراسة حول مؤشرات البحث العلمي والتطوير والابتكار في المقاولات 35
4.1.3. مراجعة هيكلة البحث العلمي 35
5.1.3. استشراف إطارات مؤسساتية جديدة لبنيات البحث: معاهد متخصصة للبحث 36
6.1.3. إصلاح سلك الدكتوراه لإنتاج جيل جديد من الدكاترة 36
7.1.3. التصنيفات العالمية للجامعات المغربية 37
8.1.3. دعم البحث العلمي والابتكار عن طريق طلبات العروض الوطنية 37
2.3. تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار 38
1.2.3. مواصلة إحداث نظام وطني مندمج للمعلومات خاص بالبحث العلمي والابتكار (SINARI) 38
2.2.3. .التعاضد والإسهام في تقوية البنية التحتية الوطنية للبحث العلمي 38
3.2.3. تعميم المعلومة العلمية والتقنية ونشر أعمال البحث وتتبع المستجدات التكنولوجية 39
3.3. تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص 40
1.3.3. مواصلة البرنامج الوطني لإنشاء مجمعات الابتكار (Cités de l'Innovation) 40
2.3.3. دعم وتشجيع براءات الاختراع بالجامعة المغربية 40
3.3.3. دعم أنشطة النقل التكنولوجي ومشاريع خلق المقاولات التكنولوجية الابتكارية 41
4.3.3. الشراكة بين الأوساط الأكاديمية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي 41
4.3. تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج 42
5.3. النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي 43

1.5.3. التعاون الثنائي 43
2.5.3.التعاون المتعدد الأطراف 46
6.3. العمل المشترك مع بعض الجهات الفاعلة في مجال البحث العلمي والابتكار 50
4. تحسين حكامة منظومة التعليم العالي 51
1.4. إطلاق مشروع إعداد المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) 51
2.4. مواصلة تفعيل وظيفة مراقبة التدبير 52
3.4. إعداد وإصدار النصوص القانونية المواكبة لتطور منظومة التعليم العالي والبحث العلمي 52
4.4. تعزيز النظام الوطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي 53
1.4.4. اعتماد وتجديد اعتماد مسالك التكوين برسم دورة التقييم 2022: 53
2.4.4. تقييم مؤسسات التعليم العالي: 54
3.4.4. تطوير آفاق الشراكة والتعاون في مجال تقييم التعليم العالي وضمان جودته 54
4.4.4. منح معادلات الشهادات: 54
5.4. إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة 54
1.5.4. تطوير الإدارة الإلكترونية وتوفير الخدمات للمواطنين 54
2.5.4. تطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي 55
6.4. تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي 55
1.6.4.التعاون و الشراكة 55
2.6.4.الحركية الطلابية: 61
7.4. حصيلة الإجابة عن الأسئلة البرلمانية 62
8.4. تدبير الموارد البشرية بالقطاع 64
1.8.4. تدبير الوضعية الإدارية 64
2.8.4. النهوض بالشؤون الاجتماعية للموظفات والموظفين 64
3.8.4. إطلاق مبادرة LeaderSHE 65
9.4. تدبير الموارد المالية بالقطاع 65
ميزانية الوزارة 65
تمويل البرامج والمشاريع عن طريق الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية 66
المحور الثاني: آفاق سنة 2022-2023 67
أولا: توقعات الدخول الجامعي 2022-2023 68
1.نتائج البكالوريا 68
2.توقعات أعداد الطلبة 69
3. التأطيروالخصاص من الموارد البشرية 71
1.3. تطور التأطير البيداغوجي والإداري 71
2.3. الخصاص من الموارد البشرية وتوقعات التأطير البيداغوجي والإداري حسب الميادين الدراسية 71

4. التوظيفات برسم السنة الجامعية 2022-2023 73

5. الطاقة الاستيعابية المرتقبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي 74

ثانيا: مستجدات الدخول الجامعي 2022-2023 والأوراش ذات الأولوية على ضوء توجهات "المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 2030 " **74**

1. توفير الشروط الكفيلة بتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي 75

1.1. مواصلة توسيع التعليم العالي لتحقيق عدالة مجالية فعلية 75

2.1. تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة 75

2. إرساء أسس النموذج الجديد للجامعة المغربية 77

1.2. إرساء إصلاح بيداغوجي شامل يعزز التميز الأكاديمي والعلمي 77

2.2. الارتقاء بقابلية تشغيل الخريجين 78

3.2. إرساء فضاءات " Code 212" بالجامعات: 79

4.2. توسيع إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التكوينية: 79

5.2. مواصلة برامج مهننة عروض التكوين وملاءمتها مع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية 79

3. إرساء أسس بحث علمي يستجيب للأولويات الوطنية وبمعايير دولية 80

1.3 تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار 80

2.3. تحسين الجودة العلمية بسلك الدكتوراه والنهوض بالتميز في مجال البحث العلمي والابتكار 81

3.3. تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار وتشجيع استعمالها المشترك 82

4.3. تمويل أنشطة التثمين والابتكار ونقل التكنولوجيا 82

5.3. تثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار 83

6.3. دعم آليات النقل التكنولوجي ومشاريع خلق المقاولات التكنولوجية الابتكارية 83

7.3. ضمان اليقظة الاستراتيجية للبحث العلمي والتكنولوجي 83

8.3. تعزيز الشراكة والتعاون على المستويين الوطني والدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا 83

9.3. تشجيع الابتكار والتميز 85

10.3. مواصلة تعبئة الكفاءات المغربية عبر العالم 85

4.الارتقاء بأداء وحكامة المنظومة 85

1.4 تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) 85

2.4. تسريع إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المواكبة للإصلاح 85

3.4. إرساء مقومات التحول الرقمي 86

4.4. الرفع من كفاءات أطر القطاع 87

5.4. فتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة 87

تقديم

سجلت جل مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي الكمية والنوعية، برسم سنة 2021-2022، تحسنا ملموسا بفضل مجموعة من المنجزات التي همت بالأساس ضمان وتيسير شروط الولوج إلى التعليم العالي وتوفير مستلزمات توسيع وتنويع العرض.

وفي إطار انخراط قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في التجسيد العملي لطموح النموذج التنموي الجديد الهادف إلى بناء رأسمال بشري ذي جودة عالية، تميزت سنة 2021-2022 بإطلاق التحضير لإعداد المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030)، والذي يكتسي بعدا استراتيجيا وطابعا عمليا صرفا، ويهدف إلى ترجمة أولويات البرنامج الحكومي، خصوصا في شقه المتعلق بتطوير الرأسمال البشري، إلى تدابير عملية بغية تسريع اندماج المغرب في مجتمع المعرفة.

وتندرج الانجازات التي تم تسجيلها خلال السنة الجامعية 2021-2022 ضمن إعداد وتهيئة الأرضية التي ستحتضن تفعيل المخطط الوطني من خلال تنزيل البرامج المهيكلة على مستوى كافة مكونات المنظومة والتي تم رسم معالمها الكبرى من خلال مخرجات المناظرات الجهوية التي تم تنظيمها من طرف الوزارة على صعيد جهات المملكة الإثني عشر، بشراكة وثيقة مع الجهات والفاعلين الاقتصاديين وفعاليات المجتمع المدني، فضلا عن الأطراف المعنية من داخل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وبذلك ستعرف السنة الجامعية 2022-2023 العمل على تنزيل محاور هذا المخطط الوطني إلى إجراءات وتدابير عملية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الكمية والنوعية في أفق 2026.

ويعرض هذا التقرير، في محور أول، أهم المنجزات المحققة خلال السنة الجامعية 2021-2022. كما يقدم، في محور ثاني آفاق السنة الجامعية 2022-2023 فيما يتعلق بالتوقعات المرتبطة بأبرز المؤشرات الرقمية، والأوراش ذات الأولوية المبرمجة برسم الدخول الجامعي المقبل.

المحور الأول

منجزات السنة الجامعية 2021-2022

أولا: تطور مؤشرات التعليم العالي بمكوناته الثلاثة

يضم التعليم العالي بمكوناته الثلاثة[1] برسم سنة 2021-2022 ما يلي:

- 12 جامعة عمومية و157مؤسسة بما فيها 3 مراكز جامعية تابعة لجامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، (دون احتساب 3 معاهد للبحث التابعة لجامعة محمد الخامس) ؛
- 77 مؤسسة بالتعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات منها:
  - 22 مؤسسة في ميدان العلوم والتقنيات؛
  - 24 مؤسسة في علوم الصحة؛
  - 11 مؤسسة في ميدان الآداب والعلوم الإنسانية والفنون؛
  - 5 مؤسسة في ميدان العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير؛
  - مؤسسة واحدة في التكوين الرياضي؛
  - 14 مؤسسة في التكوين التربوي ؛
- 5 جامعات محدثة في إطار الشراكة تضم 37 مؤسسة ؛
- مؤسستين محدثتين في إطار الشراكة؛
- جامعة عمومية واحدة بتدبير خاص (جامعة الأخوين) تضم 3 مؤسسات ؛
- 5 جامعات للتعليم العالي الخاص تضم 24 مؤسسة؛
- 132 مؤسسة للتعليم العالي الخاص مرخص لها ومفتوحة.

وقد بلغ مؤشر عدد الطلبة لكل 100.000 نسمة برسم سنة 2021-2022 بالمغرب حوالي **3700** طالب. كما عرفت **نسبة التمدرس بالتعليم العالي** ما بعد البكالوريا[2] ، من الفئة العمرية **18– 22** سنة، ارتفاعا ب **3** نقط بحيث انتقلت من **42,8%** سنة 2020-2021 إلى حوالي **45,7%** سنة2021-2022 .

وبلغ **عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي** **313 596** طالبا سنة 2021-2022. ويتوزع كما يلي:

- **290 638** بالتعليم العالي الجامعي العمومي، أي بنسبة قدرها **92,7%**؛
- **6 716** بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات، أي بنسبة قدرها **2,1%** (مستوى الولوج بالبكالوريا)؛
- **16 242** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص، بما فيها جامعة الأخوين، أي بنسبة قدرها **5,2%** (مستوى الولوج بالبكالوريا).

وتمثل نسبة الإناث **54,5%** من مجموع الطلبة الجدد **بالتعليم العالي**.

وبلغ **العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي** **1 170 836** طالبا سنة 2021-2022. ويتوزع كما يلي:

---

[1] التعليم العالي الجامعي العمومي، التعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات (تكوين الأطر)، التعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص (بما فيه جامعة الأخوين).

[2] يتعلق الأمر بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة، بالإضافة إلى التكوين المهني (التقني المتخصص TS) ، شهادة التقني العالي BTS، الأقسام التحضيرية للمدارس العليا.

- **1 061 256** بالتعليم العالي الجامعي العمومي، أي بنسبة قدرها **90,6%**؛
- **46 980** بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات، أي بنسبة قدرها **4%**؛
- **62 600** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص، بما فيها جامعة الأخوين، أي بنسبة قدرها **5,4%**.

وتمثل نسبة الإناث **52,7 %** من العدد الإجمالي للطلبة.

أما **خريجي التعليم العالي** فقد وصل عددهم سنة 2020-2021 إلى **181 389** خريجا موزعين كما يلي:

- **143 242**بالتعليم العالي الجامعي العمومي، أي بنسبة قدرها **79%** ؛
- **24 911** بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات، أي بنسبة قدرها **13,7%**؛
- **13 236** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص، بما فيها جامعة الأخوين، أي بنسبة قدرها **7,3%** ؛

وتمثل نسبة الإناث **54,2%** من عدد خريجي التعليم العالي.

فيما يخص **التأطير البيداغوجي**، فقد بلغ عدد الأساتذة الدائمين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة خلال سنة 2021-2022 ما مجموعه **21 416** أستاذا دائما، موزعين كما يلي:

- **15 830** بالتعليم العالي الجامعي العمومي (بما فيها معاهد البحث)، أي بنسبة قدرها**73,9%**؛
- **3 021** بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات، أي بنسبة قدرها **14,1%**؛
- **2 565** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص ، بما فيها جامعة الأخوين، أي بنسبة قدرها **12%**.

وتمثل نسبة الإناث **31,6%** من مجموع الأساتذة الدائمين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة.

أما **عدد الإداريين والتقنيين بالتعليم العالي** بمكوناته الثلاثة، فقد بلغ ما مجموعه **14 483** خلال سنة 2021-2022 موزعين كما يلي:

- **8 760** بالتعليم العالي الجامعي العمومي أي بنسبة قدرها **60,5%** (مع احتساب العاملين بالأحياء الجامعية و عددهم 1650)؛
- **2 259** بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات، أي بنسبة قدرها **15,6%** ؛
- **3 464** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص ، بما فيها جامعة الأخوين، أي بنسبة قدرها **23,9%**.

وتمثل نسبة الإناث **45,1%** من مجموع الإداريين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة.

1. التعليم العالي الجامعي العمومي

1.1. الطاقة الاستيعابية

تعززت الطاقة الاستيعابية بالمؤسسات الجامعية العمومية لتصل إلى **548 076** مقعدا برسم سنة 2021-2022 مقابل**521 187** خلال سنة 2020-2021 ، أي بزيادة **26 889** مقعدا. وتتوزع المقاعد المتوفرة حسب نوع الولوج كما يلي:

- الولوج المفتوح: **563 360** مقعدا، أي ما يمثل **66%** من مجموع الطاقة الاستيعابية؛
- الولوج المحدود: **513 187** مقعدا، أي ما يمثل **34%** من مجموع الطاقة الاستيعابية.

2.1. أعداد الطلبة الجدد

ارتفع عدد الطلبة الجدد بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي، بنسبة **5,6%** حيث انتقل من **275 204** سنة 2020-2021 إلى **290 638** طالبا سنة 2021-2022. وتمثل نسبة الإناث منهم **54,3%** سنة 2021-2022. ويوضح المبيان أسفله تطور عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب الولوج وحسب الجنس ما بين السنتين الجامعيتين 2020-2021 و2021-2022:

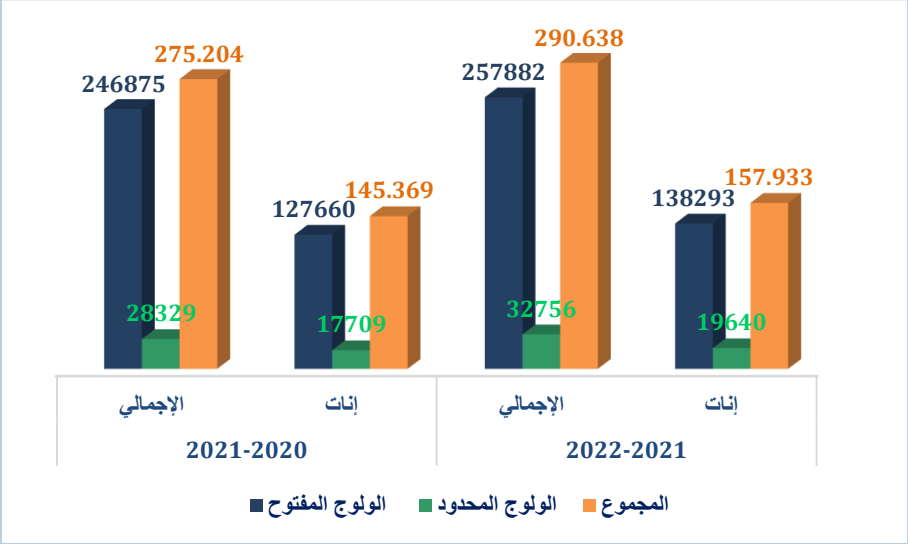

وترجع هذه الزيادة في عدد الطلبة الجدد إلى ارتفاع عددهم إجمالا بالميادين ذات الولوج المفتوح بنسبة تقدر ب **4,5%** نظرا لتزايد عدد المسجلين في ميدان الآداب والعلوم الإنسانية بنسبة **9,9%** والتعليم الأصيل بنسبة **5,4%** وميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بنسبة**4,7%** . كما ارتفع عددهم في الميادين ذات الولوج المحدود بنسبة **15,6%**نظرا لتزايد عدد المسجلين في ميادين العلوم والتقنيات بنسبة **34,3%** والتكنولوجيا بنسبة 16,8% وعلوم المهندس بنسبة **15,8%** وطب الاسنان بنسبة **11,6%** وعلوم الرياضة بنسبة**11,5%** وعلوم التربية و المدارس العليا للأساتذة ومدارس التربية و التكوين بنسبة **10,4%** وميدان الطب و الصيدلة بنسبة 8%.

3.1. العدد الإجمالي للطلبة

وصل العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي، برسم السنة الجامعية 2021-2022، إلى **1 061 256** مقابل **989 899** سنة 2020-2021، أي بزيادة ب **7,2%** ويبرز المبيان أسفله تطور العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع الولوج والجنس ما بين 2020-2021 و2021-2022:

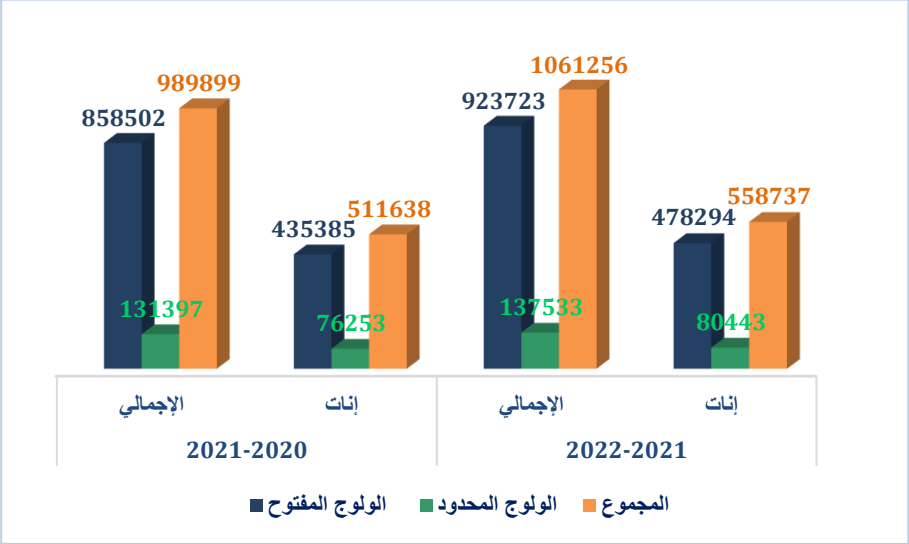

وقد سجل العدد الاجمالي للطلبة في مؤسسات الولوج المفتوح ارتفاعا بنسبة % 7,6 نظرا لتزايد أعداد الطلبة بجميع ميادينها، بحيث ارتفع عدد الطلبة بميدان الآداب والعلوم الانسانية بـ % 10,7 وبميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بـ**8,2%** والتعليم الأصيل بـ1,8% بميدان العلوم بنسبة % 0,4.

أما فيما يخص مؤسسات الولوج المحدود، فقد عرف عدد الطلبة نموا بنسبة **4,7%** بسبب التطور الذي عرفته كل من ميادين: علوم الرياضة (23,7%) وعلوم التربية والمدارس العليا للأساتذة ومدارس التربية و التكوين (10,6%) وعلوم المهندس (10%) والتجارة والتسيير (4,9%) والطب والصيدلة (4,1%).

وتمثل نسبة الإناث **52,6 %** من العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي.

4.1. عدد الخريجين

عرف عدد الخريجين بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي، خلال السنة الجامعية 2020-2021 ارتفاعا بنسبة 13% إذ بلغ هذا العدد **143 242** خريجا مقابل **126 764** سنة 2019-2020. ويوضح المبيان أسفله تطور عدد الخريجين حسب نوع الولوج والجنس ما بين 2019-2020 و2020-2021:

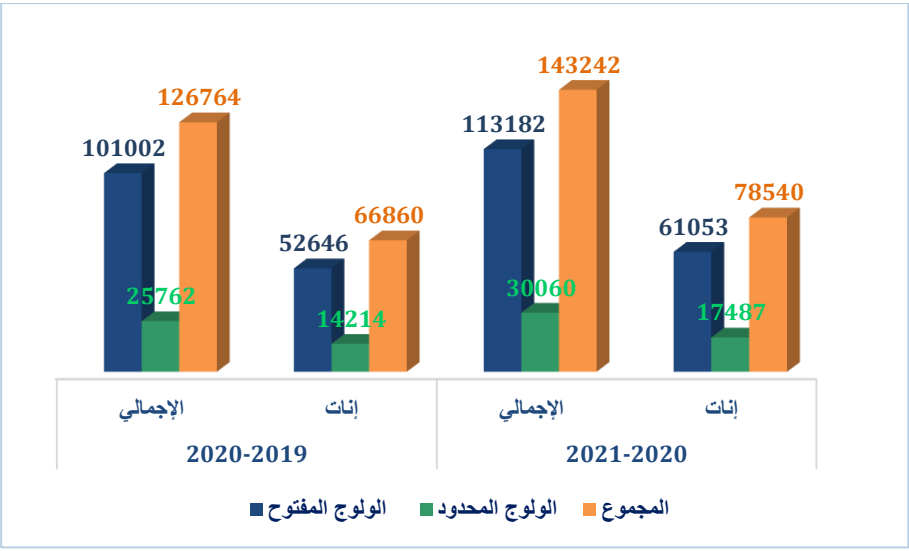

ويلاحظ أن هذا التطور راجع لارتفاع عدد الخريجين بمؤسسات الولوج المفتوح بنسبة **12,1%** حيث سجل ميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ارتفاعا بنسبة **(20,5%)** والتعليم الأصيل **(12,7%)** وميدان الآداب والعلوم الإنسانية **(3,3%)**، مقابل انخفاض في ميدان العلوم ب **(0,6%)**.

كما ارتفع إجمالا عدد الخريجين في مؤسسات الولوج المحدود بنسبة تقدر ب **16,7%**، ويرجع ذلك خصوصا إلى الزيادة المسجلة في ميادين الطب والصيدلة (81,2 %) وعلوم التربية والمدارس العليا للأساتذة (20,9 %) وطب الأسنان (16,1%) والعلوم والتقنيات (15,5%) والتكنولوجيا(9,8%) وعلوم المهندس (13,9%) والتجارة والتسيير(4,8%) .

وتمثل نسبة الإناث **54,8%** من العدد الإجمالي للخريجين بالتعليم العالي الجامعي العمومي.

5.1. التأطير البيداغوجي والإداري

1.5.1 التأطير البيداغوجي

بلغ عدد الأساتذة بالتعليم العالي الجامعي العمومي **15 830** أستاذا دائما برسم السنة الجامعية 2021-2022 بما فيها معاهد البحث، مقابل **15 325** سنة 2020-2021. وتمثل نسبة الإناث **29,2%** من مجموع الأساتذة.

وقد بلغت نسبة التأطير البيداغوجي بالتعليم العالي الجامعي العمومي معدل **68** طالباً لكل أستاذ على الصعيد الوطني خلال سنة 2021-2022 مقابل **65** طالباً لكل أستاذ سنة 2020-2021. ويتفاوت معدل التأطير البيداغوجي حسب نوع الولوج كما هو موضح في المبيان التالي:

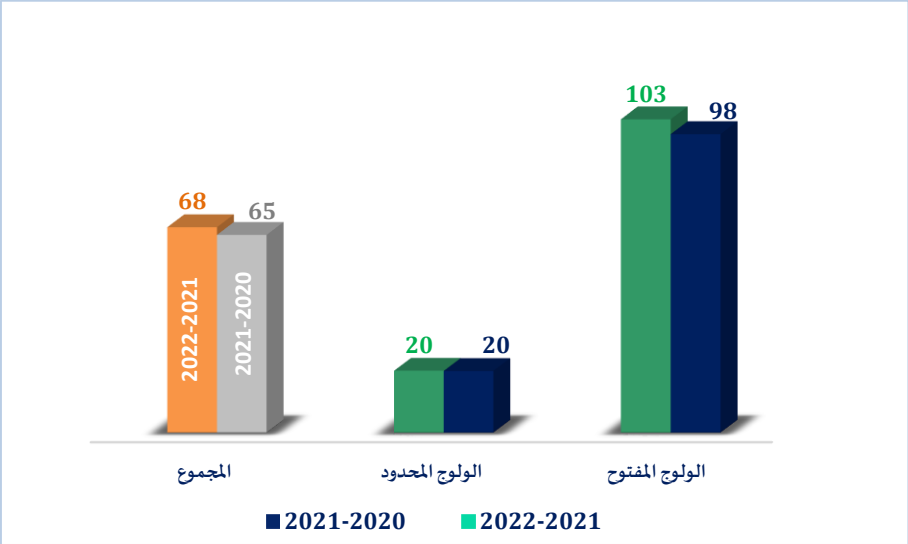

يلاحظ أنه في الوقت الذي ظلت فيه هذه النسبة مستقرة (**20** طالباً لكل أستاذ) بالنسبة للميادين الدراسية ذات الولوج المحدود بين 2001-2022 و 2020-2021، فقد تراجعت هذه النسبة من **98** طالبا لكل أستاذ سنة **2020-2021**إلى **103** سنة **2021-2022** بالنسبة للميادين الدراسية ذات الولوج المفتوح. ويفسر ذلك بتراجع هذه النسبة ب:

- 4 نقاط بالنسبة لميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، إذ سجلت هذه النسبة 222 طالبا لكل أستاذ سنة 2021-2022، مقابل 218 سنة 2020-2021؛

- 7 نقاط بالنسبة لميدان الآداب والعلوم الإنسانية، إذ سجلت هذه النسبة 92 طالبا لكل أستاذ سنة 2021-2022، مقابل 85 طالبا لكل أستاذ سنة 2020-2021؛
- 3 نقاط بالنسبة للكليات متعددة التخصصات، إذ سجلت هذه النسبة 111 طالبا لكل أستاذ سنة 2021-2022، مقابل 108 سنة 2020-2021؛
- استقرارها بالنسبة لميدان العلوم، إذ سجلت هذه النسبة 31 طالبا لكل أستاذ سنة 2021-2022، كما هو مسجل السنة الماضية.

كما سجل تفاوت كبير بين الجامعات في نسب التأطير البيداغوجي، حيث تعتبر كل من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة وابن زهر بأكادير والحسن الأول بسطات وعبد المالك السعدي بتطوان ومحمد الأول وجدة الأكثر ضعفا في التأطير البيداغوجي سنة 2021-2022، مسجلة بذلك نسبة فاقت 80 طالباً لكل أستاذ. كما هو موضح في المبيان أسفله:

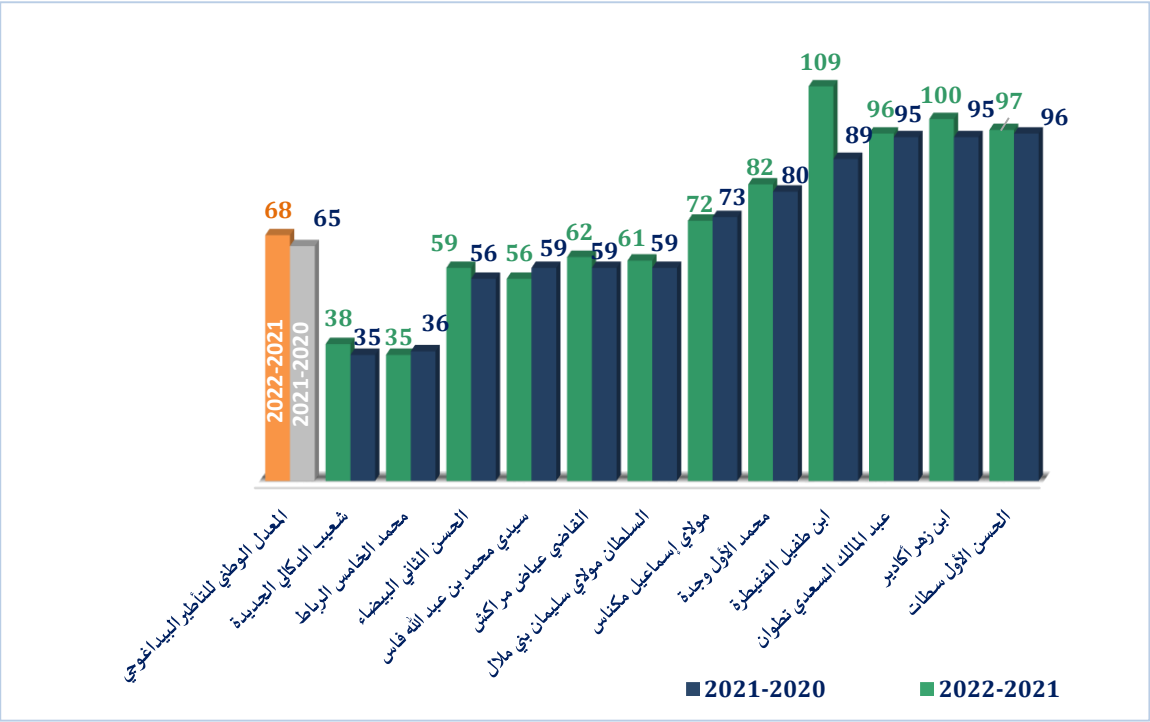

2.5.1 التأطير الإداري

بلغ عدد الأطر الإدارية بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي **7 110** إدارياً سنة **2021-2022** (دون احتساب العاملين بالأحياء الجامعية)، مقابل **6 867** إدارياً سنة **2020-2021**، أي بارتفاع يقدر بنسبة **3,5%**. وتمثل نسبة الإناث منهم **45,3%**.

بلغت نسبة التأطير الإداري بالتعليم العالي الجامعي العمومي **178** طالباً لكل إداري على الصعيد الوطني خلال السنة الجامعية **2021-2022**، مقابل **173** سنة **2020-2021**، مسجلة تراجعا ب **5** نقاط. ويوضح المبيان أسفله تطور نسبة التأطير الإداري حسب نوع الولوج ما بين **2020-2021** و**2021-2022**:

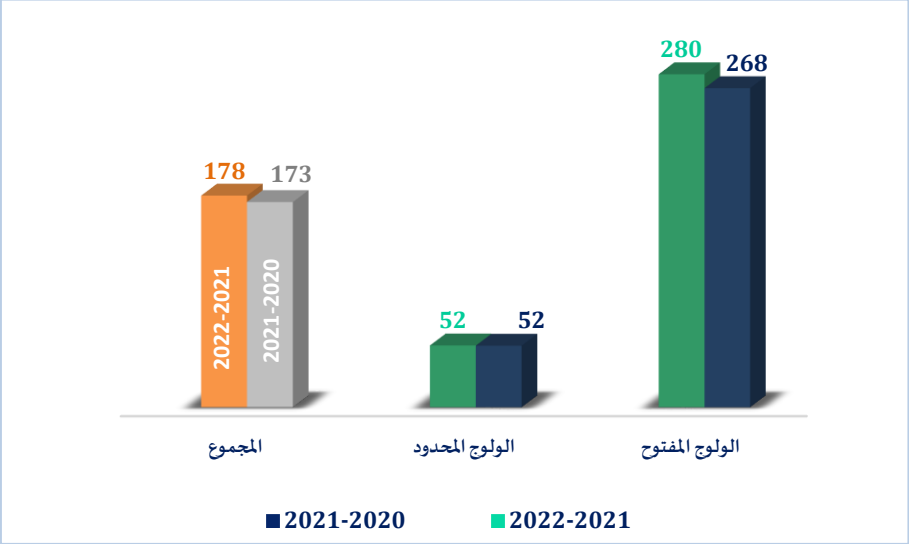

وقد عرفت نسبة التأطير الإداري بالميادين الدراسية ذات الولوج المحدود استقرارا مسجلة نفس النسبة 52 طالبا لكل إداري سنة **2022-2021** مقارنة مع السنة الماضية.

أما الميادين الدراسية ذات الولوج المفتوح فقد تراجعت نسبة التأطير الإداري بها ب **12** نقطة، مسجلة نسبة **280** طالبا لكل إداري سنة **2022-2021**، مقابل **268** سنة **2021-2020**.

ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة التأطير الإداري ب:

- 13 نقطة بالنسبة لميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، إذ سجلت هذه النسبة 486 طالبا لكل إداري سنة 2022-2021، مقابل 473 سنة 2021-2020؛
- 13 نقطة بالنسبة لميدان الآداب والعلوم الإنسانية، إذ سجلت هذه النسبة 220 طالبا لكل إداري سنة 2021-2022، مقابل 207 سنة 2021-2020؛
- نقطتين بالكليات متعددة التخصصات، إذ سجلت هذه النسبة 355 طالبا لكل إداري سنة 2022-2021، مقابل 353 سنة 2021-2020؛
- استقرارها بالنسبة لميدان العلوم، إذ سجلت هذه النسبة 108 طالبا لكل أستاذ سنة 2022-2021، كما هو مسجل السنة الماضية.

2. التعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات

1.2. أعداد الطلبة الجدد

بلغ عدد الطلبة الجدد بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات المسجلين بالبكالوريا فقط **6 716** طالب سنة 2022-2021 مقابل **5 294** سنة 2021-2020، مسجلا تزايدا بنسبة تقدر ب **27%**. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى تزايد عددهم في الحقول المعرفية المتعلقة ب: العلوم الاقتصادية والقانونية والتسيير **(54%)**، علوم الصحة **(30,3%)** والعلوم والتقنيات (22,7%) كما هو مبين في المبيان أسفله:

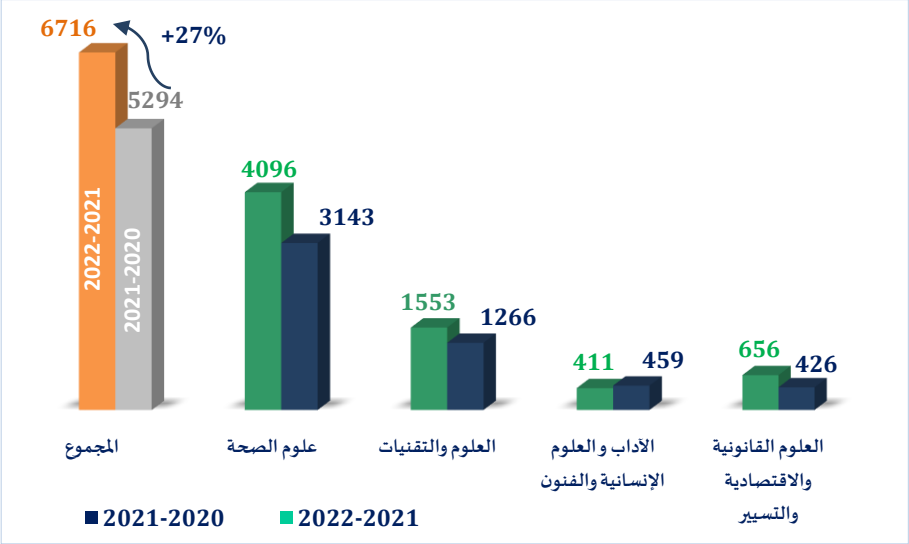

وتمثل الإناث **71,2%** من الطلبة الجدد المسجلين بالبكالوريا بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات.

2.2. العدد الإجمالي للطلبة

بلغ العدد الإجمالي للطلبة بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات **46 980** سنة 2021-2022، مقابل **38 292** سنة 2020-2021، مسجلا ارتفاعا بنسبة **22,7%**. ويبين المبيان أسفله تطور هذا العدد حسب الحقول المعرفية ما بين 2020-2021 و2021-2022 حيث يلاحظ ارتفاع العدد في علوم التربية (69,4%)، علوم الصحة (16,5%)، العلوم والتقنيات (3,4%) بينما سجلت الحقول المعرفية العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير و الآداب و العلوم الإنسانية والفنون انخفاضا على التوالي بنسبة 29,8% و 4,7%.

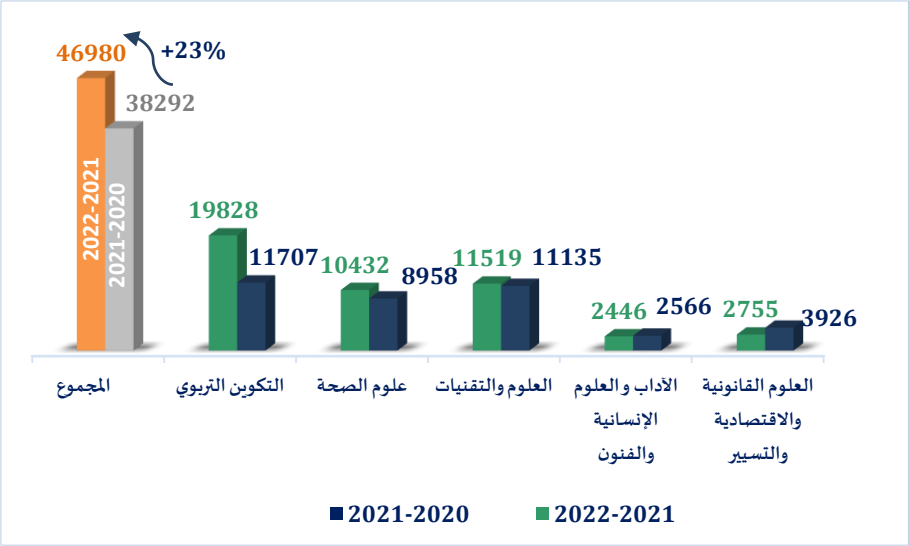

وتمثل الإناث **59,2%** من الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات.

3.2. عدد الخريجين

سجل عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات ارتفاعا مهما تقدر نسبته ب **94,8%** سنة 2021-2022، حيث انتقل من **12 789** سنة 2019-2020 إلى **24 911** سنة 2020-2021. ويرجع

هذا التطور الكبير أساسا إلى تزايد عددهم في الحقل المعرفي المتعلق بالتكوين التربوي (222%)، بالإضافة إلى الارتفاع المسجل بعلوم الصحة (7,9%)، العلوم والتقنيات (6,6%) والآداب و العلوم الإنسانية والفنون (2,7%) في حين سجل انخفاضا بنسبة 35,5% في العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير.

ويوضح المبيان أسفله توزيع عدد الخريجين حسب الحقول المعرفية:

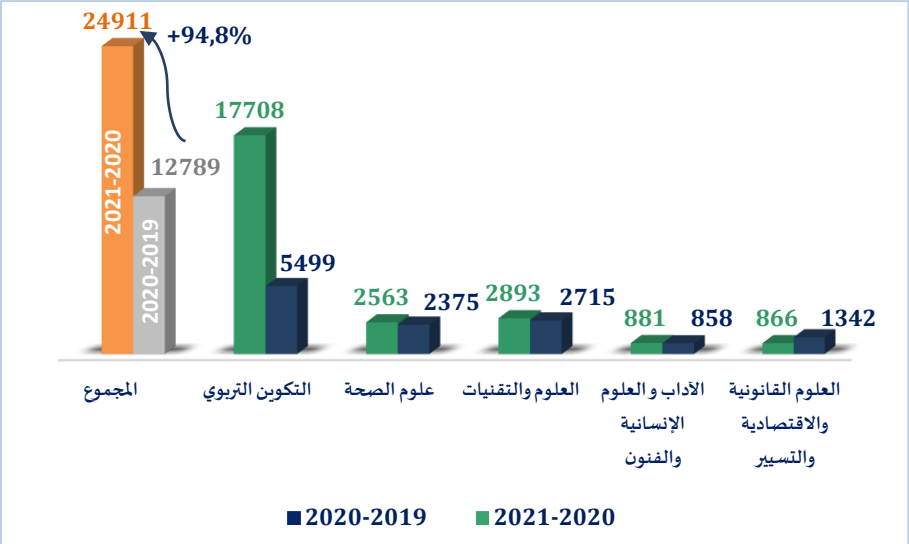

وتمثل نسبة الإناث 53,8% من إجمالي عدد الخريجين.

4.2. التأطير البيداغوجي والإداري

بلغ عدد الأساتذة بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات **3 021** أستاذا دائما برسم السنة الجامعية 2022-2021 مقابل **3 074** سنة 2021-2020 مسجلا بذلك انخفاضا ب 1,7%. وتمثل نسبة الإناث 35,3% من مجموع الأساتذة الدائمين.

ويبرز المبيان أسفله تطور عدد الأساتذة الدائمين حسب الحقل المعرفي ما بين 2021-2020 و2022-2021:

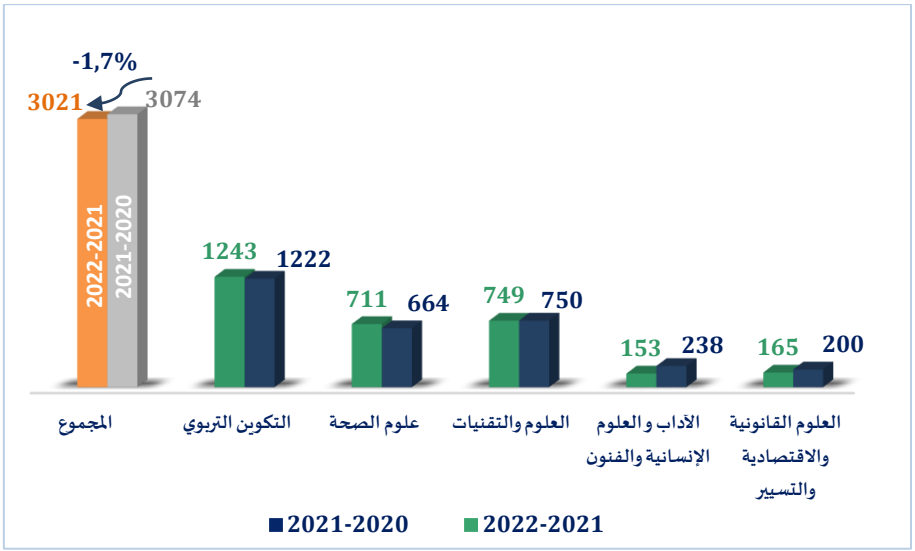

يلاحظ من خلال المبيان أن تراجع عدد الأساتذة الدائمين في هذه المؤسسات راجع إلى انخفاض عددهم في الحقول المعرفية المتعلقة بالآداب والعلوم الإنسانية والفنون (35,7%) والعلوم القانونية والاقتصادية والتسيير

(17,5%) والعلوم والتقنيات (0,1%) بينما سجل ارتفاعا في علوم الصحة وفي علوم التربية على التوالي بنسبة 7,1% و1,7%.

كما سجل عدد الإداريين بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات انخفاضا ب 1,7% حيث انتقل من **2 299** إداريا سنة 2020-2021 إلى **2 259** سنة 2021-2022، كما يوضحه المبيان أسفله:

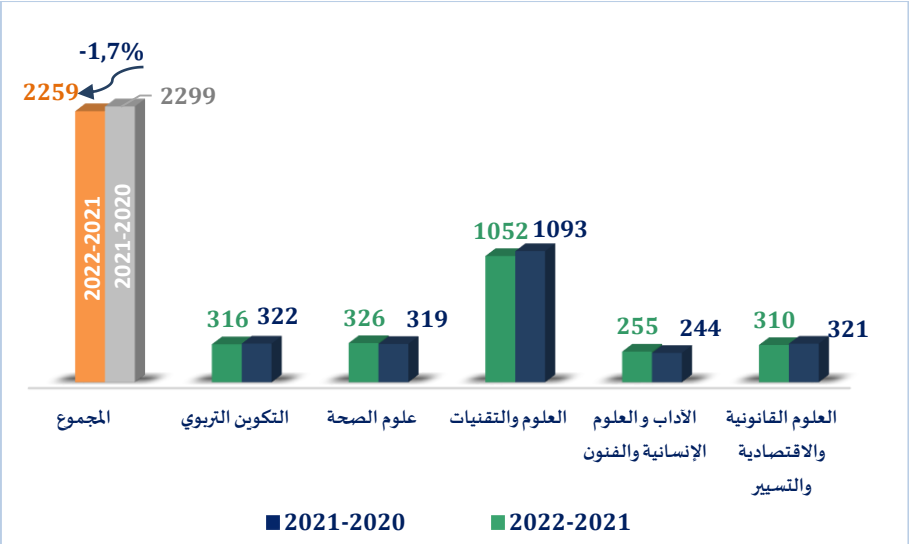

يلاحظ من خلال المبيان تراجع عدد الإداريين في الحقول المعرفية المتعلقة بالعلوم والتقنيات (3,8%) والعلوم القانونية والاقتصادية والتسيير(3,4%) و علوم التربية(1,9%) بينما سجل ارتفاعا في الآداب والعلوم الإنسانية والفنون (4,5%) وفي علوم الصحة (2,2%) .

وتمثل الإناث 40,2% من مجموع الإداريين بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات.

3. التعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص

1.3. أعداد الطلبة الجدد

بلغ عدد الطلبة الجدد بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص المسجلين بالبكالوريا **16 242** طالب سنة 2021-2022 مقابل **13 994** سنة 2020-2021، أي بزيادة قدرها 16,1%. وتمثل نسبة الإناث منهم 51%.

ويوضح المبيان أسفله تطور عدد الطلبة الجدد حسب الحقل المعرفي ما بين 2020-2021 و2021-2022:

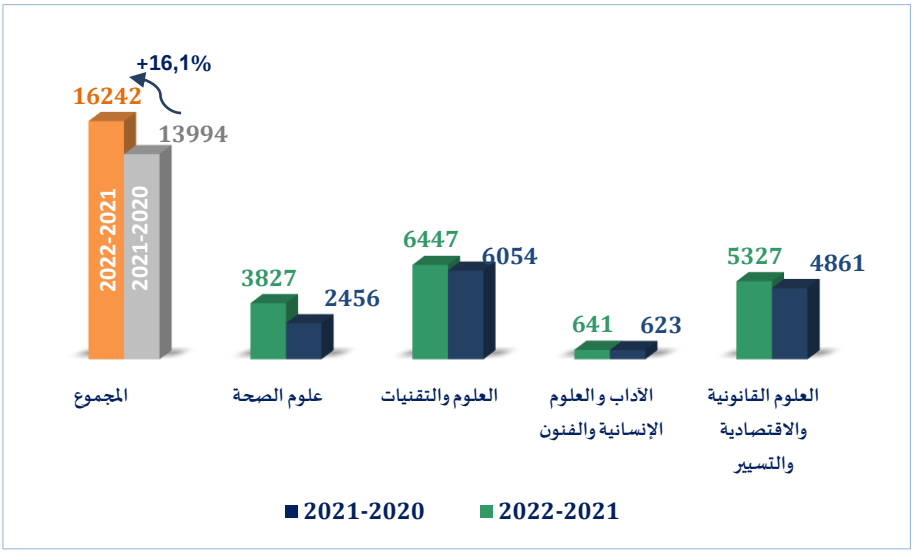

يلاحظ من خلال المبيان ارتفاع ملحوظ في عدد الطلبة الجدد في الحقل المعرفي المتعلق بعلوم الصحة بنسبة 55,8% كما تزايد عددهم بكل من العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير (10%)، والعلوم والتقنيات (6,5%) وكذا الآداب والعلوم الإنسانية والفنون (3%).

2.3. العدد الإجمالي للطلبة

انتقل العدد الإجمالي للطلبة بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص من **56 873** سنة 2020-2021، إلى **62 600** سنة 2021-2022 أي بزيادة قدرها **10%**. وتمثل الإناث **49%** من مجموع الطلبة بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.

ويبين المبيان أسفله تطور العدد الإجمالي للطلبة حسب الحقل المعرفي ما بين 2020-2021 و2021-2022، حيث يلاحظ تطور عدد الطلبة المسجلين في علوم الصحة ب **19,2%** وفي الآداب والعلوم الإنسانية والفنون ب **15,3%** وكذا العلوم والتقنيات بنسبة **13,2%**، كما عرف الحقل المعرفي العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير تطورا ضئيلا مقارنة مع السنة الماضية بنسبة **1,2%**.

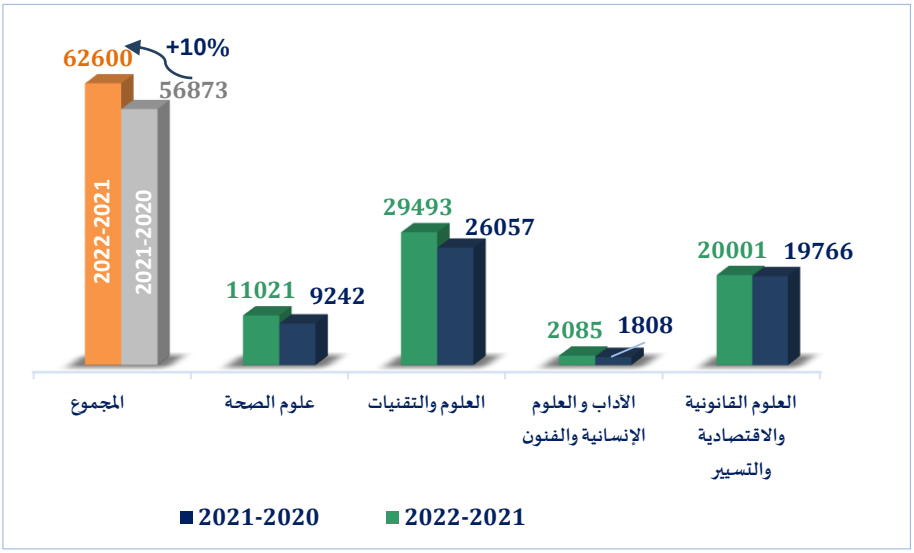

3.3. عدد الخريجين

وصل عدد الخريجين بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص إلى **13 236**سنة 2021-2020 مقابل **11 762** سنة 2019-2020، أي بزيادة قدرها **12,5%**. وتمثل الإناث 48% من مجموع خريجي مؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.

ويشير المبيان أسفله لتطور عدد الخريجين بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص حسب الحقل المعرفي ما بين 2019-2020 و2020-2021:

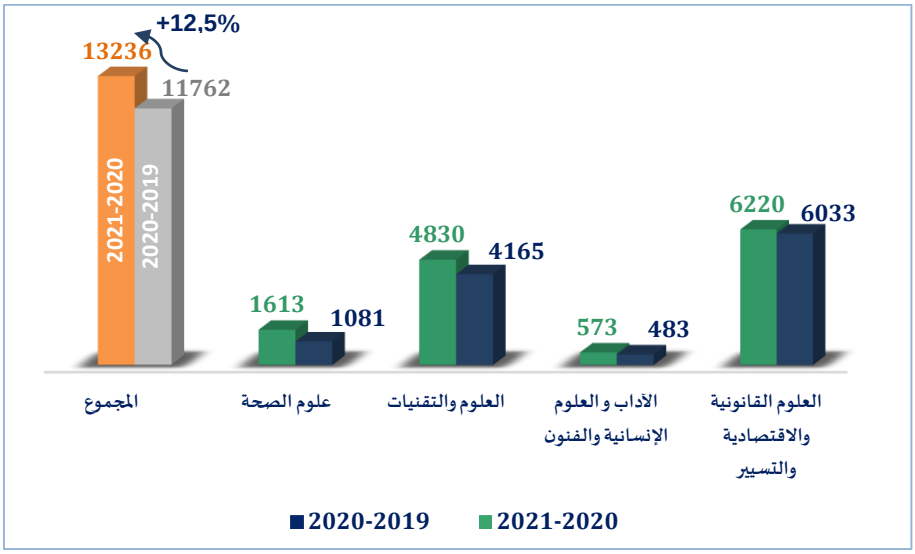

ويلاحظ من خلال المبيان تسجيل أكبر نسبة تطور لعدد الخريجين في الحقل المعرفي المتعلق بعلوم الصحة ب 49%، كما عرفت الحقول المعرفية المتعلقة بالآداب والعلوم الإنسانية والفنون والعلوم والتقنيات ارتفاعا على التوالي بنسبة 18,6% و 16% بينما عرف الحقل المعرفي العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير تطورا ضعيفا يقدر ب 3,1%.

4.3. التأطير البيداغوجي والإداري

بلغ عدد الأساتذة بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص **2 565** أستاذا دائما برسم السنة الجامعية 2021-2022 مقابل **2 372** سنة 2020-2021 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 8%. وتمثل نسبة الإناث حوالي 42% من مجموع الأساتذة الدائمين.

ويبرز المبيان أسفله تطور عدد الأساتذة الدائمين ما بين 2020-2021 و2021-2022حسب نوع المؤسسة، حيث يلاحظ تسجيل انخفاض في هذا العدد بمؤسسات التعليم العالي الخاص بنسبة 5,3%، بينما عرفت المؤسسات المحدثة في إطار الشراكة بما فيها جامعة الأخوين تسجيل أكبر ارتفاع بنسبة تقدر ب 45,3%، والجامعات الخاصة نسبة تقدر ب18%.

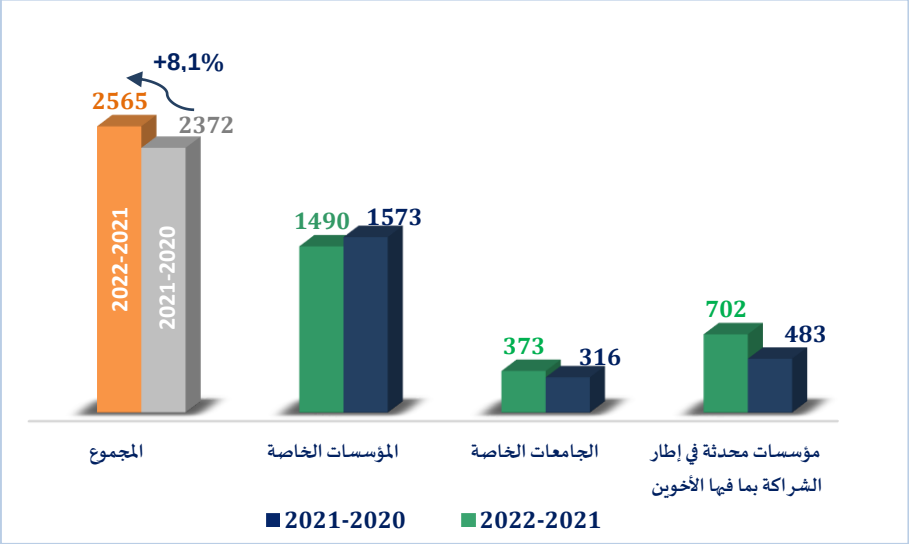

بلغ عدد الإداريين بمؤسسات التعليم العالي المحدثة في إطار الشراكة وبالتعليم العالي الخاص **3 464** إداريا سنة 2021-2022 مقابل **3 276** سنة 2020-2021 مسجلا بذلك ارتفاعا ب **6%**، وتمثل نسبة الإناث منهم 48%.

ويوضح المبيان أسفله تطور عدد الإداريين ما بين 2020-2021 و2021-2022حسب نوع المؤسسة، إذ سجلت المؤسسات المحدثة في إطار الشراكة بما فيها جامعة الأخوين والجامعات الخاصة تزايد في عدد الإداريين على التوالي بنسبة 13,4% و17,1%. بينما تراجع عددهم في مؤسسات التعليم العالي الخاص ب 2,5%.

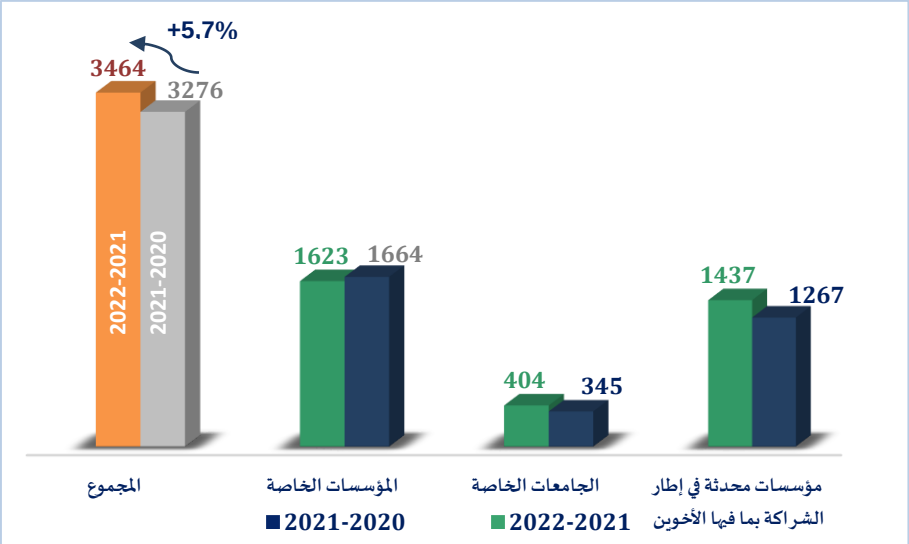

4. عدد مسالك التكوين المعتمدة:

بلغ عدد مسالك التكوين المعتمدة في التعليم العالي العمومي 2725 مسلكا معتمدا برسم السنة الجامعية 2021 – 2022، وتشكل المسالك المهنة حوالي 54% من مجموع المسالك المعتمدة.

توزيع مسالك التكوين المعتمدة في التعليم العالي العمومي حسب نوع الدبلوم برسم السنة الجامعية 2022 - 2021

الدبلوم	عدد مسالك التكوين المعتمدة
السنتان التحضيريتان لسلك المهندس (2 AP)	19
دبلوم مهندس الدولة (DI)	235
دبلوم المدارس الوطنية للتجارة والتسيير (DENCG)	77
الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا ((DUT	172
الإجازة في الدراسات الأساسية (LEF)	348
الإجازة المهنية (LP)	349
الإجازة في التربية (LE)	111
الإجازة في العلوم والتقنيات (LST)	85
الماستر (M)	623
المتخصص الماستر (MS)	305
الماستر في العلوم والتقنيات (MST)	84
دبلوم مترجم (DT)	4
دبلوم مترجم فوري DInt	1
السلك العالي	4
السلك العادي- Cycle normal	2
الدبلوم الوطني لمجموعة مدارس ISCAE	3
دبلوم في الطب (DM)	8
دبلوم المعهد الوطني للتهيئة والتعمير (DINAU)	1
دبلوم في طب الأسنان (DMD)	2
دبلوم في مهن الفنون والتصميم (DMAD)	3
دبلوم في الصيدلة (DP)	4
الدكتوراه (D)	285
المجموع	2725

وقد بلغ عدد مسالك التكوين المعتمدة في التعليم العالي الخاص **1077** مسلكا معتمدا برسم السنة الجامعية 2021 – 2022. وتتوزع خذه المسالك حسب الدبلوم كالتالي:

توزيع مسالك التكوين المعتمدة في التعليم العالي الخاص حسب نوع الدبلوم برسم السنة الجامعية 2021-2022

الدبلوم		عدد المسالك المعتمدة
باكالوريا + 3 سنوات	تكوينات من مستوى الإجازة	437
باكالوريا + 5 سنوات	تكوينات من مستوى الماستر	393
	تكوينات الهندسة	189
	تكوينات المدارس الوطنية للتجارة التسيير	21
باكالوريا + 6 سنوات	تكوينات في الهندسة المعمارية	4
	تكوينات الصيدلة	3
	تكوينات طب الأسنان	3
باكالوريا + 7 سنوات	تكوينات الطب العام	6
باكالوريا + 8 سنوات	تكوينات الدكتوراه	18
باكالوريا + 11 سنة	تكوينات في تخصصات طبية (Résidanat)	3
المجموع		1077

ثانيا: المنجزات المحققة برسم سنة 2021-2022

تركزت جهود قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال سنة 2021-2022 على تفعيل العديد من التدابير من أجل تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي وتوفير الإمكانات اللازمة في إطار التغطية الجهوية المتوازنة، مع الحرص على ضمان جودة التكوين وتحقيق الاندماج الاجتماعي والمهني للخريجين. كما تم تفعيل مجموعة من التدابير من أجل النهوض بالبحث العلمي والابتكار وجعله في خدمة التنمية الشاملة وتعزيز آليات الحكامة للارتقاء بأداء المنظومة. وتعرض الفقرات التالية أهم ما تم إنجازه في هذا الإطار.

1. تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

عرفت سنة 2021-2022 تحقيق العديد من المنجزات على مستوى توسيع عرض التعليم العالي وتحسين الولوج همت على الخصوص:

1.1. توسيع عرض التعليم العالي

- فتح 6 مؤسسات جامعية جديدة، 5 منها ذات الولوج المحدود. يتعلق الأمر ب:
  - كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية سطات؛
  - كلية الطب والصيدلة العيون؛
  - المدرسة العليا للتكنولوجيا قلعة السراغنة؛
  - المدرسة العليا للتكنولوجيا الداخلة؛
  - المدرسة العليا للتكنولوجيا الناظور؛
  - المدرسة العليا للتربية والتكوين وجدة.
- تحويل المركز الجامعي بقلعة السراغنة إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية قلعة السراغنة؛
- تجميع المعهد الجامعي للبحث العلمي ومعهد الدراسات الإسبانية –البرتغالية ومعهد الدراسات الإفريقية التابعين لجامعة محمد الخامس بالرباط في مركز واحد للبحث تحت اسم "المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية والأورومتوسطية والإيبيرو أمريكية".

وبذلك انتقل عدد المؤسسات الجامعية من 148 مؤسسة خلال السنة الجامعية 2020-2021 إلى 157 خلال السنة الجامعية 2021-2022. (باحتساب المراكز الجامعية الثلاث ودون احتساب معاهد البحث).

2.1. توسيع الولوج لمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود:

في إطار مواصلة الجهود المبذولة، منذ بداية جائحة كوفيد 19، لضمان الاستمرارية البيداغوجية بكل أبعادها (التدريس، التقييم والامتحانات، مباريات الولوج، الخ)، وضمانا لتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين لولوج المؤسسات ذات الولوج المحدود وتمكينهم من اجتياز المباريات في أحسن الظروف، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات برسم الدخول الجامعي 2021-2022، أهمها:

- مواصلة الرفع من عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة للتباري بهذه المؤسسات بنسبة 4,2% مقارنة مع الموسم الجامعي 2020-2021، حيث انتقل عدد المقاعد من 31.525 مقعدا بيداغوجيا برسم السنة الجامعية 2020-2021 إلى 32.833 مقعدا برسم الدخول الجامعي 2021-2022.
- اعتماد التدبير الإلكتروني للترشيح لمباريات الولوج من خلال خمس منصات:

- www.cursussup.gov.ma (كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان)
- www.tafem.ma (المدارس الوطنية للتجارة والتسيير)
- www.ensa-concours.ma (المدارس الوطنية للعلوم التطبيقية)
- www.ensam-concours.ma (المدارس الوطنية العليا للفنون والمهن)
- www.tawjihi.ma (كليات العلوم والتقنيات والمدارس العليا للتكنولوجيا والمدرسة الوطنية العليا للفن والتصميم).

- مواصلة تنظيم مباراة مشتركة لولوج السنة الأولى في التكوينات في الطب والصيدلة وطب الأسنان عوض 11 مباراة التي جرت العادة على تنظيمها سابقا؛
- اعتماد ما يزيد عن 20 مركزا لاجتياز مباراة ولوج كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان و12 مركزا لمباراة ولوج المدارس الوطنية للتجارة والتسيير و16 مركزا لاجتياز مباراة المدارس الوطنية للعلوم التطبيقية بمختلف جهات المملكة لتقريب مراكز المباريات من مقرات سكنى حاملي شهادة البكالوريا حفاظا على صحتهم وسلامتهم؛
- مواصلة تخفيض عتبات الانتقاء التمهيدي لولوج مجموعة من المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود لا سيما كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة (جميع المترشحين الحاصلين على معدل محتسب يساوي أو يفوق 12/20)؛
- الرفع من عدد المقاعد المفتوحة في وجه المترشحين للمباراة الوطنية المشتركة لولوج المدارس العليا للمهندسين ب 61 مقعدا برسم الدخول الجامعي 2021-2022 مقارنة مع الموسم الجامعي 2020-2021. (4164 مقعدا متباريا بشأنه برسم السنة الجامعية 2021-2022 بدلا من 4103 برسم سنة 2020-2021)، وكذلك تم الرفع من عدد المقاعد المتباري في شأنها في المباراة الوطنية لولوج مدارس التدبير ب 70 مقعدا (1100 مقعدا برسم سنة 2022 مقابل 1030 مقعدا برسم سنة 2021)، وذلك من خلال:
  - التحاق مدرسة إدارة الأعمال (ESCA) للمباراة الوطنية لولوج مؤسسات التكوين في التجارة والتدبير برسم دورة2022؛
  - التحاق كل من المدرسة الوطنية العليا للكيمياء بجامعة ابن طفيل-القنيطرة وجامعة الزهراوي الدولية لعلوم الصحة للمباراة الوطنية لولوج بعض مؤسسات تكوين المهندسين والمؤسسات التي في حكمها برسم دورة 2022.

3.1. مواصلة الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة

1.3.1. الرفع من عدد الطلبة الممنوحين:

- الرفع من الميزانية المخصصة للمنح ب 200 مليون درهم لتنتقل من 1831 مليون درهم إلى 2031 مليون درهم؛
- تطور العدد الإجمالي للمنح المخولة برسم سنة 2021-2022 حيث بلغ 409 000 منحة مقابل 403 689 برسم سنة 2020-2021 ، أي بنسبة تطور 1,3% وتمثل نسبة الإناث منها 57%.
- فتح الفضاء الرقمي رهن إشارات الجامعات ومؤسسات تكوين الأطر لقطاع الصحة، بالإضافة الى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لإيداع لوائح الطلبة القدامى والجدد المسجلين بجميع الأسلاك الدراسية؛

- إطلاق العمل بالخدمة الإلكترونية "https://carteminhaty.onousc.ma" لتمكين الطلبة المنوحين من اختيار تاريخ ومكان استلام بطائقهم البنكية "منحتي" بإحدى الوكالات البنكية التابعة للبريد بنك بالنسبة لحاملي البكالوريا الجدد. وقد تم تسجيل ما يزيد عن 130.000 موعد لتوزيع بطائق منحتي على المعنيين الأمر؛
- إطلاق الخدمة الإلكترونية " https://boursessup-etranger.onousc.ma" من أجل تمكين الطلبة الذين يتابعون دراستهم بالخارج من إيداع طلبات المنح بالخارج ابتداء من أكتوبر 2021؛
- تجويد الخدمة الإلكترونية " https://e-bourse-maroc.onousc.ma" بإضافة معلومة مرتبطة بوضعية منحة الطلبة؛
- تدقيق وفحص لوائح الطلبة المسجلين لضبط العاملين بالقطاع العام والخاص وكذا المستفيدين من منحة أخرى أو الحاصلين على شهادة البكالوريا والذين استنفذوا حصتهم من المنح. وقد أسفرت عملية التدقيق عن توقيف 8200 منحة؛
- إعداد مشروع اتفاقية تعاون مع الخزينة العامة للمملكة لتحسين الاستفادة من خدمات المنح.

2.3.1. تعزيز الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية والمطاعم

الإيواء:

- الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية عبر افتتاح الحي الجامعي تطوان/المضيق (1008 سريرا) بالإضافة إلى توسعة الحي الجامعي بالراشيدية (1200 سريرا)، ليصل عدد الأحياء الجامعية المفتوحة برسم الموسم 2022-2021 إلى 23 بطاقة استيعابية تقدر ب 253 52 سريرا، 61,5% منها مخصصة للإناث؛
- تقليص الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية ب 30 % أي إيواء ما يقارب 37000 طالبا وطالبة، وذلك في إطار الإجراءات المتخذة لإعادة فتح الأحياء الجامعية في ظل استمرار جائحة كوفيد19. في حين تقدر نسبة الاستجابة لطلبات السكن الجديدة ب 40 % من مجموع الطلبات المودعة.
- إطلاق خدمة إلكترونية جديدة https://relogement.onousc.ma، من 09 غشت إلى غاية 06 شتنبر 2021، لتمكين الطلبة القدامى من إيداع طلبات تجديد السكن بطريقة مجردة وعن بعد؛
- تحيين الخدمة الالكترونية المعتمدة https://logement.onousc.ma لإيداع طلبات الاستفادة من السكن الجامعي، والتي تم إطلاقها من 23 غشت إلى غاية17شتنبر 2021؛
- تبسيط مسطرة التسجيل للسكن بالأحياء الجامعية عبر تحيين لائحة الوثائق المطلوبة لتتلاءم والقانون المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية؛
- المصادقة على كل من النظام الداخلي للأحياء والإقامات الجامعية ومقرر بتحديد الوثائق المكونة لملف طلب الاستفادة من السكن بالأحياء والإقامات الجامعية؛
- إعداد مشروع لمقرر تحديد تعريفة الخدمات المقدمة من طرف المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة 46 موظفا بمصالح الشؤون الطلابية بالأحياء الجامعية لنقل الخبرات والمستجدات الخاصة بالبرنامج المعلوماتي؛
- تشجيع القطاع الخاص لبناء إقامات طلابية في إطار شراكة مع المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، حيث تم برسم الموسم 2021-2022 إبرام اتفاقية جديدة لبناء إقامة طلابية بمدينة أكادير بطاقة استيعابية تقدر بـ 558 سريرا؛

- استكمال أشغال بناء كل من:
  - الحي الجامعي أكادير تيليلا (1400 سريرا)؛
  - الحي الجامعي تازة (1020 سريرا)؛
  - الحي الجامعي القنيطرة (1426 سريرا)؛
  - الحي الجامعي المحمدية (1354سريرا)؛
  - توسعة الحي الجامعي الناظور (750 سريرا)؛
  - توسعة بالحي الجامعي مولاي اسماعيل (426 سريرا).
- استكمال الدراسات من أجل إطلاق أشغال بناء:
  - ملحق الحي الجامعي سطات (408 سريرا)؛
  - الحي الجامعي الحسيمة (1400 سريرا)؛
  - الحي الجامعي فاس (1600 سريرا).
- إطلاق الدراسات الخاصة بكل من:
  - توسعة الحي الجامعي بني ملال (400 سريرا)؛
  - توسعة الحي الجامعي مكناس(400سريرا).

في حين تم التوقف عند مرحلة الدراسات بالنسبة لمشروع بناء الحي الجامعي بتاونات إلى حين اتخاذ قرار في شأن إحداث نواة جامعية بتاونات.

الإطعام الجامعي:

- افتتاح مطعمين جامعيين بكل من طنجة وتطوان ليبلغ حاليا مجموع المطاعم الجامعية 21 مطعما. وقد بلغ عدد الوجبات المقدمة 10343472 برسم سنة 2021-2022؛
- تعميم البطائق الالكترونية للطلبة التي أصبحت معتمدة كبطاقة للسكن والإطعام في كافة المطاعم الجامعية باستثناء المطعمين الجامعيين بوجدة والسويسي الأول؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي الأحياء الجامعية وشملت:
  - تجديد البطائق الالكترونية وتتبع الشكايات لفائدة موظفي الشؤون الطلابية؛
  - بيع التذاكر عبر الصناديق الالكترونية لفائدة موظفي شباك التذاكر؛
  - تتبع واستخلاص الوضعية الحسابية لعملية بيع التذاكر عبر المنصة الالكترونية الخاصة بالإطعام لفائدة موظفي الشساعة؛
  - معاينة وتتبع انتاج البطائق الالكترونية والوضعية الحسابية لحجز وبيع التذاكر لفائدة مدراء الأحياء الجامعية؛
- القيام بزيارات تفقدية للمطاعم الجامعية للوقوف على كل ما يهم عملية الإطعام الجامعي.

3.3.1. التغطية الصحية وتعزيز الخدمات الصحية

الصحة الجامعية

- توسيع شبكة المراكز الصحية لتشمل 29 مركزا طبيا موزعا على الأحياء والملحقات الجامعية بالمملكة، بمعدل مركز طبي على الأقل بكل حي جامعي؛
- تأطير 27 طبيبا و22 ممرضا لهذه المراكز تم تعيينهم من طرف وزارة الصحة؛
- إعداد برنامج معلوماتي مندمج لضبط المعلومات الإحصائية وتدبير الملفات الطبية الرقمية للطلبة وتدبير مخزون الأدوية؛
- العمل على إحداث خلايا للإنصات والمواكبة من أجل تعزيز الدعم النفسي الموجه للطلبة.

نظام التغطية الصحية

- ارتفاع عدد المستفيدين من نظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة ليصل إلى ما يفوق 445 337 طالبا مؤمنا إلى غاية 07 يوليوز 2022 مع تسجيل ما يقارب 513680 طلبا للاستفادة من هذا النظام؛
- اصدار القرار الوزاري رقم 19.2217 المتعلق بتحيين لائحة مؤسسات التعليم العالي الخاضع طلبتها لنظام التامين الإجباري عن المرض الخاص؛
- العمل على تطوير منصة إلكترونية جديدة من أجل تحيين قائمة المؤسسات التي يخضع طلبتها لنظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة بتنسيق مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛
- إطلاق حملة وطنية للتعريف بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة عبر تنظيم لقاءات تواصلية عن بعد مع الطلبة بكل من:
  - جامعة ابن زهر بأكادير؛
  - الجامعة الدولية الخاصة بالرباط؛
  - جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء؛
  - جامعة محمد الخامس الرباط.

4.3.1. دعم وتنويع الأنشطة الثقافية والرياضية والإبداعية والاجتماعية للطلبة

في مجال الأنشطة الثقافية

- إحداث 37 ناديا طلابيا في مختلف المجالات بانخراط 1240 طالبا جديدا؛
- تعزيز البنيات التحتية الثقافية بإضافة 27 بنية (قاعة للمطالعة، مكتبات، قاعات متعددة التخصصات...)؛
- تنظيم ما يقارب 300 نشاطا ثقافيا على المستوى الوطني والمحلي بالأحياء الجامعية، بما فيها أنشطة التطوع وأنشطة التثقيف الصحي، بمشاركة أزيد من 7274 طالبا وطالبة.

<u>على المستوى الوطني:</u>

- إطلاق المسابقة الوطنية الجامعية لأحسن ملصق إعلاني عن البطولات الرياضية الوطنية التالية (البطولة الوطنية لكرة القدم المصغرة، البطولة الوطنية لكرة اليد، البطولة الوطنية للريكبي السباعي).
- إطلاق مسابقة أحسن روبورتاج عن الأنشطة المنجزة خلال الأسبوع الوطني للرياضة الجامعية تحت عنوان "حصيلة الأسبوع الوطني للرياضة الجامعية"؛
- الحملة الوطنية الأولى للتحسيس والكشف عن التعفنات المنقولة جنسيا ومرض السيدا.

على مستوى الأحياء الجامعية:

- تنظيم أسبوع التعريف بالطلبة الجدد في إطار الأبواب المفتوحة التي تنظم خلال شهر أكتوبر من كل سنة؛
- تنظيم الأسبوع الثقافي الجامعي؛
- تنظيم ملتقى الطالبة المغربية في نسخته الرابعة تحت شعار "حقوق وكرامة الطالبة الجامعية لا تتجزأ"؛
- الاحتفال بالأعياد الوطنية (المسيرة الخضراء، تقديم وثيقة الاستقلال، عيد الاستقلال)؛
- الاحتفال بالأعياد الدينية (إحياء ليلة القدر، موائد الإفطار الجماعي الرمضانية؛ مسابقات في تجويد القرآن الكريم، أمسيات الإنشاد والأمداح النبوية، الاحتفال بعيد المولد النبوي)؛
- الاحتفال بالأعياد الدولية (اليوم العالمي للمرأة، عيد الأم، اليوم العالمي للبيئة، اليوم العالمي لحقوق الإنسان، اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، يوم الأخوة الإنسانية...)
- تنظيم حملات تحسيسية في إطار أنشطة التثقيف الصحي (داء السكري، مخاطر التدخين، الوقاية من كوفيد 19، الثقافة الإنجابية، حملات التبرع بالدم، حملة لمراقبة وتصحيح البصر لفائدة الطلبة بالأحياء الجامعية، يوم تحسيسي عن أهمية خلايا الإنصات، دورة تكوينية في الإسعافات الأولية الرياضية).
- تنظيم أنشطة الدعم الجامعي (دورات تكوينية لإعداد الطلبة لاجتياز الامتحانات، حصص في التنمية الذاتية، دورات تكوينية في مجال الإعلاميات وتقنيات الحاسوب، دورات تكوينية في تقنيات البحث العلمي وإعداد البحوث الأكاديمية).

في مجال الرياضة الجامعية

- تعزيز البنيات التحتية الرياضية بإضافة 53 وحدة (مركبات، قاعات للألعاب الرياضية، مساحات خضراء،...)؛
- تنظيم ما يناهز 100 نشاطا رياضيا على المستوى الوطني والمحلي بالأحياء الجامعية بمعدل 02 إلى 10 أنشطة رياضية بكل حي جامعي بمشاركة ما يزيد عن 3099 طالبا وطالبة؛
- تنظيم ثمانية 08 بطولات وطنية إلى جانب المشاركة في البطولة العالمية للعدو الريفي بمدينة أفيرو بالبرتغال خلال مارس 2022، حيث أحرز فريق المنتخب الوطني ذكورا ميدالية ذهبية؛
- تنظيم النسخة الأولى من الأسبوع الوطني للرياضة الجامعية تحت شعار "الرياضة الجامعية: من أجل حياة طلابية متوازنة ومسار جامعي ناجح" من 29 نونبر إلى غاية 03 دجنبر 2021؛
- تنظيم تربصات تدريبية لانتقاء الطلبة الذين سيمثلون المغرب في البطولة العالمية للعدو الريفي؛
- تنظيم دورة تكوينية في تدريب كرة القدم داخل القاعة لفائدة الأطر الرياضية الجامعية بتنسيق مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم في الفترة الممتدة ما بين 11 إلى غاية 15 أبريل 2022؛
- توقيع اتفاقيات شراكة مع:
  - الجامعة الملكية المغربية للكولف؛
  - الجامعة الملكية المغربية للبادمينتون؛
  - الجامعة الملكية المغربية للجيدو.
- اعتماد الرخص الإلكترونية للسماح للطلبة الجامعيين بالمشاركة في البطولات الوطنية والدولية التي تنظمها الجامعة الملكية المغربية للرياضة الجامعية. وقد تم برسم هذا الموسم، إصدار ما يفوق 700 رخصة رياضية لفائدة الطلبة بالقطاعين العام والخاص؛
- تنظيم البطولة الوطنية للعدو الريفي للمنتخبات الجامعية- الجديدة يومي 09 و10 دجنبر 2021؛

- المشاركة في بطولة العالم الجامعية للعدو الريفي بالبرتغال(أفيرو) من 09 إلى 13 مارس 2022؛
- تنظيم البطولة الوطنية لكرة القدم المصغرة إناث بمدينة تطوان-المضيق؛
- تنظيم البطولة الوطنية للمنتخبات في كرة السلة بمدينة فاس أيام 23 و24 مارس 2022؛
- تنظيم البطولة الوطنية الجامعية للمنتخبات في كرة اليد اناثا وذكورا بمدينة الرباط أيام 12 و13 ماي 2022؛
- تنظيم كأس العرش الجامعية في كرة القدم المصغرة ذكورا وكرة السلة 3*3 ذكورا وإناثا بمدينة الرباط أيام 18 و19 ماي 2022؛
- تنظيم البطولة الوطنية الجامعية للألعاب الفردية إفران يومي 25 و26 ماي 2022؛
- تنظيم البطولة الوطنية الجامعية لكرة القدم المصغرة والكرة الطائرة الشاطئية بأكادير أيام 07 و08 و09 يونيو 2022؛
- تنظيم كأس العرش للأحياء الجامعية في كرة السلة ذكورا وإناثا وكرة القدم المصغرة ذكورا.

4.1. وضعية الطلبة المغاربة العائدين من أوكرانيا:

قامت الوزارة باتخاذ التدابير والإجراءات التالية :

- إحداث منصة إلكترونية لتجميع المعطيات المتعلقة بهؤلاء الطلبة، بغية وضع السيناريوهات الملائمة لكل تخصص دراسي؛
- عقد لقاءات مع ممثلين عن السلطات الدبلوماسية والتربوية الأوكرانية في بداية شتنبر 2022 من أجل تدارس إمكانية متابعة الدراسة عن بعد. ولتسهيل هذه العملية، التزمت الوزارة بتوفير إمكانية إنجاز التداريب الميدانية داخل المؤسسات الوطنية المختصة؛
- فتح مباريات الالتحاق الطلبة الراغبين في استكمال دراستهم بالمغرب، بمؤسسات التعليم العالي المغربية، خصوصا في التخصصات المرتبطة بالمهن المقننة (الطب، الصيدلة، طب الأسنان، الهندسة المعمارية، الطوبوغرافيا، الطب البيطري). وقد تم تنظيم 13 مباراة لولوج كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، في كل من جامعة محمد السادس للصحة بالدار البيضاء (شعبة الطب)، والمستشفى الجامعي الشيخ خليفة بالرباط (شعبة الصيدلة) والجامعة الدولية للرباط (شعبة طب الأسنان)، في شهر شتنبر 2022؛
- إصدار توجيهات إلى الجامعات قصد تسجيل طلبة باقي المسالك المماثلة للإجازة والماستر وبعض التخصصات الهندسية مع مراعاة الضوابط البيداغوجية الجاري بها العمل؛
- إجراء مشاورات منتظمة مع دول الجوار الأوكراني، التي يماثل نظامها التعليمي نظيره الأوكراني من أجل تسهيل التحاق الطلبة ببلغاريا؛
- اعتراف الوزارة بنجاح للطلبة الذين أنهوا دراستهم عن بعد، واستفادتهم من المواكبة المستمرة لمدة تتراوح ما بين ستة أشهر إلى سنة، فيما يتعلق باللغات، حتى يتمكنوا من التأقلم مع الواقع الدراسي الجديد؛
- فتح الحوار مع الكليات الخاصة من أجل دراسة الوضعية الاجتماعية للأسر، ومراعاة الوضعية المادية لآباء الطلبة؛
- الاتفاق بين الوزارة ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، على تمكين طلبة التخصص من تدريبات لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، مؤطرة من قبل كليات الطب والمؤسسات الاستشفائية العمومية. كما أن هناك تواصل مع السفارة الأوكرانية في هذا الشأن للتأشير والاعتراف بهذا التدريبات.

2. الارتقاء بجودة ومردودية التعليم العالي

يسعى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار باستمرار إلى الارتقاء بمنظومة التعليم العالي وتجويدها والرفع من إسهامها في التنمية الشاملة للبلاد، وذلك من أجل إعداد أجيال مؤهلة لمواجهة متطلبات سوق الشغل وقادرة على رفع التحديات الآنية والمستقبلية. في هذا الإطار، تم خلال سنة 2021-2022، اتخاذ جملة من الإجراءات همت المحاور التالية:

1.2. تعزيز آليات التميز الأكاديمي والعلمي

عرفت سنة 2021-2022 تحقيق العديد من المنجزات التي تهدف إلى توفير عرض تكويني يرتكز على مقاربات بيداغوجية مبتكرة وتكوينات في مجالات حيوية تعزز قدرات الطلبة، من أجل مواكبة التحولات المتسارعة لسوق الشغل وتيسير اندماج الخريجين في الحياة العملية.

1.1.2. مواصلة الإصلاح البيداغوجي بمؤسسات التعليم العالي

إصلاح التكوينات الطبية:

في إطار تنزيل الورش الملكي لتعميم التغطية الصحية لجميع الفئات المعنية بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتماشيا مع أهداف النموذج التنموي الجديد ذات الصلة، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للارتقاء بالمنظومة الصحية، تهدف إلى رفع نسبة التأطير الصحي وفق المعايير المحددة من طرف المنظمة العالمية للصحة.

ومواكبة لهذا الورش، تم تدارس إمكانية مراجعة مدة التكوين من 7 سنوات إلى 6 سنوات، كما هو معمول به في العديد من دول العالم، والرفع من عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة في كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان، وذلك قصد الرفع من أعداد الخريجين وتعزيز الإمكانات والقدرات الطبية الوطنية التي يقتضيها إنجاح هذا الورش.

وحرصا على مكانة وجودة التكوين بكليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان، وقصد الاستعمال الأمثل لمدة التكوين، تمت مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية الخاصة بهذه التكوينات من طرف شبكة العمداء. كما صادقت اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 18 ماي 2022، على التعديلات المقترحة على دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية، وتتلخص أهمها في ما يلي:

- مراجعة مدة التكوين بالنسبة لدبلوم دكتور في الطب من 7 سنوات إلى 6 سنوات؛
- إدراج دبلومين خلال فترة التكوين بالنسبة لدبلوم دكتور في الطب، ودكتور في الصيدلة ودكتور في طب الأسنان، ويتعلق الأمر ب:
  - دبلوم الدراسات العامة (Bac + 2) ، يحصل عليه الطالب بعد استيفاء الفصول الدراسية الأربعة الأولى من التكوين في الدبلومات السالفة الذكر؛
  - دبلوم الدراسات الأساسية (Bac + 3) ، يحصل عليه الطالب بعد استيفاء الفصول الدراسية الستة الأولى من التكوين في الدبلومات السالفة الذكر.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت المصادقة، خلال اجتماع المجلس الحكومي المنعقد يوم 25 غشت 2022، على المرسوم رقم 2.22.495 بتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية والمطابقة.

ويهدف هذا المرسوم إلى إحداث جسور بين مختلف كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان وبينها وبين باقي مؤسسات التعليم العالي الأخرى بغية منح الطلبة إمكانية التوجيه وإعادة التوجيه مع الاحتفاظ بمكتسباتهم. حيث ستتولى الكليات المشار إليها آنفا تحضير وتسليم دبلوم الدراسات العامة في العلوم الطبية أو دبلوم الدراسات العامة في علوم الصيدلة أو دبلوم الدراسات العامة في طب الأسنان، والذي تستغرق مدة التكوين فيه أربعة فصول بعد البكالوريا في أحد مسالك الشعب العلمية. بالإضافة إلى منح وتحضير دبلوم الدراسات الأساسية في العلوم الطبية أو دبلوم الدراسات الأساسية في علوم الصيدلة أو دبلوم الدراسات الأساسية في علوم طب الأسنان، والذي ستستغرق مدة التكوين فيه فصلين بعد دبلوم الدراسات العامة في العلوم الطبية، أو دبلوم الدراسات العامة في علوم الصيدلة أو دبلوم الدراسات العامة في علوم طب الأسنان.

إحداث سلك الإجازة في التربية لتكوين أساتذة من الجيل الجديد

في إطار تفعيل الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج الذي يندرج ضمن المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار PACTE ESRI 2030، وتنفيذا لمقتضيات الاتفاقية الموقعة بين الوزارة ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووزارة الاقتصاد والمالية من أجل تنفيذ برنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025، تم الإعلان عن فتح باب التسجيل في سلك الإجازة في التربية.

ويروم هذا البرنامج لتلبية الحاجيات الآنية والمستقبلية من الأستاذات والأساتذة بمختلف تخصصات سلكي التعليم الابتدائي والثانوي، وجعل مسالك الإجازة في التربية رافدا أساسا لولوج مهن التدريس، وذلك من خلال الرفع من طاقتها الاستيعابية، وجعلها أكثر جاذبية وتحسين جودة التكوين الأساس بها.

ويرتكز هذا التكوين في سلك الإجازة في التربية على هندسة بيداغوجية متجددة، غايته تغطية الحاجيات من الأطر التربوية بمختلف تخصصات سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025. ويستمد خصوصياته من الهندسة البيداغوجية المتجددة التي يرتكز عليها، والتي تصبو إلى إعداد جيل جديد من الأساتذة بمواصفات عالية، والمتمثلة في:

- التمكن من مادة أو مواد التخصص حسب سلك التدريس؛
- التمكن من العلوم والتقنيات البيداغوجية/: علم النفس التربوي، علم الاجتماع، البيداغوجيا 4.0، أخلاقيات مهنة التدريس...
- إتقان لغات التدريس واللغات الأجنبية من خلال نظام الإشهاد؛
- التوفر على الكفايات الذاتية والمهارات الأفقية بما فيها تلك المرتبطة بتاريخ المغرب ورموزه والروافد الثقافية للهوية الوطنية، والتربية على المواطنة والحس المدني، والثقافة والفنون...
- تطوير المهارات الرقمية: الإنتاج الرقمي، تقنيات وآليات التدريس عن بعد...

استكمال الضوابط النظامية لمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات

من أجل مواصلة الإصلاح البيداغوجي تمت دراسة دفاتر الضوابط البيداغوجية ونظام الدراسات في الأسلاك الآتية:

- مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك مهندس معماري للمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية؛
- مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك مهندس للمدرسة الحسنية للأشغال التطبيقية؛
- مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه للمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي؛

- مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه للمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية؛
- مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه للمدرسة الحسنية للأشغال العمومية؛
- مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه للمدرسة الوطنية العليا للمعادن الرباط؛
- مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه للمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث؛
- مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه للمعهد الوطني للتهيئة والتعمير؛
- مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه لمدرسة علوم المعلومات؛
- مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه لمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة؛
- مشروع تعديل دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الإجازة للمعاهد العليا التمريضية وتقنيات الصحة؛
- مشروع تعديل دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الماستر للمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة.

2.1.2. التوجيه والإرشاد الجامعي

- وضع تصور لنظام التوجيه المبكر والإرشاد الجامعي في إطار الإصلاح البيداغوجي الشامل لمنظومة التعليم العالي وتفعيلا لمقتضيات القانون الإطار 51.17؛
- إعداد مضامين البوابة الإلكترونية الوطنية للتوجيه والتسجيل لما بعد الباكالوريا (https://www.cursussup.gov.ma)؛
- استقبال التلاميذ والطلبة وأوليائهم وتزويدهم بمعلومات حول نظام التعليم العالي بالمغرب والتكوينات بمؤسسات التعليم العالي داخل الوطن وخارجه وعروض المنح الوطنية والأجنبية (حوالي 3000 زائر)؛
- إعداد نسخة 2022 من "أفاق مهنية: دليل مؤسسات التعليم بالمغرب"؛
- نشر المعلومات الخاصة بالتوجيه والإرشاد الجامعي على الموقع الالكتروني للوزارة وصفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي.

3.1.2. تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام في مجال التعليم العالي

تم توسيع إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التكوينية، خصوصا في ظل الإكراهات التي فرضتها جائحة كورونا. في هذا الإطار تم:

- تعزيز نمط التعليم عن بعد من خلال فتح مسالك مبتكرة تعتمد على هذا النمط وتطوير الموارد البيداغوجية الرقمية، سواء تعلق الأمر بالتعلمات الأساسية أو تلك المتعلقة بتطوير الكفايات الذاتية والمهارات الأفقية؛
- مواصلة تفعيل اتفاقية الشراكة المبرمة، بتاريخ 19 يونيو 2020، ما بين الوزارة ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط وجامعة محمد السادس متعددة التقنيات بابن جرير، المتعلقة بإحداث وتجهيز 14 استوديو من أجل إنتاج مضامين بيداغوجية رقمية (استوديو على صعيد كل جامعة عمومية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية)؛
- تنظيم لقاء جامعي للرقمنة حول موضوع: " البيداغوجيا الرقمية وتقييم التعلمات"، بشراكة مع سفارة فرنسا بالمغرب وجامعة شعيب الدكالي بالجديدة، وذلك يوم الجمعة 03 دجنبر 2021 بالجديدة. ويهدف هذا اللقاء إلى:
  - عرض الاستراتيجيات المغربية والفرنسية في ميدان الرقمنة بالتعليم العالي؛
  - تقديم المنهجية المتبعة من طرف كل جامعة في مجال تطوير التعلم عن بعد؛
  - تعزيز تبادل الخبرات بين الجامعات في مجال البيداغوجيا الرقمية وتقييم التعلمات؛

- صياغة توصيات لتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية كرافعة للتنمية البيداغوجية.

- إطلاق، خلال شهر مارس 2022، طلب تقديم مشاريع بخصوص إنتاج دروس رقمية من طرف الوزارة ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط وجامعة محمد السادس متعددة التقنيات بابن جرير.

وتندرج هذه المبادرة في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة الموقعة بين الأطراف الثلاثة في يونيو 2020، ويهم طلب تقديم المشاريع رقمنة وحدات الجذوع المشتركة للمسالك المعتمدة في دبلوم الإجازة في الدراسات الأساسية، وذلك عبر ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى: إنتاج موارد بيداغوجية رقمية؛
- المرحلة الثانية: إدراج الموارد البيداغوجية على مستوى منصة المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد (CNDE) ؛
- المرحلة الثالثة: تسجيل الطلبة، وتنشيط أول حصة دراسية.

وقد تم انتقاء 76 مشروعا على إثر طلب العروض السالف الذكر.

- مواصلة برنامج تكوين مكونين في مجال التعليم عن بعد في إطار اتفاقية تعاون وشراكة مع الوكالة الجامعية الفرنكوفونية (60 أستاذا في كل دورة تكوين) في المحاور التالية:
  - البرمجة النصية وإنتاج الموارد التعليمية عبر الإنترنت؛
  - تنفيذ دورة في بيئة التعلم عبر الإنترنت؛
  - التدريس عبر الإنترنت.

2.2. الرفع من قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي

يعد تحسين قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي من التحديات التي يعمل القطاع جاهدا على رفعها من أجل مواجهة إشكالية بطالة الشباب، بأبعادها المتعددة، وتمكين الطلبة والخريجين من المهارات والكفايات الكفيلة بمواكبة الديناميات المعرفية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة التي يعرفها العالم. وفي هذا الصدد، تم، خلال السنة الجامعية 2021-2022، العمل على:

1.2.2. تطوير النظام الوطني لتقوية المؤهلات المهنية والوظيفية لطلبة وخريجي التعليم العالي

- توسيع شبكة مراكز المسارات المهنية، في إطار ترصيد وتعزيز وتطوير المكتسبات المحققة في إطار برنامج "USAID-Career Center"، عبر افتتاح مركزين جديدين بجامعة الحسن الأول بسطات وجامعة ابن زهر بأكادير (المركب الجامعي آيت ملول)؛
- استفادة 321.156 طالبا ومتدربا من خدمات المراكز المحدثة بمدن الدار البيضاء ومراكش وطنجة وسطات، منذ افتتاح هذه المراكز إلى حدود الآن، (من بينهم حوالي 36.339 مستفيدا منذ شهر شتنبر 2021)؛
- تسجيل البوابة الوطنية الافتراضية لمراكز المسارات المهنية (www.careercenter.ma) ل 2.176.800 زيارة منذ إطلاقها خلال شهر ماي 2016 إلى حدود شهر يوليوز 2022 وعضوية 311.726 (من بينها ما يزيد عن 36.000 منذ شهر شتنبر2022)؛
- إبرام المراكز حوالي 350 اتفاقية للشراكة مع المقاولات الفاعلة في الجهات الأربع المحتضنة للمراكز؛
- ضمان استمرارية العدة الرقمية لمراكز المسارات المهنية وتطوير خدماتها؛

- المشاركة في ندوة افتراضية منظمة، بتاريخ 28 يوليوز 2021، من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ومنظمة "Youth Power 2 Learning and Education" الأمريكية لعرض التجربة المغربية لمراكز المسارات المهنية وآفاق تطويرها، على الصعيد الوطني، وتقاسمها على الصعيدين الجهوي والقاري؛
- إطلاق مشروع إحداث مراكز قابلية التشغيل بخمس جامعات بتعاون مع الوكالة الجامعية للفرنكوفونية.

2.2.2. تطوير المهارات الحياتية والذاتية للطلبة

- مواكبة الجامعات ومؤسسات التكوين المهني في مجال تطوير المهارات الحياتية والذاتية عبر إغناء المنصة الرقمية "نجاحي" بمضامين "مهارات التعلم"؛
- تنظيم ندوتين افتراضيتين تكوينيتين حول المنصات الرقمية لتطوير المهارات الحياتية والذاتية لفائدة الجامعات الوطنية بتعاون مع شركة "Coursera".

3.2.2. مواكبة الطلبة في مشاريعهم المقاولاتية في إطار النظام الوطني للطالب المقاول

- مواكبة 1836 طالبا حاملا لمشاريع مقاولاتية في القطبين النموذجيين لريادة الأعمال بجامعتي محمد الخامس والدار البيضاء؛
- تطوير المنصة الرقمية الخاصة بتدبير النظام الوطني للطالب المقاول؛
- مواكبة 8 دول صديقة وشقيقة من إفريقيا جنوب الصحراء والكاريبي والمحيط الهندي (السينغال، البنين، بوركينافاسو، الكاميرون، الكونغو الديمقراطية، هايتي وجزر موريس) لإرساء أنظمتهم الوطنية للطلبة المقاولين، وذلك في إطار شراكة بين الوزارة والوكالة الفرنكوفونية للتنمية.

3.2. توفير عرض تكويني يستجيب لحاجيات القطاعات ذات الأولوية

في إطار ملاءمة التكوينات الجامعية مع سوق الشغل وأخذا بعين الاعتبار جسامة التحديات المرتبطة بالاندماج الاجتماعي والاقتصادي لخريجي منظومة التربية والتكوين، واصل قطاع التعليم العالي انخراطه في الاستجابة لحاجيات القطاعات ذات الأولوية على مستوى تكوين الكفاءات في عدة برامج قطاعية وإحداث مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة، وذلك من خلال:

1.3.2. تعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العاليين لمواكبة تطور الصناعة الوطنية

من أجل الاستجابة لحاجيات القطاعات الصناعية، وعلى الخصوص قطاع صناعة السيارات والطائرات، تم توقيع اتفاقية إطار للشراكة لتعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العالين بمختلف القطاعات الصناعية، يوم الثلاثاء 15 فبراير 2022 بالرباط، ما بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الصناعة والتجارة، من جهة، ورئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ورئيس الجمعية المغربية لصناعة وتركيب السيارات، ورئيس تجمُّع الصناعات المغربية للطيران والفضاء، من جهة أخرى.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعبئة الجامعات من أجل تكوين مهندسين وأطر متوسطة وتقنيين عاليين سنويا حسب الحاجيات المعبر عنها من طرف مهني الصناعة، من خلال الرفع التدريجي لعدد خريجي بعض المسالك وتكييف وإغناء مضمون بعضها. وهذا من خلال ملاءمة محتويات التخصصات الحالية المتعلقة بـ 10 تخصصات كلية (macro filière) بالنسبة للمهندسين، و8 تخصصات كلية بالنسبة للتقنيين العاليين والأطر المتوسطة وإحداث 13 تخصُّصاً في المهن الجديدة للصناعة.

2.3.2. برنامج تكوين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين

من أجل التصدي للخصاص في مجال المساعدة الاجتماعية تم توقيع اتفاقية إطار يوم 24 يناير 2022 بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة وتنسيقية إعلان مراكش، تهدف إلى تكوين 10000 مساعدة ومساعد اجتماعي بمعدل 1000 في السنة.

3. دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة

عرفت سنة 2021-2022 تحقيق العديد من المنجزات للنهوض بالبحث العلمي والابتكار تهم بالأساس تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار وتمويل البحث العلمي، وكذا الرفع من عدد الباحثين عبر تحسين الدراسات بسلك الدكتوراه والنهوض بالتميز في مجال البحث العلمي وتثمين نتائجه وتشجيع الابتكار.

1.3. تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار

1.1.3. تعديل المرسوم الخاص بإحداث المجلس الوطني للبحث العلمي

بناء على مقتضيات القانون- الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ولاسيما المادة 16 منه، تم إحداث المجلس الوطني للبحث العلمي بموجب المرسوم رقم 2.20.468 الصادر في 9 ذي الحجة 1442 (20 يوليو 2021)، يرأسه السيد رئيس الحكومة ويتألف من 22 سلطة حكومية ومؤسسات وهيئات ذات الصلة بالبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية. ويعهد إلى هذا المجلس المهام التالية:

- القيام بتتبع استراتيجية البحث العلمي والتقني؛
- التنسيق بين مختلف المتدخلين.

وتنفيذا لمقتضيات المادة الخامسة من المرسوم المتعلق بإحداث المجلس الوطني للبحث العلمي، تم إحداث لجنة تقنية دائمة تترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي. وتتألف هذه اللجنة من23 عضوا ويعهد إليها القيام على الخصوص بالمهام التالية:

- إعداد مشاريع القرارات والتوصيات المزمع عرضها على المجلس قصد المصادقة عليها؛
- إعداد مشروع التقرير السنوي حول حصيلة الأنشطة المنجزة؛
- إبداء الرأي في القضايا المتعلقة بأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا؛
- القيام بمختلف أعمال التنسيق والتتبع والمواكبة من أجل تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس، وذلك بتنسيق مع السلطات الحكومية والهيئات المعنية.

وقد عقدت اللجنة التقنية الدائمة منذ إحداثها أربعة اجتماعات في أفق التحضير للاجتماع الأول للمجلس الوطني للبحث العلمي .كما تم إعداد مشروع مرسوم بتغيير اختصاصات المجلس وتركيبته وتسييره بغية الرفع من نجاعته وإعطاء دينامية جديدة لحكامته. وتهم التعديلات، على الخصوص، ما يلي:

- اقتراح إضافة مصطلح الابتكار إلى جانب البحث العلمي في مقتضيات هذا القانون؛
- إعادة النظر في تركيبة المجلس واللجنة التقنية المنبثقة عنه، بتحديد القطاعات الوزارية المعنية مباشرة بأنشطة البحث العلمي والابتكار، مع إمكانية استدعاء كل سلطة حكومية، بخصوص القضايا التي تدخل في مجال اهتمامها، وكذا اضافة خبيرين من بين المغاربة المقيمين خارج المغرب؛
- اقتراح تحديد دقيق للمهام المنوطة بالمجلس في إحدى المواد؛

- اسناد مهام كتابة المجلس وتنسيق أشغال اللجنة التقنية الدائمة لمرصد البحث العلمي والابتكار الذي من المزمع إحداثه لدى مديرية البحث العلمي والابتكار بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

2.1.3. قرار مشترك بتحديد آليات إحداث الجامعات العمومية لمقاولة خاصة أو المساهمة في نشاطها

تفعيلا للمادة 07 من القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والمادة 52 من القانون الإطار 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، تم إعداد مشروع قرار مشترك بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة الاقتصاد والمالية، يحدد آليات إحداث الجامعات العمومية لشركة تابعة أو المساهمة في رأسمال مقاولات عمومية وخاصة، وذلك من خلال تبسيط وتوحيد المساطر الإدارية والمالية المتعلقة بها. ويهدف هذا المشروع الى ضمان انفتاح الجامعات المغربية على المحيط السوسيو اقتصادي، وانخراطها الفعال في تثمين وتسويق مخرجاتها العلمية والتكنولوجية، وكذا تعزيز استقلالها الإداري والمالي.

3.1.3. إنجاز دراسة حول مؤشرات البحث العلمي والتطوير والابتكار في المقاولات

تم إعداد التقرير المرحلي المتعلق بإنجاز دراسة حول موضوع "البحث والتطوير والابتكار بالمقاولات المغربية"، بتنسيق مع المركز الوطني للبحث العلمي، والتي تم إعطاء انطلاقتها في سنة 2019.

4.1.3. مراجعة هيكلة البحث العلمي

يواصل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار مراجعة هيكلة البحث العلمي من أجل إحداث بنيات بحث متميزة. وحسب معطيات سنة 2021، توجد 852 بنية بحث معتمدًة في 12 جامعة عمومية، تضم 281 فريقًا و534 مختبرًا و37 مركزًا للدراسة والبحث وشبكة جامعية واحدة تابعة لجامعة شعيب الدكالي بالجديدة في ميدان علوم البحار.

ويلاحظ، مقارنة مع إحصائيات بنيات البحث الجامعية لسنة 2020، توجه أغلبية الجامعات إلى إنشاء كثل وازنة للأساتذة الباحثين حيث ارتفع عدد مختبرات البحث المعتمدة من 492 مختبرا برسم سنة 2020 إلى 534 مختبرا برسم سنة 2021، في حين 5 جامعات لا تتوفر على أي فريق بحث معتمد.

ويبين المبيان أسفله توزيع بنيات البحث حسب النوع وحسب الجامعة:

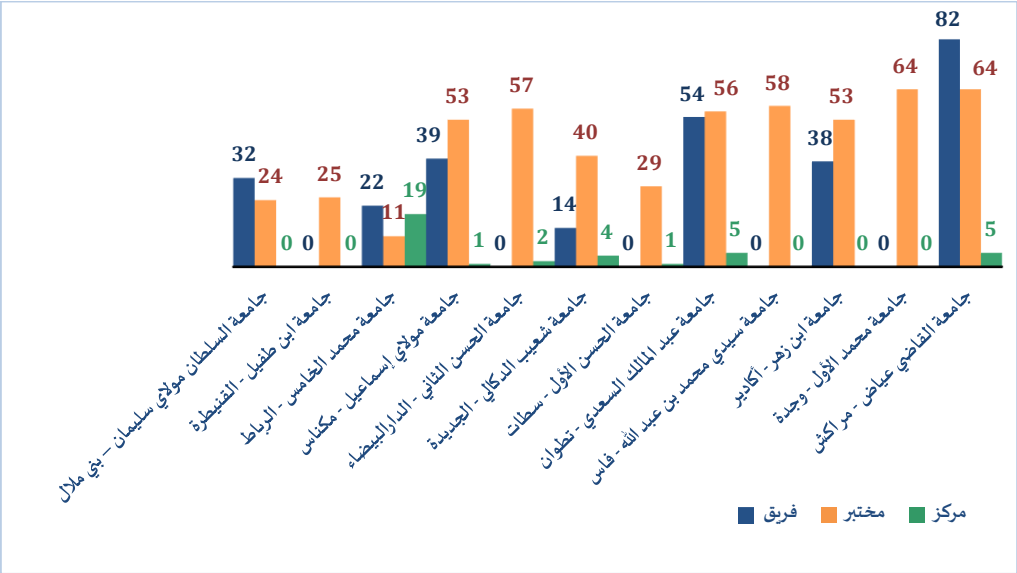

5.1.3. استشراف إطارات مؤسساتية جديدة لبنيات البحث: معاهد متخصصة للبحث

من أجل إعطاء دينامية جديدة للبحث في بلادنا، كماً ونوعاً، وتوحيد المهارات والخبرات المغربية حول الأولويات والمواضيع الاستراتيجية، والنهوض بالتميز وتكييف البحث العلمي الوطني مع احتياجات واهتمامات المجتمع المغربي، تم إطلاق سلسلة من المشاورات بمشاركة شخصيات علمية بارزة ذات خبرة طويلة في البحث العلمي وتدبير أنشطة البحث تهدف إلى دراسة إمكانية إحداث بنيات بحث تستند على حكامة رشيدة وإطار قانوني مرن، يسمح بتجميع الباحثين من مختلف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا تبسيط التدبير المالي والإداري كما ينص على ذلك القانون الإطار 51.17 (في المواد 16 و43 و50).

وقد تم إعداد تقريرين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ومجال العلوم الدقيقة والطبيعية حيث تم رصد ما يناهز 14 مجال موضوعاتي للبحث.

6.1.3. إصلاح سلك الدكتوراه لإنتاج جيل جديد من الدكاترة

تسعى الوزارة لتسخير كافة إمكاناتها من أجل النهوض بجودة المنظومة من خلال إصلاح شامل لسلك الدكتوراه، يهدف إلى تكوين جيل جديد من الدكاترة وفق معايير الجودة والتميز والتي تأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية. جيل من الدكاترة يستفيد من الانفتاح على عوالم البحث وطنيا ودوليا من خلال برامج الحركية، جيل سيكتسب مهارات جديدة تواكب تطورات العصر، جيل مؤهل ليجد مكانه في سوق الشغل.

ومن أجل إعداد الخلف في هذا المجال، تم العمل على إعداد ضوابط علمية لسلك الدكتوراه. ومن أهم التعديلات والأهداف لهذا الإصلاح نذكر ما يلي:

- إعداد الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه والتي ترتكز أساسا على إضفاء صبغة البحث العلمي والابتكار على مختلف مقتضياته؛
- إدخال تكوينات إلزامية موحدة تمكن الباحثين من الكفايات الفعالة لإنجاز بحث علمي رفيع المستوى وكذا اكتساب المهارات اللغوية والمهارات الرقمية مع إلزامية الاشهاد فيها كشرط أساسي للحصول على الدكتوراه؛
- إدراج الحركية كرافعة وشرط لتعزيز قدرات الطالب الباحث العلمية والشخصية والانفتاح؛
- إدراج مقتضيات خاصة بأخلاقيات البحث العلمي والابتكار وحماية وتقاسم الملكية الفكرية والابتكارات؛
- تحديد الآجال فيما يخص مراحل التسجيل والقبول والترخيص للأطروحة وتسليم الدبلوم.

كما قامت الوزارة كذلك في ظل هذا الإصلاح بإعداد وتنزيل دوريات بخصوص هذا السلك كالتي تتعلق بوضع شروط للسماح بمناقشة أطروحة الدكتوراه من حيث عدد المنشورات العلمية، وأخرى تتعلق بإعداد لوائح مواضيع البحث المتعلقة بتحضير أطروحات الدكتوراه، تأخذ بعين الاعتبار ثلاث روافد تتمثل أساسا في توصيات النموذج التنموي الجديد ومخرجات المناظرات الجهوية للمخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والمحاور الاستراتيجية لتنمية البحث.

عرف عدد المسجلين بسلك الدكتوراه وعدد الأطروحات المناقشة تطورا حيث انتقل عدد المسجلين بسلك الدكتوراه خلال سنة 2020-2021 من 37948طالبا بالجامعات العمومية إلى 40 418 سنة 2021-2022، كما تمت مناقشة 4238 أطروحة دكتوراه سنة 2020-2021.

ويبين المبيان أسفله تطور عدد المسجلين بسلك الدكتوراه وعدد الأطروحات المناقشة خلال العشر سنوات الأخيرة.

تطورعدد المسجلين بسلك الدكتوراه وعدد الأطروحات المناقشة

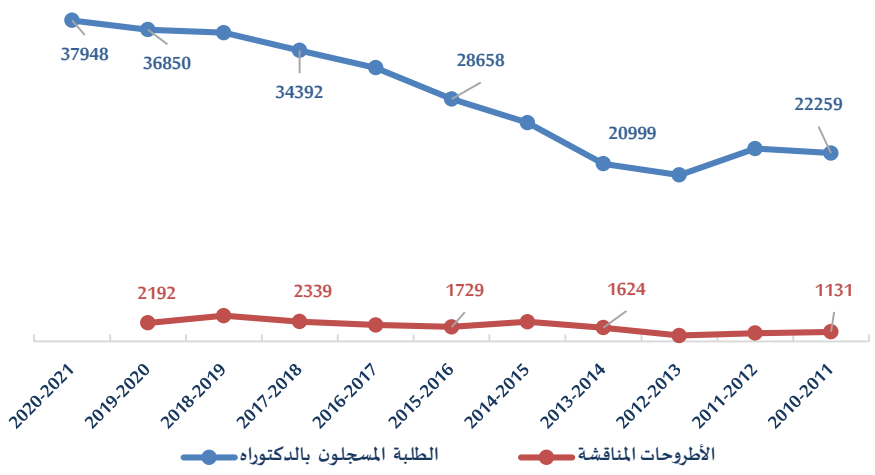

7.1.3. التصنيفات العالمية للجامعات المغربية

تعتبر التصنيفات العالمية للجامعات من أهم المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها لإبراز جودة التعليم العالي وتطور البحث العلمي وكذا كسب رهان التميز. وتعتمد هذه التصنيفات على ضوابط ومؤشرات متعددة، نذكر منها: جودة التعليم، السمعة الأكاديمية، مخرجات البحث، التدويل، سمعة الجامعة لدى أرباب العمل، حجم المؤسسة، التنمية المستدامة، إلخ. وتختلف طرق التصنيف من مؤسسة لأخرى حسب المعايير المعتمدة.

وقد عرفت الجامعات المغربية تطورا إيجابيا على مستوى الترتيبات العالمية للجامعات، حيث ارتفع عدد الجامعات المصنفة كما تم تحسين ترتيب بعض الجامعات. فحسب تصنيف شنغهاي لسنة 2021 ارتفع عدد الجامعات المغربية المصنفة في مجال العلوم الفيزيائية من 3 جامعات إلى 4 جامعات وفي تصنيف تايمز هاير إديوكايشن (THE)، ارتفع عدد الجامعات المصنفة على المستوى العالمي سنة 2022 إلى 6 جامعات مقارنة مع 3 جامعات سنة 2017، وتصنيف 6 جامعات مغربية على صعيد المنطقة العربية في تصنيف كيواس (QS) لسنة 2022.

وحسب تصنيف مجلة "تايمز هاير ادوكايشن" دائما، فقد صُنفت7 جامعات مغربية، سنة 2021، ضمن أفضل 1000 جامعة عالمية فيما يخص مشاركة المؤسسات الجامعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17 التي وضعتها الأمم المتحدة. مما يعد انعكاسا للمجهودات المبذولة عبر تجويد مجالات أنشطة الجامعات على مستوى التكوينات والبحث العلمي ونقل المعرفة والحكامة ذات علاقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

8.1.3. دعم البحث العلمي والابتكارعن طريق طلبات العروض الوطنية

يعد تمويل أنشطة البحث من أهم المدخلات لأجل إحداث معارف علمية جديدة وإيجاد حلول مبتكرة لحاجيات الفرد والمجتمع. وقد عمدت الوزارة، من جهة، الى الرفع من الدعم المقدم للبحث عبر طلبات عروض المشاريع، ومن جهة أخرى، الى تنويع مصادر هذا الدعم عبر شراكات وطنية أو دولية. وقد عرفت سنة 2021-2022 تمويل مشاريع بحثية منها:

- 82 مشروعا في إطار برنامج دعم البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في المجالات ذات الصلة بالقضايا الراهنة بمبلغ 10 مليون درهم؛
- 61 مشروع بحث في إطار برنامج لتمويل مشاريع البحث التنموي (R&D) متعددة المجالات بغلاف مالي يقدر ب 170 مليون درهم؛
- 13مشروع بحث في إطار برنامج دعم نقل التكنولوجيا (Tech Transfert) بميزانية قدرها 60 مليون درهم؛
- 18 مشروع بحث في إطار النسخة الرابعة من برنامج تثمين النباتات الطبية والعطرية بميزانية قدرها 10 مليون درهم.

كما عرفت نفس السنة مواصلة تتبع 468 مشروع في طور الإنجاز بميزانية 427 مليون درهم في المجالات ذات الصلة بوباء كوفيد 19 والعلوم الإنسانية والاجتماعية وتثمين النباتات الطبية والعطرية، والذكاء الاصطناعي وتطبيقاته والمجالات ذات الأولوية.

2.3. تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار

1.2.3. مواصلة إحداث نظام وطني مندمج للمعلومات خاص بالبحث العلمي والابتكار (SINARI)

يهدف هذا النظام المعلوماتي إلى تقديم الخدمات الأساسية لجميع المهتمين والفاعلين في مجال البحث العلمي والابتكار وضمان توفر وانسياب المعلومات حول الإمكانات العلمية والتقنية الوطنية، وكذلك تحسين إشعاع الجامعة المغربية والتعريف بقدراتها.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم عدة ورشات عمل مع الجامعات والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني بين 13 دجنبر 2020 و6 يناير 2021 قصد التقييم الفني والوظيفي للأنظمة المعلوماتية القائمة بهذه المؤسسات. وقد تم اعتماد مخرجات تتلاءم مع مختلف متطلبات إنتاج المؤشرات الكمية والكيفية الضرورية لقيادة ناجعة للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار.

كما تمت المصادقة على التقرير المتعلق بتحديد الحاجيات من حيث الوظائف والخدمات المزمع تضمينها في هذا النظام الوطني المندمج للمعلومات كمرحلة أولى وتمت أيضا برمجة عمليات إنجاز مختلف التطبيقات المعلوماتية.

2.2.3. التعاضد والإسهام في تقوية البنية التحتية الوطنية للبحث العلمي

تقوية وحدات الدعم التقني للبحث العلمي:

- إشهاد أنشطة وحدات الدعم التقني للبحث العلمي وفق نظام الجودة ISO 9001 نسخة 2015؛
- ارتفاع عدد التحاليل المنجزة من طرف وحدات الدعم التقني برسم سنة2021 بنسبة 27%، حيث تم تسجيل 21894 تحليلة برسم سنة 2021 مقابل 17294 تحليلة مسجلة برسم سنة 2020؛
- حصول المجموعات المغربية المنسقة للكائنات الحية الدقيقة CCMM على صفة سلطة الإيداع الدولية لحفظ سلالات الأحياء الدقيقة (ADI) وفقا لمعاهدة بودابيست بتاريخ 20 فبراير 2018، حيث تم، في إطار هذه المعاهدة، إيداع 38 سلالة (من بينها 05 سلالات برسم سنة 2021)؛
- تعزيز القدرات التحليلية لوحدات الدعم التقني للبحث العلمي التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني عن طريق خدمتين جديدتين برسم سنة 2021، بالإضافة إلى اقتناء أجهزة جديدة بمواصفات متقدمة؛

- المساهمة الفعالة في اليقظة الجينومية (veille génomique) لفيروس كورونا (SARS-CoV2)، حيث تم في هذا الإطار رصد المتحور "دلتا" لأول مرة بالمغرب داخل مختبرات المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، بالإضافة إلى تمويل مشروع "كوفيد-19 بالمغرب: بحوث مبتكرة ومتكاملة لإعداد اختبارات التشخيص والفحص والعلاج "بميزانية قدرها 06 ملايين در هم على امتداد ثلاث سنوات. وقد أسفر هذا المشروع على إنتاج 08 منشورات علمية؛
- استقبال وحدات الدعم التقني للبحث العلمي ل 37 متدربا (طلبة وباحثون) قصد منحهم إمكانية اكتساب تجارب في ميدان معين.

تدبير وتطوير شبكة مروان MARWAN

- تطوير شبكة مروان من خلال إعداد المواصفات التقنية للهندسة الجديدة لهذه الشبكة "مروان 5"برسم سنة 2021؛
- وضع رهن إشارة المجموعة العلمية المغربية بنية تحتية للحساب عالية الأداء تستجيب لحاجياتها من حيث قوة الحساب وسعة تخزين البيانات وكذا تدبير المضامين ذات الصلة. ويتعلق الأمر ب:
  - توسيع وتحديث منصة الحساب عالي الأداء (HPC) برسم سنة 2021؛
  - شبكة للحساب MaGridP؛
  - تدبير منصة التعليم عن بعد (IBM MEA University).

تعزيز خدمات المعهد الوطني للجيوفيزياء:

- الصيانة الوقائية للمحطات الزلزالية القائمة؛
- اقتناء وتركيب وتشغيل العتاد المعلوماتي وحلول أمنية مادية لقاعة الخوادم؛
- تأهيل المحطة المركزية لاقتناء ومعالجة البيانات؛
- بناء 3 مآوي زلزالية لتوسيع الشبكة الزلزالية على مستوى سد الوحدة وسد الكنزرة وسد أحمد الحنصالي؛
- تسجيل الشبكة الوطنية لرصد الزلازل ل 13034 حدث زلزالي وتوجيه 81 إنذار بوقوع زلزال للسلطات العمومية المكلفة بتدبير المخاطر الطبيعية؛
- المساهمة في البرامج الدولية المتعلقة برصد الزلازل (AFTAC, CTBTO, MEDNET, TAT-JRC, JAPON).

3.2.3. تعميم المعلومة العلمية والتقنية ونشر أعمال البحث وتتبع المستجدات التكنولوجية

- بوابة المجلات العلمية المغربية (PRSM): تمنح حاليا هذه البوابة إمكانية الولوج لما يزيد عن 172 مجلة وقد تم 48 مجلة في هذه المنصة برسم سنة 2021؛
- تم تحميل 999 487 مجلة ببوابة المجلات العلمية المغربية برسم سنة 2021 مقابل 275 493 مجلة تم تحميلها سنة 2020، أي بزيادة بلغت 77%؛
- الفهرس الوطني للأطروحات "توبقال"(Toubk@l): جمع 2038 أطروحة خلال سنة 2021، يضم هذا الفهرس الوطني حاليا 048 18 أطروحة؛
- بلغ عدد المنشورات العلمية للجامعات المغربية بالمجلات الدولية المفهرسة:
  - 7126 منشورا بقاعدة البيانات (WEB OF SCIENCE –WOS) سنة 2021 و 4424 سنة 2022؛
  - 9773 منشورا بقاعدة البيانات (Scopus) سنة 2021 و 6721 سنة 2022.

- إدراج Toubkal في الدليل الدولي للإداع المفتوح "OpenDOAR :Directory of Open Acces Repositories"؛
- بوابة " أطروحتي": تضم هذه البوابة 384 31 موضوع أطروحة في طور التحضير بمختلف الجامعات المغربية، إلا أنه لم يتم تحديث هذه المنصة برسم سنة 2021 على الرغم من مختلف الطلبات المقدمة من طرف المركز الوطني للبحث العلمي والتقني للجامعات؛
- اقتناء 2777 كتابا جديدا و توفير أكثر من 000 33 كتابا بمكتبة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛
- الموارد الإلكترونية الدولية: تم، من خلال استخدام قواعد البيانات المتعلقة بهذه الموارد، من تسجيل ارتفاعا مهما في عدد تنزيلات المقالات برسم سنة 2021 حيث بلغت 2 053 199 مقالا مقابل 315 087 1 مقالا المسجلة برسم سنة 2020، أي بزيادة بلغت 89%؛
- كشف انتحال الأبحاث العلمية عبر برنامج Urkund: إحداث 4888 حسابا لفائدة الأساتذة والطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه خلال سنة 2021، وإخضاع 595 28 وثيقة علمية للكشف من طرف هذا البرنامج؛
- تثمين وتقاسم معطيات البحث من خلال إرساء المنصة Dataverse وتحديد الهوية المرئية للبوابة وإعداد ميثاق استخدامها؛
- مواكبة وتكوين مستعملي منتجات وخدمات المركز الوطني للبحث العلمي والتقني ومنحهم الدعم التقني والمؤسساتي والمتخصص لاستخدام الموارد الالكترونية بفعالية.

3.3. تثمين نتائج البحث العلمي والابتكاروالشراكة مع القطاع الخاص

1.3.3. مواصلة البرنامج الوطني لإنشاء مجمعات الابتكار (Cités de l'Innovation)

يهدف البرنامج الوطني لإنشاء مجمعات الابتكار الى إحداث ومواكبة هذه المجمعات في مختلف جهات المملكة بشراكة مع وزارة الاقتصاد المالية ووزارة الصناعة والتجارة. وتضم هذه المجمعات مراكز البحث والتطوير والشركات وهياكل التثمين والحاضنات وحاضنات الشركات المبتكرة والخدمات المشتركة، وذلك بهدف تحفيز الابتكار والإبداع المتميز والتشغيل النوعي وتثمين نتائج الباحثين والمبتكرين المغاربة، وبالتالي المساهمة في انتقال المغرب من مستوى الاستهلاك التكنولوجي إلى مستوى التطوير والإبداع التكنولوجي.

وقد مكن هذا البرنامج من الإسهام في خلق 38 مقاولات مبتكرة منشأة (startup) وأكثر من 100 مشروع مقاولة مؤطرة في حاضنات مجمعات الابتكار، بالإضافة إلى 62 مشروعا أنهى مرحلة التحضين.

وقد تم إعداد تصور لإطار تنظيمي يهدف إلى إرساء آليات الحكامة الإدارية والمالية على مستوى مجمعات الابتكار، اعتمادا على مجموعة من المقترحات من شأنها تمتيع هذه المجمعات بالاستقلالية المالية والتدبيرية وجعلها قاطرة لتثمين البحث العلمي والابتكار جهويا ووطنيا وتساير وتيرة إحداث المقاولات المبتكرة.

2.3.3. دعم وتشجيع براءات الاختراع بالجامعة المغربية

- إعداد مذكرة وزارية للشروع في تعميم الاعتماد الرسمي " لميثاق مؤسساتي في مجال براءات الاختراع بالجامعة المغربية" وذلك بهدف تأطير القواعد العامة لتدبير براءات الاختراع بالجامعة، قواعد النشر والنقل وقواعد متعلقة بالأبحاث التعاونية والتعاقدية؛
- المشاركة في الدورة 32 لمجلس إدارة المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية المنعقد في 17 ديسمبر 2021، والذي خصص لمداولة خطة عمل المخطط لعام 2022، التي ترتكز حول إعداد استراتيجية المكتب للفترة 2022-2026.

- المشاركة في الدورة 33 لمجلس إدارة المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية المنعقد في 24 يونيو 2022، حيث عرفت هذه الدورة المصادقة على قرار تخفيض الرسوم المتعلقة بالخدمات الجديدة الخاصة ببراءات الاختراع الى 70 في المائة بالنسبة للجامعات ومراكز البحث؛
- تسجيل 136 براءة الاختراع برسم سنة 2021 باسم الجامعات، علما أن العدد الإجمالي لبراءات الاختراع التي تم تسجيلها برسم نفس السنة باسم الجامعات ومؤسسات البحث بلغ 169 براءة اختراع من مجموع 255 طلب من أصل مغربي، أي بنسبة أكثر من 66%. ويوضح المبيان أسفله تطور عدد طلبات براءات الاختراع المسجلة من قبل الجامعات خلال الفترة 2011- 2021.

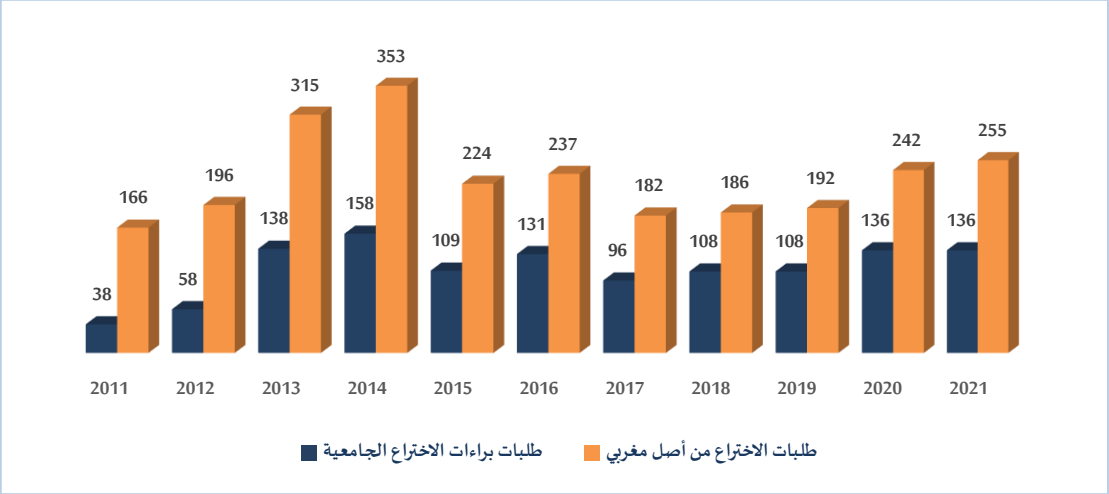

3.3.3. دعم أنشطة النقل التكنولوجي ومشاريع خلق المقاولات التكنولوجية الابتكارية

- تخصيص ميزانية قدرها 60 مليون درهم لتمويل طلبات عروض مشاريع في إطار برنامج دعم نقل التكنولوجيا (Tech Transfert) دورة 2021، بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ومؤسسة المجمع الشريف للفوسفاط وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية. وقد تم الإعلان عن النسخة الأولى من هذا البرنامج في مارس 2021؛
- الإعلان عن طلب إبداء الاهتمام appel à manifestation d'intérêt لانتقاء خبراء في التقييم وطنيين ودوليين في مجال نقل التكنولوجيا وتثمين نتائج البحث العلمي؛
- ضمان اليقظة الاستراتيجية للبحث العلمي والتكنولوجي من خلال إنجاز وتحيين التقريرين السنويين لتقييم وضعية البحث العلمي، وإنجاز 25 دراسة بيبليومترية وبحوث تهم ميادين مختلفة.

4.3.3. الشراكة بين الأوساط الأكاديمية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي

- إطلاق الدورة السابعة لجائزة التنافسية والشراكة بين الجامعة والمقاولة، وذلك في إطار نسختها الجديدة على إثر تحيين الاتفاقية المؤطرة لهذه الجائزة، والتي تميزت أساسا برفع قيمة الجوائز المخصصة لأحسن المشاريع، وتنظيمها سنويا، على خلاف الدورات السابقة. وعلى إثر انعقاد لجنة القيادة في 10 فبراير 2022 تم تحديد المشاريع الثلاثة الفائزة في الدورة من بين 22 مشروعا متباري وسيتم الإعلان عليها خلال حفل تسليم الجوائز المزمع انعقاده في شتنبر 2022، والذي سيتميز في نفس الوقت بإطلاق الدورة الثامنة لهذه الجائزة برسم سنة 2022؛

- المشاركة في اجتماع لجنة نقطة الارتكاز الوطنية (PCN) بتاريخ 01 أبريل 2022 لمناقشة حصيلة منجزات 2021 وبرنامج العمل 2022؛
- إعداد مشروع اتفاقية لتقديم منح لإنجاز أبحاث للدكتوراه داخل المقاولات، لمدة ثلاث سنوات، بتأطير مشترك بين الجامعة والمقاولة وبتمويل مشترك مع الوزارة المكلفة بالصناعة.
- إعداد مشروع اتفاقية تتعلق بإنشاء "القطب الجهوي للبحوث التطبيقية في اللوجستيك لمنطقة الدار البيضاء-سطات، في إطار التزامات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتنفيذ التدابير المتضمنة لعقدة التطبيق (Contrat d'application) المتعلقة بتطوير التكوين والمهارات في مجال اللوجستيك بشراكة مع الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية، ولاسيما التدبير رقم 7، والذي يهدف إلى إنشاء أقطاب للبحوث التطبيقية في مجال اللوجستيك، والتي من شأنها الاستجابة للإكراهات المحلية والخاصة للفاعلين الاقتصاديين.
- إعداد مشروع مرسوم لتتميم وتغيير المرسوم رقم 2.00.895 المتعلق بتطبيق المادتين 17 و19 من القانون الإطار رقم 95-18 بمثابة ميثاق الاستثمار، بهدف دعم الاستثمارات في مجالات نقل التكنولوجيا من خلال تشجيع الدولة لبرنامج الاستثمار بنسبة تصل إلى 25% من المبلغ الإجمالي للتكلفة، حيث سيمكن هذا الإجراء من زيادة حصة المشاركة المالية للقطاع الخاص في البحث العلمي، وجعل المغرب كمنصة إفريقية جذابة للاستثمارات المخصصة لنقل التكنولوجيا. وينص هذا المشروع الى إدراج تفضيل لفائدة الكفاءات المغربية بالعالم، تماشيا مع توصيات النموذج التنموي الجديد؛
- إعداد مشروع اتفاقية شراكة مع قطاع الثقافة، تهدف إلى دعم تعميم العلوم والتكنولوجيا في المجتمع المغربي من خلال الترويج الإعلامي للمعرفة عبر إنتاج كبسولات رقمية، أفلام وثائقية علمية...، إلخ، بالتعاون مع معاهد التعليم العالي في هذا المجال، ولا سيما ISIC وISMAC، لتعزيز الإمكانات الأكاديمية والعلمية للباحثين المغاربة، بالإضافة إلى تطوير الكفايات، وتشجيع البحث والابتكار. كما تمت في إطار التحضير لهذا المشروع زيارات الى هاذين المعهدين للوقوف على أستوديوهاتهما وتجهيزاتهما.
- تحديد لائحة أولية للمقاولات المستهدفة، اعتمادا على النشر الأكاديمي المشترك، لإرساء إطار تحفيزي يساهم في خلق مناخ ملائم لاقتصاد يرتكز على الابتكار.

4.3. تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج

خلال سنة 2021-2022، قامت الوزارة، في إطار استراتيجيتها الوطنية لتعبئة الكفاءات المغربية عبر العالم من أجل المساهمة في التنمية المعرفية والعلمية والاقتصادية للمغرب، بدعم:

- 29 خبرة قصيرة ومتوسطة المدى.
- 6 خبرات طويلة المدى.

كما تمت مواصلة تنفيذ برنامج FINCOME الذي يستفيد منه الخبراء المغاربة بالخارج من أجل تبادل معارفهم وخبراتهم مع الطلبة والطلبة- الباحثين والأساتذة الباحثين من مختلف المؤسسات الجامعية المغربية.

ترصيدا لهذه التجربة الإيجابية، تم إطلاق إجراءات جديدة تتمثل في:

- دعوة لتقديم مقترحات برنامج FINCOME 2021 إقامات قصيرة : 15 يومًا كحد أقصى ومتوسطة المد ى : 60يومًا كحد أقصى. تم اختيار 14 خبيرً ا.
- دعوة لتقديم مقترحات برنامج FINCOME 2022 إقامات قصيرة : 15 يومًا كحد أقصى ومتوسطة المد ى : 60يومًا كحد أقصى. تم اختيار 15 خبيرً ا.

- إطلاق دعوة لتقديم مقترحات برنامج FINCOME 2022 LONG TERM في نهاية يوليو 2022(من 3 - أشهر إلى 12شهرًا.)

بالموازاة مع الإجراءات المذكورة أعلاه، قامت الوزارة باتخاذ مجموعة من المبادرات لتعزيز الروابط مع الجاليات المغربية المقيمة بالخارج، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- منح 1.000 منحة دراسية سنويًا لأطفال مغاربة العالم، من ذوي الأسر الفقيرة، من أجل تمكينهم من مواصلة دراستهم في بلدان الإقامة: ثلثي منح سلك الإجازة (10.120 درهم سنويًا)؛ الثلث الباقي منح سلك الماستر والدكتوراه (15.672 درهم سنويا).
- تنظيم الجامعات الصيفية بشراكة مع المؤسسات الجامعية وقطاع الشؤون الخارجية، لفائدة الشباب المقيمين بالخارج والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و25 سنة.

5.3. النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي

1.5.3. التعاون الثنائي

التعاون المغربي – التونسي

العمل على مواصلة تتبع 30 مشروعا تم انتقاؤها في إطار كل من برنامج التعاون المغربي – التونسي في مجال البحث التنموي في الميادين ذات الأولوية المشتركة بين المغرب وتونس (26 مشروعا) وبرنامج إحداث مخابر بحث مشتركة(4 مشاريع):

برنامج التعاون المغربي - الألماني

في إطار تتبع برنامج تمويل مشاريع بحث في مجال البحث التنموي(R&D) ، سوف يخضع 102مشروعا، والذي استوفى جميع شروط الضوابط المرجعية للبرنامج، للتقييم العلمي من طرف خبراء المركز الوطني للبحث العلمي والتقني وذلك بعد تقييمها من طرف الخبراء الألمان، وذلك في إطار مقاربة تشاركية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والوزارة الفيدرالية الألمانية للتربية والبحث.

وتجدر الإشارة في هذا الباب أن الوزارة الألمانية قد أخبرت هذه الوزارة بتعذرها الإيفاء بالتزاماتها نظرا إلى الاضطرابات السياسية العالمية وكذلك التكاليف الاقتصادية العالية لألمانيا.

التعاون المغربي - الفرنسي

البرنامج المغربي-الفرنسي "PHC Toubkal"

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التعاون الثنائي في مجال البحث العلمي عن طريق دعم حركية الباحثين والإشراف المشترك على أطروحات الدكتوراه، كما يمكن سنويا من تمويل ما بين 18 و20 مشروعا مشتركا جديدا على امتداد ثلاث سنوات. ويتم حاليا التحضير للدورة التاسعة للجنة المشتركة الخاصة بهذا البرنامج.

البرنامج الفرنسي-المغاربي«PHC Maghreb»

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي بين فرنسا وكل من المغرب والجزائر وتونس عن طريق دعم حركية الباحثين والإشراف المشترك على أطروحات الدكتوراه. ويتم حاليا التحضير للدورة الثانية عشر للجنة المشتركة الخاصة بهذا البرنامج، والتي ستنعقد بتونس يومي 19 و20يوليوز 2022. من أجل انتقاء المشاريع التي سيتم تمويلها برسم سنة 2023.

التعاون المغربي- الصيني

في إطار الاتفاقية المتعلقة بخطة التنفيذ المشتركة للحزام والطريق بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية، الموقعة في 5 يناير 2022، كان المغرب أول دولة مغاربية ومن بين الدول الأولى في إفريقيا التي انضمت إلى هذه المبادرة للارتقاء بالشراكة الاستراتيجية المغربية الصينية إلى مستوى أعلى، بهدف الاستفادة من التمويل الصيني لإنجاز مشاريع واسعة النطاق في المغرب في مختلف المجالات مثل المجمعات الصناعية، والطاقات، والبحث والتطوير، والتعاون التكنولوجي والتقني والتدريب المهني. ويهم هذا التمويل دعم ثلاثة مشاريع ذات أولوية وهي:

- تعزيز أبحاث وأطروحات الدكتوراه ذات الإشراف المشترك أو التأطير المشترك مع المختبرات الدولية من أجل تكوين جيل جديد من الدكاترة وفق المعايير الدولية:
- تمويل مشاريع البحث والتطوير لفائدة الطلبة المغاربة المتميزين حاملي شهادة الماستر أو ما يعادلها، قصد تخويلهم إعداد أطروحاتهم في الصين والمغرب في إطار شراكة بين المختبرات الأكاديمية المغربية والمختبرات الأكاديمية والشركات الصينية؛
- إنشاء صندوق مغربي-صيني مشترك لتمويل مشاريع البحث والتطوير في المجالات ذات الأولوية للبلدين، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين الباحثين المغاربة والصينيين، وكذا إحداث شبكة من الخبراء المغاربة والصينيين حول مواضيع محددة ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا الإطار، تم تحضير ثلاثة جذاذات مفصلة حول كل من هذه المشاريع.

التعاون المغربي – الهنغاري

يهدف هذا البرنامج إلى تمويل مشاريع البحث المشتركة في مجالات ذات الأولوية للمغرب مثل الطاقة والنقل والتغيرات المناخية والفلاحة وتقنيات المياه والرقمنة والصناعات الصحية. وقد خصصت له ميزانية تقدر ب20 مليون درهم مقسمة بالتساوي بين الطرفين، وقد تم الإعلان عن طلب العروض يوم 29 أكتوبر 2021، حيث تم التوصل ب 48 مشروعا، وهي الآن في طور التقييم.

التعاون المغربي – السويسري

في إطار التعاون في مجال البحث العلمي والابتكار بين المغرب وسويسرا، تم يوم 31 ماي 2022 التوقيع على مذكرة التفاهم مع كتابة الدولة السويسرية للتكوين والبحث والابتكار. وتهدف هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون بين البلدين من خلال وضع برنامج لتمويل مشاريع البحث المشتركة، وكذا تعزيز التعاون العلمي بين الجامعات السويسرية والجامعات المغربية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات والتجارب في مجال البحث العلمي والابتكار.

التعاون مع الوكالة الجامعية الفرنكوفونية

يهدف هذا البرنامج إلى دعم وتشجيع حركية الأساتذة الباحثين والطلبة المسجلين بسلك الدكتوراه، من أجل إنشاء اتحادات ومنصات بحثية بغية المشاركة في طلبات العروض الدولية. وتقدر الميزانية المخصصة لهذا البرنامج ب 960000 درهم، أما ميزانية الوزارة المخصصة لهذا البرنامج فتقدر ب 200000 درهم.

وقد تم الإعلان عن طلبات العروض يوم 05 دجنبر 2021. وتم اختيار 10 مشاريع للتمويل من بين 37 مشروعًا تم التوصل به من طرف اللجنة المشتركة.

التعاون بين المغرب ومجلس الثقافة البريطاني

في إطار تعزيز علاقة التعاون بين الوزارة ومجلس الثقافة البريطاني، تم الاتفاق على تمويل مشروعين مهمين:

- مشروع « Researcher Connect » والذي تم بموجبه تنظيم تكوين لفائدة 60 أستاذا باحثا خلال الفترة ما بين 16 نونبر 2021 و 17 فبراير 2022 وتمكينهم من المؤهلات الضرورية لتهيئة وصياغة مشاريع البحث وتدبيرها وتقديم نتائجها؛
- مشروع « Research Environment Links (REL) » والذي يهدف إلى تطوير قدرات أطر الإدارة المركزية والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني من أجل تحديد وتعزيز فرص التعاون المتعلقة بطلبات العروض الدولية للمشاريع والتدبير الإداري والمالي لهذه المشاريع، بالإضافة إلى تعزيز وإنشاء شبكات بين الباحثين في مجال التغيرات المناخية والبيئة. وقد انطلقت الأنشطة المبرمجة في هذا المشروع خلال شهر أبريل 2022 وستمتد إلى غاية 31 دجنبر 2022.

التعاون بين المغرب والبرتغال

تم في هذا الإطار الترخيص المشترك بين المركز الوطني للبحث العلمي والتقني ومؤسسة العلوم والتكنولوجيا بالبرتغال (FCT-Portugal) تمديد آجال إنجاز المشاريع في طور الإنجاز بسنة إضافية. غير أنه لم يتم الإعلان عن طلب العروض المشترك برسم سنة 2020- 2021 وذلك راجع للقرار الذي اتخذته مؤسسة العلوم والتكنولوجيا (FCT-Portugal) في هذا الشأن، والذي يخص جميع البلدان الشريكة المعنية باتفاقيات التعاون الثنائي، نظرا الوضعية الصحية المتعلقة ب كوفيد-19.

التعاون بين المغرب وتركيا

في إطار التعاون المغربي- التركي الهادف إلى دعم البحث العلمي من خلال حركية الباحثين لمواضيع ذات اهتمام مشترك، يتم الإعلان عن طلب عروض كل سنتين.

وقد تم تدبير مشروعين تم انتقاؤهما في إطار اتفاقية التعاون CNRST/TUBITAX 2020-2021 إلى جانب الإعلان عن طلب العروض الخامس بتاريخ 01 دجنبر 2021 في إطار نفس الاتفاقية.

التعاون المغربي– الإيطالي

في إطار التعاون المغربي– الإيطالي يتم تخصيص مدة سنتين للمشاريع المنتقاة، (مع إمكانية التجديد مرة واحدة). وقد تم انتقاء 08 مشاريع في إطار طلب عروض CNRST/CNRI في نسخته 2022-2023.

التعاون المغربي القطري

تهدف هذه الاتفاقية-الإطار مع دولة قطر إلى وضع إطار لتعزيز العمل المشترك والتواصل المنتظم بين المركز الوطني للبحث العلمي والتقني والصندوق القطري لرعاية البحث العلمي (FNRQ). وترتكز المرحلة الأولى من هذه الاتفاقية على تطوير وتحسين سلالات الخيول والجمال وتوالدها، والأمن الغذائي (الفلاحة/ علوم الزراعة والماء)، والعلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد تم الإعلان، في هذا الإطار، عن طلب عروض مشترك يتعلق بالبحث في علوم الخيول، في يناير 2021.

- **البحث عن شركاء جدد**

التعاون المغربي – الموريتاني

برنامج التعاون المغربي –الموريتاني في مجال البحث العلمي في الميادين ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، حيث تم توقيع اتفاقية-إطار للتعاون مع الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار الموريتانية (ANSRI)، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تعزيز كفاءات العاملين بالوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار (ANSRI) وتقاسم الممارسات الجيدة في تنفيذ البرامج لتثمين البحث العلمي و تطوير الابتكار؛
- الإعلان عن طلبات عروض تتعلق بتجميع بنيات البحث للبلدين حول مواضيع ذات الاهتمام المشترك؛
- تكوين الخبراء الموريتانيين في مجال تقييم مشاريع البحث؛
- مواكبة تفعيل شبكة الخبراء المثمنين/المروجين الموريتانيين، ومواكبة وضع حاضنات في بعض مؤسسات التعليم العالي.

التعاون بين المغرب وصناديق البحث الكيبيكية (FRQ)

تعتبر اتفاقية-إطار للتعاون بين الوزارة والمكتب الوطني للبحث العلمي والتقني وصناديق البحث الكيبيكية (FRQ) التي تم توقيع بتاريخ 06 شتنبر 2021، الأولى من نوعها في مجال البحث العلمي والابتكار، وتتجلى في مأسسة إطار دائم للتعاون والتشاور والتقريب بين مؤسسات البحث المغربية ونظيرتها الكيبيكية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز وتطوير علاقات التعاون بين الأطراف في مجال البحث العلمي من خلال:

- الإعلان المشترك عن طلبات العروض المرتبطة بالبحث، وعقد شراكات بين بنيات البحث الكيبيكية ونظيرتها المغربية؛
- تنظيم ورشات وندوات مشتركة في العديد من المجالات: الذكاء الاصطناعي، الفلاحة، التكنولوجيا الفلاحية والغذائية، الماء، البيئة، تكنولوجيات المعلومة، الطاقات المتجددة، الصحة، تكنولوجيات الفضاء، العلوم الإنسانية والاجتماعية.

2.5.3.التعاون المتعدد الأطراف

برنامج البحث الاورو متوسطي بريما "PRIMA"

- تتبع 45 مشروعا بميزانية تقدر ب 5.57 مليون درهم والتي تم انتقاؤها في إطار طلبات العروض 2018، 2019 و2020؛
- إطلاق 28 مشروعا بميزانية تقدر ب 6.37 مليون درهم والتي تم انتقاؤها خلال طلب العروض المتعلق بالشق 1 والشق 2 برسم سنة2021، منها 8 مشاريع متعلقة بالشق 1 بمشاركة 15 مؤسسة بحث وطنية وبميزانية تقدر ب 2.98 مليون درهم و20 مشروع متعلق بالشق 2 بمشاركة 36 مؤسسة بحث وطنية وبميزانية تقدر ب 3.39 مليون درهم؛
- الإعلان خلال سنة 2022 عن طلب العروض المتعلق بالشق 1 والشق 2، حيث أن عدد المشاريع الأولية التي تم التوصل بها في شقيه هو 294 تم اختيار 82 منها لتقديم المشاريع وهي في طور التقييم.
- المشاركة في مجلس إدارة مؤسسة PRIMA بتاريخ 28 يونيو 2022، ومن أبرزها ما أتفق عليه:
  - إعادة انتخاب الرئيس والرئيس المنتدب المنتهية صلاحيتهم للفترة الممتدة ما بين 2022 و2025؛
  - انتخاب أعضاء جدد للجنة التوجيهية المكلفة بتسيير برنامج البحث PRIMA؛
  - المصادقة على نتائج تقييم المشاريع الأولية ولائحة المشاريع المنتقاة للمرحلة الثانية.

البرنامج الأوروبي للبحث "SUSFOOD-COREORGANIC"

مواصلة تتبع 17 مشروع منتقاة في إطار طلبي عروض البرنامج الأوروبي للبحث بميزانية إجمالية 146 مليون درهم من بينها 5 مشاريع عرفت مشاركة مؤسسات بحث وطنية.

البرنامج الأوروبي للبحث FOSC

مواصلة تتبع 22 مشروعا منتقاة عبر طلبي عروض في إطار البرنامج الأوروبي للبحث FOSC بميزانية إجمالية تقدر ب 247,5 مليون درهم.

البرنامج الأوروبي للبحث "BIODIVRESTORE"

يهدف هذا البرنامج إلى دعم مشاريع البحث في مجال الحفاظ على النظم البيئية والحماية من المخاطر والآثار المرتبطة بالتدهور البيئي. وقد قامت الوزارة خلال الفترة 2021- 2022 بمتابعة المشاريع التي تم انتقاؤها عبر طلب العروض لسنة 2020 ومجموعها 5 مشاريع، من بينها 3 مشاريع عرفت مشاركة مؤسسات بحث وطنية.

البرنامج الأوروبي للبحث "LEAP-RE"

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير والابتكار بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقات المتجددة. وتفعيلا لهذا البرنامج النموذجي، فقد تم إعداد طلب عروض مشاريع البحث وإطلاقه بالتنسيق مع الشركاء:

✓ **طلب العروض الأول لسنة 2021**

بلغ عدد المشاريع المنتقاة 13 مشروعا لسنة 2022، من بينها 7 مشاريع عرفت مشاركة مؤسسات بحث وطنية. وتقدر الميزانية المخصصة لها ب 170 مليون درهم منها 60 مليون ممنوحة من طرف المفوضية الأوروبية. أما الميزانية المخصصة من طرف الوزارة فهي 10 ملايين درهم لتمويل فرق البحث الوطنية.

✓ **طلب العروض الثاني لسنة 2022**

رصدت له ميزانية تقدر ب 61 مليون درهم، منها 20 مليون درهم ممنوحة من طرف المفوضية الأوروبية، و5 ملايين درهم خصصتها الوزارة لتمويل فرق البحث الوطنية.

البرنامج الأوروبي للبحث "BIODIVERSA"

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير والابتكار في المنطقة الأورو-متوسطية في مجال التنوع البيولوجي. وقد تم إعداد طلب عروض مشاريع البحث خلال سنة 2021 حيث أن:

- الميزانية المخصصة: 400 مليون درهم منها 70 مليون درهم ممنوحة من طرف المفوضية الأوروبية، أما الميزانية المخصصة من طرف الوزارة لتمويل فرق البحث الوطنية فهي 4 ملايين درهم.
- عدد المشاريع الأولية التي تم التوصل بها هو 212 تم اختيار 92 منها لتقديم المشاريع، وهي في طور التقييم.

البرنامج الأوروبي أفق أوروبا Horizon Europe

يعتبر البرنامج الأوروبي "أفق أوروبا" برنامج الاتحاد الأوروبي للبحث والابتكار للفترة ما بين 2021 و2027. وقد خصصت لهذا البرنامج ميزانية تقدر ب 95.5 مليار يورو، مما يجعله من أكثر برامج البحث والابتكار طموحًا في العالم. كما ستضاف الى هذه الميزانية المساهمات المستقبلية للبلدان الشريكة.

من بين أهداف هذا البرنامج:

- تعزيز الأسس العلمية والتكنولوجية للاتحاد الأوروبي.
- تحفيز قدرتها التنافسية، بما في ذلك تنافسية صناعتها.
- تحقيق الأولويات السياسية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي.
- المساعدة في الاستجابة للقضايا العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

ومن أهم المنجزات المحققة لسنة 2021-2022 في هذا الصدد:

- تنظيم مجموعة من الاجتماعات، خلال النصف الأخير من سنة 2021 والنصف الأول من سنة 2022، مع المفوضية الأوروبية لمناقشة التدابير والشروط، لتخويل المغرب صفة بلد شريك في البرنامج الأوروبي أفق أوروبا؛
- تحضير اتفاقيات لتمويل شبكة نقط الاتصال الموضوعاتية من طرف الوزارة وتوقيعها خلال سنة 2022، من أجل تعزيز قدرات هذه النقط وتمكينها من أداء مهامها، لضمان مشاركة قيمة للباحثين المغاربة في هذا البرنامج

✓ حصيلة المغرب في البرنامج الأوروبي أفق 2020

وقد استفاد الباحثين المغاربة خلال مشاركتهم في طلبات العروض المتعلقة بالبرنامج أفق 2020 من تمويل 74مشروعا للبحث ومشاركة 89 مؤسسة وطنية بميزانية تقدر ب 83,5 مليون درهم. ويمكن تلخيص منجزات المغرب في هذا البرنامج في الرسوم البيانية التالية:

توزيع سنوي لعدد المشاريع الممولة وعدد المؤسسات المستفيدة

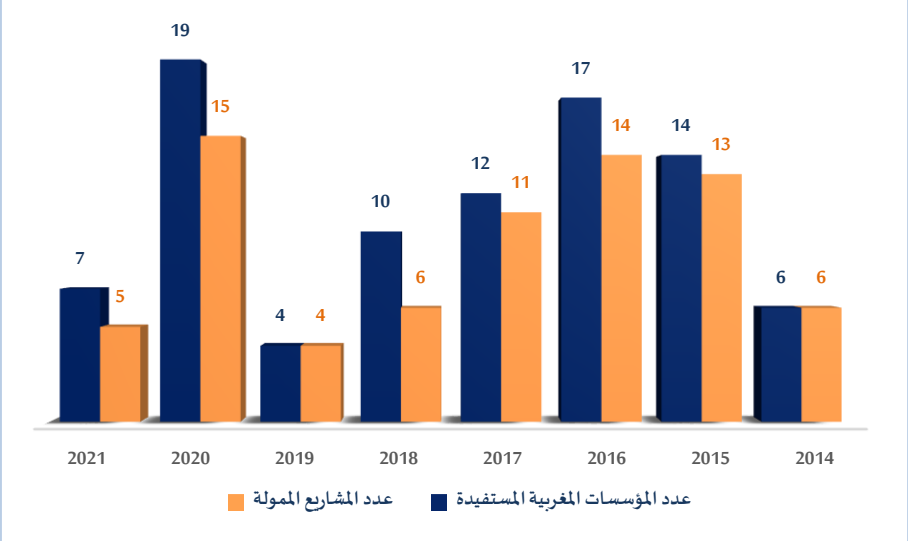

مقارنة بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط: عدد المشاريع والمؤسسات

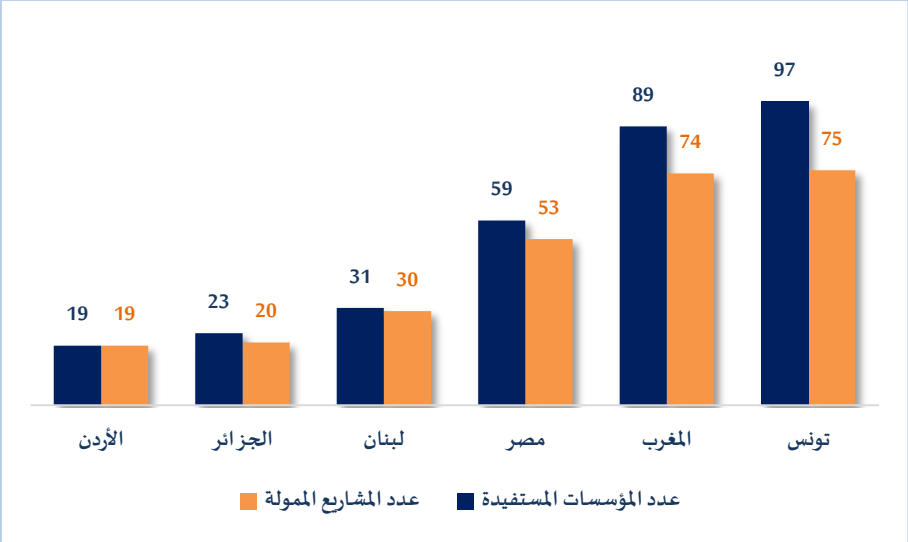

التعاون في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي بين دول الحوار 5+5

يضم حوار 5+5 خمس دول أوروبية هي إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا، ودول اتحاد المغرب العربي الخمس: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا. ويهدف هذا الحوار إلى تطوير التعاون والشراكة في ميادين التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى إرساء آليات جديدة للتعاون والتنسيق في أفق تطوير التكنولوجيا الرقمية وتقليص البطالة ومحاربة التغيرات المناخية.

مثلت الوزارة المملكة المغربية في الاجتماعات الوزارية الأربع بكل من الرباط ومدريد وتونس وروما، وسينعقد الاجتماع الخامس لهذا الحوار بنواكشوط خلال شهر أكتوبر 2022.

الاتحاد من أجل المتوسط

خلال سنة 2021-2022، تم الاعداد والمصادقة على المبادئ التوجيهية الخاصة بالمنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط حول البحث والابتكار في أفق تعزيز وتقوية التعاون العلمي والتكنولوجي بين الدول الأعضاء. كما تم أيضا تحديد الميادين ذات الأولوية للتعاون والشراكة.

هذا وتم تنظيم خلال سنة 2022، عبر تقنية المناظرة المرئية، المؤتمر الوزاري الافتراضي لدول الاتحاد من أجل المتوسط حول "البحث والابتكار"، حيث تم اعتماد إعلان وزاري بهدف تعزيز التعاون الأورومتوسطي في المجالات المتعلقة بالتغيرات المناخية والصحة والطاقات المتجددة.

الاتحاد الإفريقي

في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي بين الدول الإفريقية، شاركت الوزارة في مجموعة من الاجتماعات التي نظمت عن بعد لمناقشة جهود كل دولة من أجل تنفيذ استراتيجية التعليم القارية (CESA 16-25) واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA-2024)، كما كانت مناسبة لصياغة مشاريع القرارات التي تم اعتمادها خلال اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد خلال سنة 2021.

التحالف من أجل البحث والابتكار في المحيط الأطلسي

بعد التوقيع، في دجنبر 2020، على اتفاقية التعاون في مجال البحث العلمي والابتكار في المجال البحري بين المغرب والمفوضية الأوروبية، طلبت الأخيرة انضمام المغرب للتوقيع على اتفاق جديد يشمل شركاء إعلاني غالواي وبيليم. (الولايات المتحدة وكندا وجنوب إفريقيا والبرازيل والأرجنتين والرأس الأخضر).

ويهدف هذا الاتفاق الجديد الموقع خلال يوليوز 2022، إلى دعم التنمية المستدامة للمحيط الأطلسي من خلال إنشاء تحالف مستدام للبحث والابتكار في المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وفي هذا الإطار، عملت الوزارة على المساهمة في إعداد إعلان التحالف عموم الأطلسي للبحث والابتكار في مجال المحيطات، وذلك بتنسيق وثيق مع المفوضية الأوروبية والشركاء الآخرين. كما تم الإعداد لمشاركة الوفد المغربي في القاءات العلمية وكذا توقيع الإعلان الجديد بين الوزراء المكلفين بالبحث العلمي والابتكار للدول المعنية، وذلك يوم 13 يوليوز 2022 بواشنطن.

التعاون مع المنظمات الجهوية والدولية

- المشاركة في الاجتماع الرابع للجنة الدائمة للبحث العلمي والابتكار في الدول العربية (ALECSO)، المنعقد يومي 17 و18 نونبر 2021، عبر تقنية التناظر عن بعد. وتمت خلاله مناقشة عدد من الموضوعات الحيوية، من أهمها

المحور الرئيسي الذي كان حول "كيفية التعامل مع جائحة كورونا في مجال البحث العلمي، ودور البحث العلمي في مجابهة مثل هذه الأزمات".

- المشاركة في عدة اجتماعات لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية، بحيث تم اختيار المغرب عضوا في لجنة انتقاء الأمين العام لهذا الاتحاد.
- تتبع مساهمة الوزارة في ميزانيات وأشغال المنظمات الجهوية والدولية التالية:
  - المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO)؛
  - المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة(ALECSO)؛
  - اتحاد مجالس البحث العلمي العربية؛
  - المركز الجهوي الافريقي للأبحاث وتقنيات الفضاء باللغة الفرنسية (CRASTE-LF)؛
  - اللجنة الدولية للاستغلال العلمي لحوض البحر الأبيض المتوسط(CIESM)؛
  - اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتقني (COMSTECH).

6.3. العمل المشترك مع بعض الجهات الفاعلة في مجال البحث العلمي والابتكار

ساهمت الوزارة خلال سنة 2021-2022 في عدة أنشطة ذات الصلة بالبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار، والتي نظمت من طرف قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية أخرى. ويتعلق الأمر ب:

الوزارة المكلفة بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

- إعداد التقرير النهائي حول تنفيذ مقتضيات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: مؤشرات البحث العلمي والابتكار المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- تقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- إعداد خارطة الطريق لإعادة بلورة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- اجتماع لجنة التتبع التي يترأسها الكتاب العامون للقطاعات الوزارية المعنية بالتنمية المستدامة بتاريخ 21 يناير 2022؛
- تحضير اجتماع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي يترأسها السيد رئيس الحكومة؛
- المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بتتبع أنشطة مركز الكفاءات المتعلقة بتغير المناخ «4C Maroc» خلال الفترة الممتدة ما بين 2021-2022؛
- المشاركة في ورشات تفعيل وحدات مركز الكفاءات المتعلقة بتغير المناخ «4C Maroc» خاصة المتعلقة بالبحث والخبرة والتكوين وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2021-2022.

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

- المساهمة في تنظيم فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للتغذية بتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛
- المشاركة في إطلاق دراسة "جمع الأدلة حول دور الأنظمة الغذائية في الوقاية من السمنة والأمراض غير المعدية في المغرب"؛
- المشاركة في أشغال جائزة الحسن الثاني للبيئة بتاريخ 27 ماي 2022.

الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي

- المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بتأهيل الإطار القانوني في المجالين النووي والإشعاعي، وملاءمة الترسانة القانونية الوطنية مع المعاهدات والمعايير الدولية عبر الفصل بين المهام التقنينية، وتلك المتعلقة بإنعاش الاستعمالات الإشعاعية والنووية في مختلف المجالات، وذلك خلال الفترة ما بين 2021-2022؛
- المشاركة في اجتماع لمجموعة العمل الموضوعاتية للمصادقة على مسودة النصوص التنظيمية، وذلك خلال الفترة ما بين 2021-2022.

وزارة الداخلية

- المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بتحضير الاستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، خلال الفترة الممتدة ما بين 2021-2022؛
- إعداد بطاقات حول المشاريع المتعلقة بخطة الأولويات (2021-2023) لتنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية.

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

المشاركة في المناظرة التوافقية حول موضوع "البحث العلمي وإعادة إدماج السجناء بالمغرب" يوم 05 يوليوز 2022 والتي جاءت في إطار شراكة التوأمة المؤسساتية التي تربط المندوبية العامة بالاتحاد الأوروبي وذلك لفتح نقاش عمومي حول علاقة البحث العلمي وأهميته على مستوى عملية إدماج السجناء. وقد تمت خلال هذه المناظرة، التي ترأسها السيد الوزير، مناقشة مجموعة من المساهمات العلمية للسيدات والسادة الخبراء الذين تم اختيارهم من طرف رؤساء الجامعات، لاقتراح مساهمتهم العلمية انطلاقا من المواضيع التي تم اختيارها من طرف لجنة التحكيم.

4. تحسين حكامة منظومة التعليم العالي

واصل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، خلال السنة الجامعية 2021-2022، جهوده بهدف إرساء منظومة حكامة تضمن نجاعة تنزيل الاختيارات والأهداف الاستراتيجية الكبرى للإصلاح. في هذا الإطار تم العمل على:

1.4. إطلاق مشروع إعداد المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030)

من أجل النهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والارتقاء بأدائها، أطلقت الوزارة ورش بلورة مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030).

ويستمد هذا المخطط جوهره من توصيات النموذج التنموي الجديد، كما يرتكز على الأولويات المسطرة ضمن البرنامج الحكومي 2021-2026، خصوصا في شقه المتعلق بتثمين الرأسمال البشري. كما يهدف هذا المخطط أساسا إلى تجويد المنظومة والرفع من إسهامها في التنمية الشاملة للبلاد من خلال إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية، يرتكز على أربعة محاور مهيكلة تتمثل في:

- إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج؛
- وضع أسس بحث علمي بمعايير دولية؛
- إرساء منظومة حكامة ناجعة وفعالة؛
- تفعيل الدور المحوري للمجالات الترابية من حيث الابتكار وخلق القيمة المضافة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وقد اعتمدت الوزارة في بلورة هذا المخطط مقاربة تشاركية تروم تعبئة الذكاء الجماعي حيث تم تنظيم مجموعة من اللقاءات الأولية مع مختلف الفاعلين سواء داخل الجامعة أو الشركاء الوطنيين أو الدوليين .كما تم خلق 7 مجموعات عمل لتدارس كافة جوانب الإصلاح المنشود والتي تم تداولها أيضا بصفة أسبوعية في إطار ندوة رؤساء الجامعات.

وفي نفس السياق، تم إطلاق جلسات إنصات وتشاور على مستوى الجامعات، ابتداء من 14 فبراير 2022 من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية داخل الجامعة (أساتذة باحثين وإداريين وطالبات وطلبة) وكذا القوى الحية على المستوى الإقليمي (الجماعات الترابية والفاعلين الاقتصاديين وفعاليات المجتمع المدني).

وقد تم تقديم ومناقشة خلاصات ومخرجات هذه اللقاءات التشاورية في إثنى عشر مناظرة جهوية ابتداء من 12 مارس 2022 إلى غاية فاتح يوليوز 2022. كما تم إحداث شبكة مخاطبين على المستوى المركزي وعلى مستوى الجامعات.

وعلى إثر هذه الجلسات التشاورية، تم إعداد تقرير تركيبي، من طرف النسيج الجامعي للجهة، ومناقشته خلال المناظرات الجهوية التي أخذت شكل يوم دراسي موزع على أربع موائد مستديرة:

- المائدة المستديرة 1: "الإدماج الترابي والتنمية الجهوية المندمجة"، حيث تمت مناقشة أهم مخرجات اللقاءات التشاورية مع الفاعلين المؤسساتيين بالجهات من أجل نموذج جديد للجامعة المغربية يكرس التنمية الجهوية المندمجة؛
- المائدة المستديرة 2: "الإدماج الاقتصادي والتنافسية"، حيث تم التداول حول أهم مخرجات اللقاءات التشاورية مع الفاعلين الاقتصاديين من أجل نموذج جديد للجامعة المغربية يكرس الإدماج الاقتصادي؛
- المائدة المستديرة 3: "الإدماج الاجتماعي": حيث تمت مناقشة مخرجات اللقاءات التشاورية مع فعاليات المجتمع المدني من أجل نموذج جديد للجامعة المغربية يكرس الإدماج الاجتماعي؛
- المائدة المستديرة 4: "التميز الأكاديمي والعلمي"، حيث تم التطرق إلى مخرجات اللقاءات التشاورية مع الفاعلين في النسيج الجامعي من أجل نموذج جديد للجامعة المغربية يكرس التميز الأكاديمي والعلمي.

ومن المنتظر أن يتم تركيب الخلاصات والتوصيات المنبثقة عن المناظرات 12 والمناظرة 13، المتعلقة بمغاربة العالم، ضمن تقرير تركيبي عام سيتم عرضه خلال المناظرة الوطنية المزمع تنظيمها خلال شهر اكتوبر 2022 والتي سيكون من بين مخرجاتها الأساسية خريطة طريق تنزيل مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار PACTE ESRI 2030.

2.4. مواصلة تفعيل وظيفة مراقبة التدبير

في إطار تفعيل المهام المتعلقة بمراقبة التدبير، تم اختيار الوزارة ضمن القطاعات الوزارية الثلاثة عشر التي تستفيد من تجربة نموذجية في إطار برنامج "الدعم التقني لاعتماد تدبير عمومي أكثر فعالية وشفافية في إطار القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 13-130". ويهدف هذا المشروع، الذي تشرف عليه وزارة الاقتصاد والمالية بدعم من الاتحاد الأوروبي، إلى وضع منظومة موحدة لمراقبة التدبير المرتكزة على نجاعة الأداء على مستوى القطاعات الوزارية.

3.4. إعداد وإصدار النصوص القانونية المواكبة لتطور منظومة التعليم العالي والبحث العلمي

تم برسم السنة الجامعية 2021-2022 إصدار مجموعة من النصوص القانونية تتوزع كالتالي:

- إصدار 22 مرسوما منها 18 مرسوما خاصا بمنح الاعتراف بمجموعة من المؤسسات و03 قرارات (أنظر الملحق رقم 1) ؛
- إعداد مشـــاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتطبيق بعض مقتضيات القانون- الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (أنظر الملحق رقم 2).

4.4. تعزيز النظام الوطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

1.4.4. اعتماد وتجديد اعتماد مسالك التكوين برسم دورة التقييم 2022:

في إطار أجرأة مسطرة تقييم واعتماد مسالك الدبلومات الوطنية برسم دورة 2022، تم فتح باب إيداع طلبات اعتماد وتجديد اعتماد المسالك عبر المنصة الإلكترونية (https://accreditation.enssup.gov.ma) التي خصصتها الوزارة لهذا الغرض، وذلك ابتداء من 11 أبريل إلى غاية 10 ماي 2022. وقد تميزت هذه الدورة بمجموعة من المقتضيات أبرزها:

- الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الكمية والنوعية المتضمنة بتقرير النموذج التنموي الجديد المرتبطة بمختلف مجالات تدخل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- المساهمة في تفعيل البرامج الوطنية المهيكلة للبلاد وفق ما تضمنه البرنامج الحكومي 2021-2026؛
- ملاءمة التكوينات مع حاجيات البلاد ومهن المستقبل والتمكين من الاندماج، على ضوء خلاصات اللقاءات التشاورية المنظمة في إطار المناظرات الجهوية من أجل بلورة المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- اعتماد طرق وأساليب بيداغوجية جديدة، بما فيها التعليم عن بعد، يتم التركيز فيها على تقوية كفاءات الطلبة، سواء العلمية والتقنية أو الأفقية والسلوكية؛
- مراعاة وضع جذوع مشتركة بين المسالك المنتمية لنفس الحقل المعرفي بهدف مد الجسور بين مسالك المؤسسة أو مع مسالك أخرى خارج المؤسسة؛
- تفادي تعدد المسالك في نفس التخصص، والعمل على تجميعها كلما استدعى الأمر ذلك، عبر وضع جذوع مشتركة بين المسالك واختيارات (options) على مستوى نهاية التكوين.

وقد بلغ مجموع طلبات اعتماد مسالك جديدة وتجديد الاعتماد 1122 طلبا، 724 مسلكا عاما و398 مسلكا خاصا. وهمت هذه المسالك المؤسسات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاص؛

وبخصوص تقييم طلبات الحصول على اعتراف الدولة وطلبات تجديد الاعتراف لدراستها من طرف الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي، فقد بلغ مجموعها 37 طلبا تتوزع كالتالي:

- عشر (10) طلبات جديدة لاعتراف الدولة بمؤسسات خاصة للتعليم العالي؛
- 27 طلبا لتجديد الاعتراف بالمؤسسات التي سبقت أن نالته، منها 09 طلبات تهم جامعات خاصة.

وقد حصل 23 طلب على رأي إيجابي مع توصيات و10 طلبات تستوجب استيفاء الشروط.

2.4.4. تقييم مؤسسات التعليم العالي:

عرفت سنة 2021-2022 إطلاق النسخة الثانية لعملية التقييم المؤسساتي حيث تم تقييم تسع مؤسسات للتعليم العالي (ست مؤسسات للتعليم العالي العام وثلاث مؤسسات للتعليم العالي الخاص)، ومؤسسة في طور التقييم. من بين 30 مؤسسة التي تم اقتراحها.

3.4.4. تطوير آفاق الشراكة والتعاون في مجال تقييم التعليم العالي وضمان جودته

تمت المشاركة في مجموعة من اللقاءات للاستفادة من مختلف التجارب والخبرات. وقد تم التوقيع في إطار برنامج " إنجاح الوضع المتقدم (RSA II)" مع الاتحاد الأوروبي، على مشروع التوأمة (أكتوبر 2021- مارس 2022) بين الوكالة الوطنية للتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي (ANEAQ) ومجموعة فرنسية. مكونة من:

- France Éducation International (FEI) ;
- Haut Conseil de l'évaluation de la recherche et de l'enseignement supérieur (Hcéres) ;
- Commission des titres d'ingénieur (Cti).

ويهدف هذا المشروع الى تقوية قدرات مستخدمي الوكالة وخبرائها وكذا إعداد الوكالة للتقييم من طرف الجمعية الأوربية لضمان الجودة ENQA.

4.4.4. منح معادلات الشهادات:

قامت الوزارة باتخاذ عدة تدابير لتبسيط المساطر المتعلقة بمعادلة الشهادات والدبلومات المحصل عليها بالمؤسسات الجامعية الأجنبية لتمكين الطلبة المعنيين من متابعة مسارهم الدراسي أو لولوج أسلاك الوظيفة العمومية. وتتمثل الحصيلة في المعطيات التالية:

- علوم الصحة: بلغ مجموع الملفات المعالجة 1730 منها 1623 إيجابية برسم سنة 2021 و1116 منها 1066 إيجابية برسم سنة 2022؛
- الهندسة والهندسة المعمارية: بلغ مجموع الملفات المعالجة 519 منها 298 إيجابية برسم سنة 2021 و215 منها 159 إيجابية برسم سنة 2022؛
- العلوم والحقوق والآداب: بلغ مجموع الملفات المعالجة 941 منها 708 إيجابية برسم سنة 2021 و528 منها 391 إيجابية برسم سنة 2022.

5.4. إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة

تم العمل خلال السنة الجامعية 2021-2022، على مواصلة تطوير الخدمات الإلكترونية وتسهيل الولوج للمعلومة والتواصل وتطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي، وذلك من خلال:

1.5.4. تطوير الإدارة الإلكترونية وتوفير الخدمات للمواطنين

- تطوير وإطلاق المنصة الإلكترونية "Cursussup" لفائدة حاملي البكالوريا لإيداع طلبات التسجيل بكليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان وأيضا مسالك الإجازة في علوم التربية .حيث تم خلق 91600 حسابا لفائدة المستخدمين في المنصة برسم السنة الجامعية 2021-2022 و161854 برسم السنة الجامعية 2022-2023، بزيادة بلغت ما يناهز 77%. وتم تسجيل 94727 مترشحا عبر المنصة لولوج مسالك الإجازة في علوم التربية؛

- تطوير وإطلاق منصة رقمية "Echange Massar" لتبادل المعطيات الخاصة بحاملي الباكالوريا، مع مؤسسات التعليم العالي العمومي الجامعية وغير التابعة للجامعات. حيث تم خلق 81 حسابا لفائدة المستخدمين في المنصة وتمت الاستجابة لـ172 طلبا للمعلومات الخاصة بحاملي الباكالوريا برسم السنة الجامعية 2021-2022 و195 طلبا برسم السنة الجامعية 2022-2023. أي بزيادة بلغت ما يفوق 13%.
- إطلاق نظام لتجميع المعلومات الخاصة بالتعليم العالي الخاص وتتبع تسجيل الطلبة بهذه المؤسسات، حيث تم خلق 154 حسابا لفائدة المستخدمين للمنصة. كما تم رصد جميع المعطيات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي الخاص عبر المنصة.
- تطوير نظام "backoffice" لتدبير طلبات معادلات الشهادات؛
- تطوير وإطلاق المنصة الإلكترونية المتعلقة بإيداع وتدبير طلبات اعتماد المسالك، حيث تم خلق 3896 حساب لفائدة المستخدمين للمنصة، وتم وضع 1868 مسلكا عبر المنصة واعتماد 1103 مسلكا عبر المنصة برسم السنة الجامعية 2021-2022. كما تم وضع 1888 مسلكا عبر المنصة واعتماد 634 مسلكا برسم السنة الجامعية 2022-2023 لحد الآن.
- إرساء وتشغيل نظام متكامل لتدبير طلبات تسجيل الطلبة الأجانب في المؤسسات الجامعية العمومية، حيث تم خلق 205 حسابا لفائدة المستخدمين للمنصة ووضع 12466 ترشيح عبر المنصة برسم السنة الجامعية 2021-2022 تخص 9569 مترشحا.
- تطوير وإطلاق منصة مفتوحة للطلبة المغاربة في أوكرانيا https://etudiants-ukraine.enssup.gov.ma لتقديم الوثائق التي تثبت مسارهم الدراسي في الجامعات الأوكرانية، حيث تم وضع حوالي 3050 ترشيحا عبر المنصة.
- تطوير خدمة تقديم طلبات المنح الأجنبية.

2.5.4. تطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي

- تنفيذ مشروع الحرم الجامعي المتصل(Campus connecté) الذي يهدف على إنشاء بنية تحتية لشبكة Wi-Fi في جميع المؤسسات والإقامات الجامعية العمومية مع توسيع شبكة الربط بالأنترنيت العالي الصبيب عبر مروان 5. هذا المشروع سيسمح أيضا للطلاب الاتصال مجانًا من خلال 4G بالموارد الرقمية الخاصة بمؤسساتهم في أي مكان من التراب الوطني؛
- اكتراء حق استعمال نظام الحماية من الفيروسات للحواسيب والخوادم الآلية والبرامج المعلوماتية Microsoft؛
- اقتناء عتاد معلومياتي وبرامج معلومياتية من أجل وضع منصة الأمن.

6.4. تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي

تميزت سنة 2021-2022 بتعزيز وتنشيط علاقات التعاون مع الشركاء الأجانب وفتح آفاق جديدة من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات تروم إلى مواصلة دينامية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على المستوى الدولي وإلى تطوير الشراكة مع القطاع العام والخاص.

1.6.4.التعاون و الشراكة

- **التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف:**

❖ **التعاون الثنائي:**

في هذا الإطار، تم إبرام 08 اتفاقيات تعاون ثنائي، و 03 برامج تطبيقية مع دول أجنبية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي وتمثيل المملكة في 08 اجتماعات رفيعة المستوى ولجان مشتركة بين المغرب والدول الأجنبية.

التعاون مع دول آسيا وأمريكا:

- **الصين:**
  - التوقيع على خطة تنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق بين الحكومتين المغربية والصينية بتاريخ 5 يناير 2022.
  - انعقاد المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 نونبر 2021 بداكار، السنغال.
- **فيتنام:**
  - التوقيع على إعلان نوايا بين وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بالمملكة المغربية ووزير التربية والتكوين بجمهورية فيتنام الاشتراكية في مجال التعليم العالي، بتاريخ 15 دجنبر 2021.
- **الكبيك:**
  - التوقيع على اتفاقية تعاون بين المركز الوطني للبحث العلمي والتقني وصناديق البحث الكيبيكية، وذلك من أجل إطلاق برنامج للتمويل المشترك لمشاريع البحث العلمي .يوم 24 ماي 2022.
  - التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني وصناديق أبحاث كيبيك، بتاريخ 6 شتنبر 2021 بالرباط.
  - انعقاد الملتقى الأكاديمي بين جامعات مغربية و15 جامعة كندية، عبر تقنية المناظرة المرئية، نظمته سفارة المملكة المغربية في كندا وجامعات كندا بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس العلاقات، في 25 ماي 2022.
  - انعقاد اليوم العلمي بين المركز الوطني للبحث العلمي والتقني وصناديق البحث الكيبيكية، يوم 24 ماي 2022.
  - انعقاد يوم علمي بمناسبة مرور 60 سنة على العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وكندا، نظمته جامعة أوتاوا بشراكة مع سفارتنا في كندا، عبر تقنية المناظرة المرئية، في 10 ماي 2022
  - انعقاد لقاء أكاديمي بين الجامعات المغربية وجامعة كونكورديا، عبر تقنية المناظرة المرئية، في 21 أبريل 2022، نظمته سفارة المملكة المغربية في كندا وجامعة كونكورديا بمناسبة الذكرى الستين للعلاقات الدبلوماسية بين المغرب وكندا.
- **اليابان:**
  - اختتام مشروع SATREPS (تثمين الموارد الإحيائية في الأراضي شبه القاحلة والقاحلة باعتماد أدلة علمية لإحداث صناعة جديدة) ، بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، بتاريخ 27 ماي 2022.

التعاون مع دول افريقيا والدول العربية:

- **موريتانيا:**
  - المشاركة في اشغال تحضير اللجنة الكبرى المشتركة المغربية -الموريتانية المنعقدة بالرباط في 10 نوفمبر 2021.

- محضر اللجنة الكبرى المشتركة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية الموقع في الرباط يوم 11 مارس 2022.
- زيارة وفد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموريتانية للمغرب في الفترة ما بين 16 و 22 مارس 2022.

- **جزر القمر:**

- المشاركة في تحضير اللجنة المشتركة الكبرى بين حكومة المملكة المغربية وحكومة اتحاد جزر القمر المنعقدة بالرباط في 28 مارس 2022.
- التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة اتحاد جزر القمر للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بمدينة الداخلة يوم 31 مارس 2022.

- **رواندا ، غامبيا ، سيراليون ، إثيوبيا ، موزمبيق ، غينيا الاستوائية ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، بنين:**

- المشاركة في الاجتماع التحضيري للجن المشتركة لهذه الدول.

- **طوغو:**

- زيارة وفد من جمهورية الطوغو للمغرب في الفترة الممتدة ما بين 23 و27 ماي 2022.

- **المملكة العربية السعودية:**

- المشاركة في اجتماع اللجنة المشتركة الكبرى المنعقدة يومي 15 و16 يونيو 2022.

التعاون مع دول أوروبا:

- **فرنسا:**

- انعقاد يوم المغرب تحت شعار "الجامعة المغربية: ما وراء الحدود"، 24 مارس 2022 في باريس.

- **إسرائيل:**

- التوقيع على مذكرة تفاهم بين الوزارة ووزارة العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلية في مجال البحث العلمي والتكنولوجي يوم 26 ماي 2022 بالرباط.

- **هنغاريا:**

- إطلاق طلبات مشاريع في مجال البحث العلمي بتاريخ 29 أكتوبر 2022.
- انعقاد الدورة الرابعة للجنة الاقتصادية المختلطة المغربية – الهنغارية المنعقدة يومي25 و 26 ماي 2022 ببودابيست.

- **رومانيا**

- التوقيع على مذكرة تفاهم بين هذه الوزارة ووزارة التربية والتعليم لجمهورية رومانيا يوم 14 أبريل 2022 ببوخارست.

- **سويسرا**

- التوقيع على مذكرة تفاهم بين هذه الوزارة وكتابة الدولة للتعليم والبحث والابتكار للاتحاد السويسري يوم 31 ماي 2022 بالرباط.
- التوقيع على برنامج التنفيذ بين وزارتنا وجامعة العلوم التطبيقية في غرب سويسرا جامعة العلوم التطبيقية غرب سويسرا Leading House يوم 31 ماي 2022 بالرباط.

- **بريطانيا**

- التوقيع على مذكرة تفاهم بين هذه الوزارة و British Council في مجال البحث العلمي يوم 28 شتنبر 2021.
- انعقاد الدورة الرابعة للجنة المغربية البريطانية للتعليم العالي، يوم 28 مارس2022 بالرباط.

▪ **بلجيكا (والونيا)**

- تنظيم ندوة للمعلومات والتوجيه الجامعي، 9 فبراير 2022.
- تجديد 05 مشاريع للتمويل برسم سنة 2022 في مجال التعليم العالي والبحث العلمي في إطار البرنامج المغربي-الوالوني برسم الفترة 2018-2022.

❖ **التعاون متعدد الأطراف:**

تولي الوزارة اهتماما خاصا لعلاقاتها متعددة الأطراف من خلال إدارة وتطوير البرامج المتعلقة بعضوية المغرب في مختلف المنظمات الدولية.

▪ **الاتحاد الاوروبي**

- إعداد مشروع اتفاقية شراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي لانضمام المغرب للبرنامج الإطاري الأوروبي – "أفق أوروبا ".
- التنظيم والمشاركة في اجتماعات التفاوض الرسمية وغير الرسمية بشأن مشروع اتفاقية شراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي للانضمام للبرنامج الإطاري الأوروبي – "أفق أوروبا "-.
- التنسيق والمشاركة في اجتماعات لجنة العمل في إطار برنامج الدعم الأوروبي للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.
- متابعة ملف الإعلان السياسي من أجل التحالف في مجالي البحث والابتكار.

▪ **الاتحاد الأفريقي**

- تقديم ترشيح المملكة المغربية في شخص السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، لمنصب نائب الرئيس لمكتب اللجنة الفنية المتخصصة للتربية والعلوم والتكنولوجيا، بمنطقة شمال أفريقيا.
- صياغة رأي أو مقترحات الوزارة بشأن مشروع إعلان قمة الاتحاد الافريقي -الاتحاد الأوروبي.

▪ **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)**

- المشاركة في المؤتمر الدولي الأمم، برئاسة مشتركة بين المغرب ومصر، والذي تم خلاله التوقيع على الاتفاقية الإقليمية للاعتراف بالدراسات والديبلومات والدرجات في التعليم العالي بالدول العربية، وذلك يوم 2 فبراير 2022 بباريس.

▪ **الوكالة الجامعية الفرنكوفونية**

- التوقيع يوم 28 مايو 2022 بالرباط على الصكوك القانونية التالية:
  - اتفاقية مقر بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية الفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب.
  - معاهدة تطبيق الاتفاقية الإطار بتاريخ 30 مارس 2021 بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للمملكة المغربية والوكالة الجامعية الفرنكوفونية، بشأن إحداث مراكز التوظيف الفرنكوفونية(CEF) .

- معاهدات تعاون بين (5) جامعات مغربية والوكالة الجامعية الفرنكوفونية بشأن استضافة مراكز التوظيف الفرنكوفونية داخل جامعات بني ملال والدار البيضاء والجديدة ومكناس ووجدة.

- المساهمة في الإطلاق المشترك لطلبات عروض مشاريع بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والمديرية الإقليمية للمغرب العربي التابعة للوكالة الجامعية الفرنكوفونية، يوم 5 دجنبر 2021، بشأن إنشاء اتحادات من خلال الحركية والتواصل.
- المشاركة في الدورة الأولى لأسبوع الفرنكوفونية العلمية الذي تم تنظيمه في الفترة الممتدة من 21 إلى 24 سبتمبر 2021 ببوخارست (رومانيا).

- **البنك الدولي**

- المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بالمساعدة الفنية للبنك الدولي لبناء قدرات المعلمين والباحثين في مجال التعلم الإلكتروني.

- **منظمة الأمم المتحدة**

المشاركة في تطوير إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2023-2027.

✓ **الشراكة مع القطاع العام والخاص:**

❖ **الشراكة مع القطاع العام:**

في إطار الشراكة على المستوى الوطني، تم العمل على إبرام عدد من الاتفاقيات التي تصب في سبيل تطوير التكوين والبحث العلمي وكذا تلبية حاجيات المنظومة من موارد بشرية متخصصة ومؤهلة. ويتعلق الأمر ب:

- التوقيع على اتفاقية إطار متعلقة بتكوين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة وتنسيقية إعلان مراكش، بتاريخ 24 فبراير 2022.
- التوقيع على اتفاقية إطار متعلقة بتفعيل أكاديمية التمكين بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية وتنسيقية إعلان مراكش عن الاتحاد الوطني لنساء المغرب، بتاريخ 24 فبراير 2022.
- التوقيع على اتفاقية شراكة متعلقة بتطوير مركز ابتكار يعنى بالصحة الإلكترونية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالتحول الرقمي وإصلاح الإدارة وجامعة محمد الخامس بالرباط، بتاريخ 8 أبريل 2022.
- المشاركة في تتبع تفعيل اتفاقيات الشراكات من خلال:
  - تفعيل الاتفاقية الإطار للتعاون المبرمة بين الوزارة والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.
  - تتبع الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، وذلك بالمشاركة في أشغال اجتماعات.
  - مراسلة الجامعات من أجل تتبع تفعيل الاتفاقيات إطار المبرمة بين الوزارة وعدد من المؤسسات والهيئات الحكومية برسم سنة 2021.
- تجميع المعطيات بتنسيق مع باقي الفاعلين بخصوص أهم منجزات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتتبع تنفيذ توصيات اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وتلخيص أهم الإكراهات والمعيقات وصياغة مشاريع التوصيات.
- تتبع التدابير اللازمة لتفعيل مقتضيات الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة بتنسيق مع المديريات المركزية المعنية بمقتضيات الميثاق.

- المشاركة في تحضير اجتماع المجموعة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب.
- مراسلة الجامعات الوطنية من أجل تجميع قاعدة المعطيات التي تخص اتفاقيات التعاون والشراكة التي تم إبرامها بين الجامعات وباقي القطاعات الوزارية والهيئات الوطنية والجامعات في الفترة ما بين 2017-2021 (في طور الإعداد).

❖ الشراكة مع القطاع الخاص:

- التوقيع، يوم الإثنين 6 دجنبر 2021 بالدار البيضاء، على اتفاقية شراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وشركة « Huawei Technologies Morocco» ، تهدف إلى تقوية الكفاءات الرقمية للطلبة والأساتذة وتعزيز وإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي المغربية .

وفي إطار تنفيذ وأجرأة محاور هذه الشراكة المبرمجة بين الوزارة وشركة "هواوي المغرب" تم إنجاز ما يلي:

- إبرام 7 اتفاقيات مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المغربية؛
- إحداث 14 أكاديمية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بالجامعات المغربية؛
- إشهاد 62 طالبا جامعيا لدى هواوي؛
- تكوين 55 أستاذا في الذكاء الاصطناعي وتقنية الجيل الخامس G5 وانترنت الأشياء والبيانات الضخمة والتخزين.

- في إطار تنزيل بنود اتفاقية الشراكة المبرمة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار و بورصة الدار البيضاء تم إنجاز ما يلي:
  - إبرام 5 اتفاقيات خاصة للشراكة بين بورصة الدار البيضاء والجامعات المغربية؛
  - إحداث 5 لجان علمية بين بورصة الدارالبيضاء والجامعات المغربية؛
  - إحداث 8 قاعات لسوق البورصة بمدارس التجارة والتسيير و مؤسسات جامعية أخرى؛
  - تكوينات إشهادية دولية مجانية لفائدة 163 طالب جامعي مقدمة من طرف المكتب البريطاني Chartered Institute For Securities and Investment (CISI) ؛
  - تكوينات حضورية وعن بعد حول سوق البورصة استفاد منها ما يناهز 10.244 طالب جامعي.
- المشاركة في الدورة التكوينية تحت عنوان "التحديات والحلول في تدبير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالمغرب" ، الذي تم تنظيمه من طرف المعهد الكندي "آيديا إنترناشيونال" ، بدعم من البنك الدولي ومديرية المقاولات العمومية والخوصصة بوزارة الاقتصاد والمالية ، في الفترة من 26 أكتوبر إلى 12 نوفمبر 2021؛
- دراسة وإبداء الرأي في عدد من الملفات الواردة على الوزارة من طرف عدد من الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي واقتراح محاور للشراكة والتعاون في الشق الاقتصادي والتجاري والتقني المرتبط خصوصا بالقطاع الخاص والاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والتداريب وعالم الريادة المقاولاتية؛
- عقد عدة اجتماعات للتتبع والتشاور وتبادل الآراء حول سبل تعزيز الشراكة بين الوزارة وعدد من الشركاء الخواص؛
- المشاركة في عدد من اللجان و الورشات المتعلقة بالشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والصناعيين الخواص وكذلك المساهمة في عدة لقاءات منظمة على مستوى القطاع أو من طرف بعض الشركاء (الورشات التحضيرية الخاصة بمخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار PACTE ESRI

2030، نقطة اتصال تتعلق بالفاعلين الاقتصاديين والصناعيين والاندماج الاقتصادي وكذا المشاركة في عدد من المناظرات الجهوية في هذا الإطار...).

2.6.4.الحركية الطلابية:

✓ **برامج الحركية الطلابية الصادرة: تدبير منح التعاون الدولي**

من أجل تقريب الإدارة من المواطنين، تم تطوير منصة إلكترونية لتيسير عملية تدبير منح التعاون الدولي المقدمة في إطار برامج التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لفائدة الطلبة والموظفين المغاربة، كما تم العمل على مراجعة المساطر المعتمدة في مجال تدبير هذه المنح في أفق تبسيطها وتيسير الولوج للخدمات المرتبطة بها.

وقد تم خلال السنة الجامعية 2021-2022 الإعلان عبر المنصة الالكترونية المحدثة (https://mabourse.enssup.gov.ma) ، عن 66 برنامجا، ب 43 وجهة أكاديمية دولية، يشمل المنح الدراسية، بمختلف أسلاك الدراسات العليا، وطلبات المشاريع وكذا الدورات التكوينية الموجهة لفائدة الموظفين ومستخدمي القطاع الخاص. وقد توزعت العروض المتوصل بها حسب القارات كما يلي:

- إفريقيا: 5 برامج
- أمريكا: 7 برامج
- آسيا وأوقيانوسيا: 26 برنامج
- أوروبا: 24 برنامج
- مختلف القارات: 2 برامج (600 منح المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية و12 منحة من طرف اليونيسكو).

✓ **تسجيل الطلبة الأجانب**

في إطار تفعيل التزامات ومجهودات بلادنا في مجال تكوين الموارد البشرية العليا لفائدة مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة، حرصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على ضمان أكبر نسبة ممكنة من المقاعد البيداغوجية لفائدة الطلبة الأجانب المرشحين من قبل الوكالة المغربية للتعاون الدولي أو من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي وكذا الملتمسات الخاصة التي تتوصل بها الوزارة، مباشرة، من الجهات الصديقة لبلادنا. في هذا الإطار، تم تطوير نظام رقمي جديد مكن من تدبير وتطوير المراحل المعتمدة لتسجيل الطلبة الأجانب. وفيما يلي جرد لأهم ما تم إنجازه في هذا المجال:

- 8837 طلب ترشيح (زيادة بنسبة 21% مقارنة مع حصيلة السنة الماضية 6933 طالب)
- 6896 طالب مرشح (زيادة بنسبة 46 % مقارنة مع حصيلة السنة الماضية 3719 طالب)
- 6076 طالب مرخص (زيادة بنسبة 49 % مقارنة مع حصيلة السنة الماضية 3127 طالب)
- 88 % من الطلبة المرشحين تم ترخيصهم مقارنة مع حصيلة السنة الماضية (84 % من الطلبة مرخصين).

وفيما يلي توزيع الطلبة الدوليين المرخصين:

التوزيع حسب القارات:

ينتمي الطلبة المرخصون إلى 75 دولة موزعة كالآتي:

- **5455** طالب ينحدر من القارة الإفريقية بمشاركة 42 بلد.
- **519** طالب ينحدر من القارة الآسيوية بمشاركة 16 بلد.

- **100** طالب ينحدر من القارة الأمريكية بمشاركة 3 بلدان.
- **11** طالب ينحدر من القارة الأمريكية بمشاركة 4 بلدان.

التوزيع حسب نوع المؤسسات:

- **1565** طالب مرخص بمؤسسات الولوج المحدود.
- **4280** طالب مرخص بمؤسسات الولوج المفتوح.

التوزيع حسب الصنف:

- **4157** طالب .
- **1919** طالبة.

7.4. حصيلة الإجابة عن الأسئلة البرلمانية

الأسئلة الكتابية

مجلس النواب				مجلس المستشارين			
الأسئلة الكتابية							
المطروحة	المجاب عنها	المسحوبة	المتبقية	المطروحة	المجاب عنها	المسحوبة	المتبقية
334	222	02	110	40	23	00	17

الجلسات (الأسئلة الشفاهية)

المجلس	النواب	المستشارين
عدد الجلسات	03	03
عدد الأسئلة الشفاهية التي أجاب عنها السيد الوزير في مجموع الجلسات	22	34
عدد الأسئلة الشفاهية التي لم تبرمج بعد للسيد الوزير	134	59
مجموع الأسئلة الشفاهية منذ انطلاق المنصة	157	93
الأسئلة المسحوبة	01	00

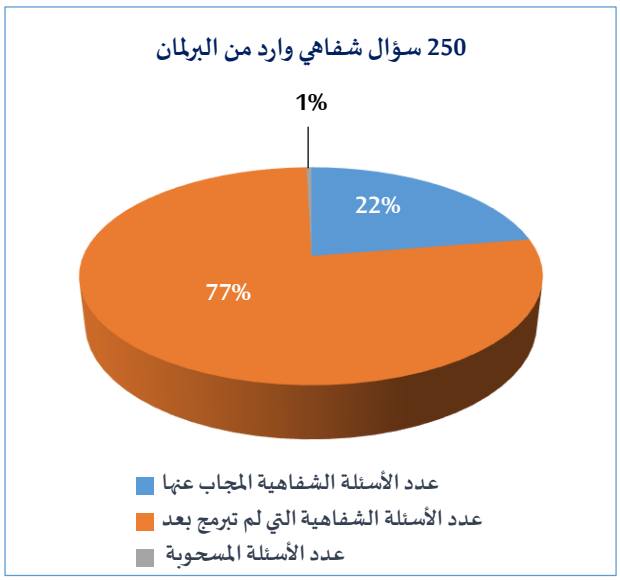

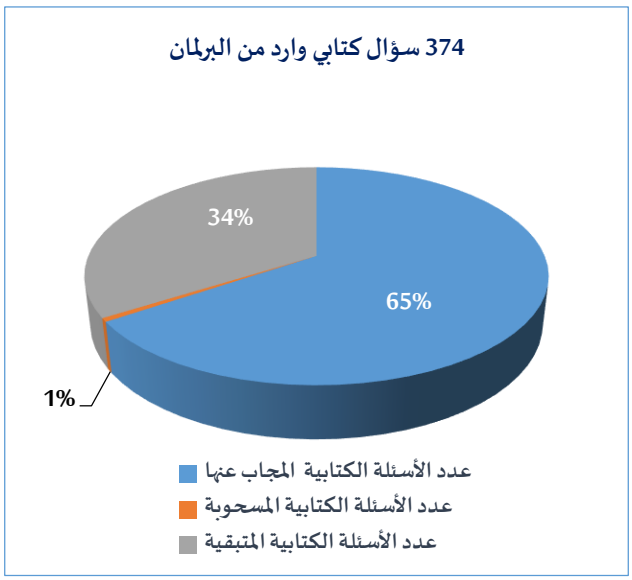

عروض السيد الوزير أمام اللجان القطاعية

اللجنة	المواضيع	تاريخ الجلسة
لجنة التعليم والثقافة والاتصال (مجلس النواب) مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2022	• الإصلاح البيداغوجي • الخريطة الجامعية والعدالة المجالية • الأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية • الموارد البشرية • البحث العلمي والابتكار • مردودية المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	04 و08 نونبر 2021
لجنة التعليم والشؤون الثقافة والاجتماعية (مجلس المستشارين) "مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة 2022 "	• الإقبال المتزايد على التعليم العالي والخريطة الجامعية؛ • التعليم عن بعد؛ • الأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية لفائدة الطلبة؛ • البحث العلمي والابتكار؛ • الموارد البشرية.	25 نونبر 2021
لقاء مع المجموعة الموضوعاتية المؤقتة لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب 2017-2021 (مجلس المستشارين)	قضايا الشباب ضمن أولويات الوزارة في إطار مخططها الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030	20 أبريل 2022
لجنة التعليم والثقافة والاتصال (مجلس النواب)	• واقع السياسة العمومية في مجال البحث العلمي ببالدنا • المخطط التشريعي للوزارة وعلاقته بتسريع وتيرة تنزيل الإصلاح الجامعي • وضعية الطلبة المغاربة العائدين من أوكرانيا • أسباب إلغاء نظام الباشلور، ورؤية الحكومة بخصوص تجويد التعليم العالي ولاسيما النظام البيداغوجي • مآل مشاريع إحداث عدد من المؤسسات الجامعية ببالدنا	09 ماي 2022
لجنة التعليم والثقافة والاتصال (مجلس النواب)	• رصد حاجيات مختلف القطاعات من حيث الرأسمال البشري • المخطط الوطني لتسريع تحول المنظومة • توجهات المخطط الوطني لتسريع تحول المنظومة • مخرجات المناظرات الجهوية • اتفاقيات المبرمة مع بعض القطاعات • مقترح قانون بتغيير وتتميم أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 المتعلق بإحداث الجامعات • استراتيجية الوزارة لربط التخصصات الجامعية بسوق الشغل	29يونيو2022

8.4. تدبير الموارد البشرية بالقطاع

1.8.4. تدبير الوضعية الإدارية

من أجل توفير الموارد البشرية البيداغوجية والإدارية الضرورية والسهر على حسن تدبيرها لمواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي، تم خلال سنة 2022:

- إحداث 800 منصبا ماليا جديدا و700 منصبا في إطار التحويل؛
- توظيف 1396 إطارا يتوزعون كالتالي:
  - 445 منصبا ماليا جديدا خاصا بتوظيف الأساتذة الباحثين؛
  - 700 خاصة بتوظيفات الأساتذة من الموظفين الدكاترة؛
  - 251 إطارا إداريا وتقنيا.
- ترسيم 1773متدربا؛
- استفادة 805 13 إطارا من الترقية في الرتبة والدرجة و 1682 استفادوا من تغيير الإطار سواء بناء على المباراة / امتحان مهني أو مقابلة علمية أو على شهادة؛
- تسوية التعيينات بالنسبة ل 36 منصبا للمسؤولية بالإدارة المركزية والمؤسسات الجامعية.
- استكمال التكوين وإجازات البحث لفائدة 109.

ويبين الجدول التالي التكلفة المالية لأهم العمليات الإدارية إلى حدود شتنبر 2022:

التكلفة المالية لأهم العمليات الإدارية بملايين الدراهم		
التوظيفات (المناصب المحدثة)	271	16.575.067
توظيفات أساتذة التعليم العالي المساعدين (المناصب المحولة)	67	9.643.200
الترقية في الدرجة	2920	287.901.736
الترقية في الرتبة	6670	33.529.001

2.8.4. النهوض بالشؤون الاجتماعية للموظفات والموظفين

- تنظيم عملية التحليل والكشف عن فيروس كورونا لفائدة 708 من موظفات وموظفي الإدارة المركزية؛
- تنظيم حملة التلقيح ضد فيروس كورونا المستجد " استفاد منها 25 موظفة وموظف.
- 150 ترشيح لنيل أوسمة ملكية.
- تكريم 5 موظفين بالإدارة المركزية.

3.8.4. إطلاق مبادرة LeaderSHE

بمناسبة تخليد اليوم العالمي للمرأة، أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، يومه 8 مارس 2022، بشراكة مع الجامعات والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني، مبادرة « LeaderSHE » التي تهدف إلى بلورة برنامج متكامل لتعزيز القدرات القيادية للطالبات وترسيخ ثقافة الإبداع والابتكار لديهن .

وتندرج هذه المبادرة في انسجام تام مع توصيات النموذج التنموي الجديد وأولويات البرنامج الحكومي ذات الصلة بتثمين الرأسمال البشري بصفة عامة وتمكين المرأة على وجه الخصوص.

وترتكز هذه المبادرة على ثلاثة محاور أساسية، تشمل تنظيم دورات تكوينية لفائدة الطالبات في مجال "القيادة النسائية"، وخلق شبكات لتقاسم التجارب وتبادل الخبرات، وكذا تنظيم لقاءات حوارية شهرية، بالإضافة إلى إحداث مكتبة رقمية خاصة بالقيادة النسائية.

وقد تم تنظيم لقاءين حواريين من سلسلة LeaderSHE talks ، الأول بشراكة مع جامعة ابن طفيل – القنيطرة، يوم 28 مارس 2022 تحت شعار "القيادة النسائية ودورها في تعزيز قدرات التأقلم لدى الطالبات." والثاني بشراكة مع جامعة عبد المالك السعدي بتطوان تحت شعار "المهارات القيادية انطلاقة لمسارات استثنائية".

9.4. تدبير الموارد المالية بالقطاع

ميزانية الوزارة

بلغت الميزانية الإجمالية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 14 127 774 000 برسم سنة 2022 مقابل 12.669.013.000 سنة 2021.

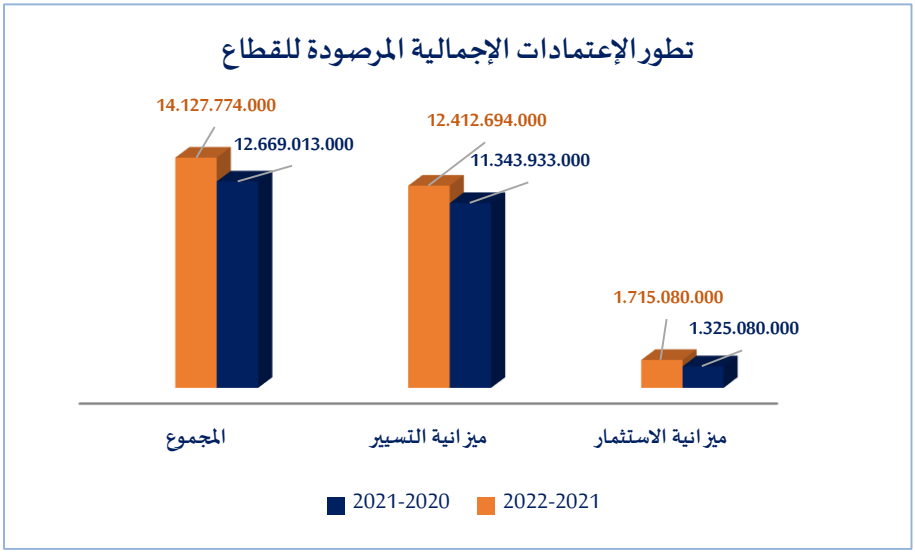

وتتوزع ميزانية 2022 كما يلي:

- ميزانية التسيير وقدرها 12.412.694.000 درهم، وتتضمن:
  - كتلة أجور الموظفين: 8.314.304.000 درهم (66,98% من مجموع ميزانية التسيير)،
  - الاعتمادات الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة: 4.098.390.000 درهم (61,27% منها مخصصة للدعم الاجتماعي للطلبة).
- ميزانية الاستثمار وقدرها 1.715.080.000 درهم، وقد خُصص للمشاريع الاستثمارية برسم نفس السنة ما يقارب 1,02 مليار درهم منها 495 مليون درهم كاعتمادات أداء و525 مليون درهم كاعتمادات التزام.

وبخصوص توزيع اعتمادات التسيير والاستثمار المخصصة للوزارة حسب برامجها الأربعة برسم سنة 2022 (دون احتساب الأجور) فهي كالتالي:

- برنامج القيادة والحكامة: 000 031 185 مليون درهم؛
- برنامج التعليم العالي: 000 584 789 2 مليون درهم؛
- برنامج البحث العلمي والابتكار: 000 724 237 مليون درهم؛
- برنامج الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة: 000 131 601 2 مليون درهم.

وللإشارة، تتضمن ميزانية الوزارة اعتمادات مالية مهمة ببنود مشتركة بين جميع الجامعات، وتشمل ما يلي:

- 000 000 90 درهم كإعانة تجهيز لفائدة الجامعات لصيانة وتأهيل المباني الجامعية؛
- 000 000 90 درهم كإعانة لتسيير البحث العلمي وتأهيل مختبرات البحث؛
- 000 000 20 درهم لتجهيز مدارس المهندسين؛
- 000 000 36 درهم للمباني الجامعية؛
- 000 000 300 درهم لبناء وتجهيز المؤسسات الجامعية في إطار الشراكة مع الجهات؛
- 672 000 160 درهم لبناء وتجهيز كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان في إطار البرنامج الحكومي الرامي إلى تعزيز الموارد البشرية العاملة في مجال الصحة؛
- 000 000 110درهم لبناء وتجهيز المدارس العليا للتربة والتكوين وتأهيل المدارس العليا للأساتذة في إطار البرنامج الحكومي لتكوين وتأهيل أساتذة السلكين الابتدائي والثانوي.

وبالنسبة لمشاريع بناء وتجهيز المؤسسات الجامعية في طور الانجاز خلال سنة 2022 فقد بلغ عددها 32 مشروعا موزعا على جميع جهات المملكة ، منها 19 مشروعا يهم المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود و11 مشروعا يخص المؤسسات ذات الولوج المفتوح ومركب جامعي وقطب تكنولوجي.

هذا وقد تم الانتهاء من إنجاز 09 مشاريع بناء وتجهيز المؤسسات الجامعية بحلول شتنبر 2022 منها 07 مشاريع تهم المؤسسات ذات الولوج المحدود ومشروعا يهم مؤسسة ذات الولوج المفتوح ومشروع يخص مكتبة جامعية .

تمويل البرامج والمشاريع عن طريق الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية

مكنت الموارد المتوفرة بالصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية سنة 2021 من :

- تمويل 335 مشروع لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية بمبلغ إجمالي قدره 70.791.930 درهما.
- دعم بنيات وآليات النهوض بالبحث العلمي بمبلغ إجمالي قدره 59.454.500 درهم.

وبذلك يكون مجموع المبالغ الملتزم بها خلال السنة المالية 2021 هو 130.246.430 درهما.

المحور الثاني

آفاق سنة 2022-2023

أولا: توقعات الدخول الجامعي 2022-2023

1. نتائج البكالوريا

سجل عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا سنة 2022 تراجعا طفيفا إذ بلغ **328.650** مقابل **333.283** سنة 2021 وذلك بنسبة قدرها **-1,4%**.

ويوضح المبيان أسفله تطور عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا خلال السنوات الأخيرة:

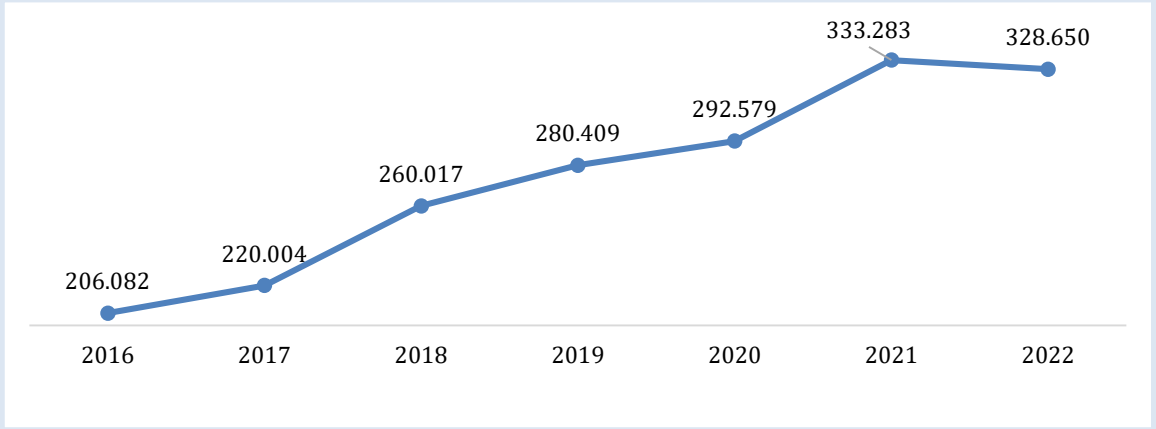

ويبين الجدول أسفله تطور أعداد الناجحين في البكالوريا حسب الشعب ما بين 2021 و2022.

تطور أعداد الناجحين في البكالوريا ما بين 2021 و2022 حسب الحقول المعرفية (*)

شعب البكالوريا	2021	2022	نسبة التطور
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	133.933	137.248	**2,5%**
العلوم الاقتصادية والتسيير	26.240	25.069	**-4,5%**
العلوم والتقنيات	173.110	166.333	**-3,9%**
المجموع	**333.283**	**328.650**	**-1,4%**

(*) طبقا للمصنفات المعمول بها في التعليم العالي الجامعي

ويبين الجدول أسفله تطور نسب توزيع الحاصلين على شهادة البكالوريا بين سنة 2021 و 2022:

نسب توزيع الناجحين في البكالوريا حسب الحقول المعرفية ما بين 2021 و2022

شعبة البكالوريا	2021	2022	نقط الزيادة في النسبة المئوية
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	40,2%	41,8%	**+1,6**
العلوم الاقتصادية والتسيير	7,9%	7,6%	**-0,3**
العلوم والتقنيات	51,9%	50,6%	**-1,3**
المجموع	**100%**	**100%**	

تطورعدد حاملي شهادة البكالوريا حسب الجهات ما بين 2021 و 2022

الجهة	2021	2022	نسبة التطور
طنجة – تطوان – الحسيمة	30.761	29.718	-3,4%
الشرق	22.239	19.773	-11,1%
فاس – مكناس	42.479	41.475	-2,4%
الرباط – سلا – القنيطرة	53.982	55.601	+3,0%
بني ملال – خنيفرة	20.035	20.368	+1,7%
الدار البيضاء – سطات	68.201	64.604	-5,3%
مراكش – أسفي	40.377	43.546	+7,8%
درعة – تافيلالت	17.369	17.742	+2,1%
سوس – ماسة	26.917	25.300	-6,0%
كلميم – واد نون	4.650	4.475	-3,8%
العيون – الساقية الحمراء	4.606	4.504	-2,2%
الداخلة – وادي الذهب	1.667	1.544	-7,4%
المجموع	**333.283**	**328.650**	**-1,4%**

2. توقعات أعداد الطلبة

العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي المرتقب سنة 2023-2022

العدد الإجمالي للطلبة	2022-2021	2023-2022	نسبة التطور
بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي	1.061.256	1.130.182	+6,5%
بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات	46.980	46.327	-1,4%
بالمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة وبمؤسسات التعليم العالي الخاص	62.600	61.730	-1,4%
المجموع	**1.170.836**	**1.238.239**	**5,8%**

ويقدم الجدول أسفله التطور المرتقب لأعداد الطلبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي ما بين 2021-2022 و 2022-2023 حسب نوع المؤسسات.

أعداد الطلبة المرتقبة سنة 2023-2022 بالتعليم العالي الجامعي العمومي
حسب نوع المؤسسة ونوع الولوج

نوع المؤسسة	2022-2021	2023-2022	نسبة التطور
الآداب والعلوم الإنسانية	230.068	**242.670**	**5,5%**
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	478.510	**509.286**	**6,4%**
العلوم	103.200	**107.674**	**4,3%**
الكليات متعددة التخصصات	111.945	**116.119**	**3,7%**
المؤسسات ذات الولوج المفتوح	**923.723**	**975.749**	**5,6%**
المؤسسات ذات الولوج المحدود	**137.533**	**154.433**	**12,3%**
المجموع	**1.061.256**	**1.130.182**	**6,5%**

أعداد الطلبة الجدد بالتعليم العالي المرتقبة سنة 2023-2022

أعداد الطلبة الجدد	2022-2021	2023-2022	نسبة التطور
بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي	290.638	302.411	+4 %
بمؤسسات التعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات*	6.716	6.623	-1 ,4%
بالمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة وبمؤسسات التعليم العالي الخاص*	16.242	16.016	-1,4%
المجموع	**313.596**	**325.050**	**+3,7%**

* دون احتساب الممرات الموازية

ويقدم الجدول أسفله التطور المرتقب لأعداد الطلبة الجدد بالتعليم العالي الجامعي العمومي ما بين 2022-2021 و 2023-2022 حسب نوع المؤسسات.

أعداد الطلبة الجدد المرتقبة سنة 2023-2022 بالتعليم العالي الجامعي العمومي
حسب نوع المؤسسة ونوع الولوج

نوع المؤسسة	2022-2021	2023-2022	نسبة التطور
الآداب والعلوم الإنسانية	61.731	60.909	-1,3%
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	136.917	134.302	-1,9%
العلوم	30.847	30.719	-0,4%
الكليات متعددة التخصصات	28.387	28.813	1,5%
المؤسسات ذات الولوج المفتوح	**257.882**	**254.743**	**-1,2%**
المؤسسات ذات الولوج المحدود	**32.756**	**47.668**	**45,5%**
المجموع	**290.638**	**302411**	**4%**

3. التأطير والخصاص من الموارد البشرية

1.3. تطور التأطير البيداغوجي والإداري

يتوقع أن ينتقل مجموع الأساتذة الدائمين المزاولين بالمؤسسات الجامعية بالتعليم العالي الجامعي العمومي من **15 700** سنة 2022-2021 إلى **15 535** سنة 2023-2022 بنسبة تراجع قدرها **1,1%**.

أما عدد الإداريين فيتوقع أن يصل إلى **5764** سنة 2023-2022 مقابل **5960** سنة 2022-2021 بنسبة تراجع قدرها **3,3%**.

ويبين الجدول التالي تطور عدد الأطر البيداغوجية والإدارية والحاجيات منها:

تطور عدد الأطر البيداغوجية والإدارية بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع المؤسسات

الموارد البشرية	المؤسسة	2022-2021	2023-2022			
		عدد الموارد البشرية	عدد الموارد البشرية المرتقبة	نسبة التطور	عدد الموارد البشرية الضرورية	الحاجيات من الموارد البشرية
عدد الأساتذة	المؤسسات الجامعية	15 700	15 535	-1,05%	16 711	1 176
	معاهد البحث	130	123	-5,38%	131	8
	المجموع	**15 830**	15 658	-1,09%	16 842	1 184
عدد الإداريين	المؤسسات الجامعية	5 960	5 764	-3,29%	6 237	473
	معاهد البحث	90	83	-7,78%	91	8
	رئاسات الجامعات	1 060	1 089	2,74%	1 112	23
	الاحياء الجامعية	1 650	1 506	-8,73%	1 506	-
	المجموع	**8 760**	8 442	-3,63%	8 946	504
المجموع العام		**24 590**	**24 100**	**-1,99%**	**25 788**	**1 688**

رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال فإن التأطير، سواء البيداغوجي أو الإداري، لا يزال يعرف خصاصا كبيرا ولا يواكب التطور المطرد لأعداد الطلبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي.

2.3. الخصاص من الموارد البشرية وتوقعات التأطير البيداغوجي والإداري حسب الميادين الدراسية

من المرتقب أن تبلغ نسبة التأطير البيداغوجي بالتعليم العالي الجامعي العمومي **73** طالباً لكل أستاذ على الصعيد الوطني خلال السنة الجامعية 2023-2022، مقابل **68** طالبا لكل أستاذ سنة 2022-2021.

ومن المتوقع أن تتراجع نسبة التأطير البيداغوجي بالنسبة للميادين المعرفية ذات الولوج المحدود بثلاث نقط، إذ يرتقب أن تنتقل من **20** طالبا لكل أستاذ سنة 2022-2021 إلى **23** طالبا لكل أستاذ سنة 2023-2022.

في حين يرتقب أن تتراجع هذه النسبة من **103** طالبا لكل أستاذ سنة 2022-2021 الى **112** طالبا لكل أستاذ سنة 2023-2022 بالنسبة للميادين المعرفية ذات الولوج المفتوح.

وللحفاظ على نسبة التأطير البيداغوجي المسجلة سنة 2021- 2022 والتي بلغت 68 طالبا لكل أستاذ على الصعيد الوطني عوض 73 المرتقبة سنة 2022-2023، يستلزم توفير 1176 أستاذا إضافيا كحد أدنى لتحسين نسب التأطير البيداغوجي في الميادين التي تعرف اكتظاظا ولتغطية حاجيات المؤسسات الجديدة وتلك التي لم تستكمل بعد بنيتها البيداغوجية.

وستمكن تلبية الحاجيات من الموارد البشرية بميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية من تحسين نسبة التأطير البيداغوجي المرتقبة سنة 2022-2023 ب 7 نقط، لتنتقل إلى 230 طالبا لكل أستاذ عوض 237 المرتقبة. ويبين الجدول أسفله الخصاص من الأساتذة وتوقعات التأطير البيداغوجي حسب الميادين الدراسية للسنة الجامعية 2022-2023.

تطور التأطير البيداغوجي بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع المؤسسات

نوع المؤسسة	2022-2021		2023-2022			
	عدد الأساتذة	نسب التأطير	عدد الأساتذة المرتقب	نسب التأطير المرتقبة	الحاجيات من الأساتذة	النسب بعد تلبية الحاجيات
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	2 151	222	2 149	237	69	230
الآداب والعلوم الانسانية	2 495	92	2 411	101	105	96
العلوم	3 316	31	3 093	35	242	32
الكليات متعددة التخصصات	1 013	111	1 055	110		110
المؤسسات ذات الولوج المفتوح	**8 975**	**103**	8 708	112	416	107
المؤسسات ذات الولوج المحدود	**6 725**	**20**	6 827	23	760	20
المعدل الوطني	15 700	68	15 535	73	1 176	68
معاهد البحث	**130**	-	123	-	8	-
المجموع العام	**15 830**	-	**15 658**	-	**1 184**	-

فيما يخص التأطير الإداري لسنة 2022-2023، فمن المتوقع أن تبلغ النسبة **196** طالبا لكل إداري كمعدل وطني، مقابل **178** طالبا لكل إداري سنة 2021-2022. في حين من المنتظر أن تصل الى **310** بالميادين ذات الولوج المفتوح، مقابل **280** طالبا لكل إداري سنة 2021-2022.

وتقدر الحاجيات ب 473 منصبا ماليا من أجل تحسين نسبة التأطير الإداري المرتقبة ب 15 نقطة لتبلغ 181 طالبا لكل إداري كمعدل وطني عوض 196 المرتقبة، أي بمعدل 293 بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح وبمعدل 53 بالمؤسسات ذات الولوج المحدود.

ويبين الجدول أسفله الخصاص من الإداريين وتوقعات التأطير الإداري حسب الميادين الدراسية للسنة الجامعية 2022-2023.

تطور التأطير الإداري بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	2022-2021		2023-2022			
	عدد الإداريين	نسب التأطير	عدد الإداريين المرتقب	نسب التأطير المرتقبة	الحاجيات من الإداريين	النسب بعد تلبية الحاجيات
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	984	486	972	524	42	502
الآداب والعلوم الانسانية	1 044	220	984	247	66	231
العلوم	957	108	861	125	82	114
الكليات متعددة التخصصات	315	355	327	355		355
المؤسسات ذات الولوج المفتوح	3 300	280	3 144	310	190	293
المؤسسات ذات الولوج المحدود	2 660	52	2 620	59	283	53
المعدل الوطني	5 960	178	5 764	196	473	181
معاهد البحث	90	-	83	-	8	-
رئاسات الجامعات	1 060	-	1 089	-	23	-
مجموع الجامعات	**7 110**	-	6 936	-	504	-
الاحياء الجامعية	1 650	-	1 506	-	-	-
المجموع العام	**8 760**	-	**8 442**	-	**504**	-

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم المناصب المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي برسم قانون المالية لسنة 2022، والتي بلغت 800 منصبا ماليا محدثا، فإنها تبقى غير كافية لسد الحاجيات من التأطير في شقيه البيداغوجي والاداري.

4. التوظيفات برسم السنة الجامعية 2022-2023

- من المرتقب أن يسجل ارتفاع هام في عدد التوظيفات برسم السنة الجامعية 2022-2023، من خلال إحداث 2349 منصبا جديدا برسم مشروع القانون المالي 2023منها:
  - 759 منصبا موجها للتكوين في الإجازة في علوم التربية والتكوين بالطب والصيدلة وطب الأسنان؛
  - 1590 منصبا لتحسين التأطير البيداغوجي والإداري.

كما ستعرف السنة الجامعية 2022-2023 مستجدين أساسيين يهدفان إلى إرساء نظام للتوظيف يرتكز على الاستحقاق والشفافية والإنصاف. ويتمثلان في:

- الإلغاء النهائي للمناصب المحولة؛
- إحداث منصة وطنية للتوظيف.

5. الطاقة الاستيعابية المرتقبة بالتعليم العالي الجامعي العمومي

رغم الارتفاع الذي ستعرفه الطاقة الاستيعابية للجامعات العمومية والتي ستبلغ **567.901** مقعدا، **فإن نسبة استغلال الطاقة الاستيعابية سيعرف تراجعا قدره 5 نقاط**، إذ ستنتقل هذه النسبة من **194** طالبا لكل 100 مقعد سنة 2022-2021 الى **199** طالبا لكل 100 مقعد سنة 2023-2022.

الطاقة الاستيعابية المرتقبة سنة 2023-2022 حسب نوع الولوج

نوع الولوج	الطاقة الاستيعابية (عدد المقاعد)		نسبة استغلال الطاقة الاستيعابية	
	2022-2021	2023-2022 (المرتقبة)	2022-2021	2023-2022 (المرتقبة)
الولوج المفتوح	360 563	**369 240**	256	**264**
الولوج المحدود	187 513	**198 661**	73	**78**
المجموع	**548 076**	567 901	**194**	199

ثانيا: مستجدات الدخول الجامعي 2022-2023 والأوراش ذات الأولوية على ضوء توجهات "المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 2030 "

من أجل إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية يرقى بجودة ومردودية منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، سيعرف الدخول الجامعي 2022-2023 حدثا بارزا يتمثل في الإطلاق الفعلي **"للمخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030)"**. ويتوخى هذا المخطط ترجمة أولويات البرنامج الحكومي فيما يخص تنمية الرأسمال البشري إلى تدابير عملية بغية تسريع اندماج المغرب في مجتمع المعرفة.

كما يكمن **جوهره** في تعبئة كافة الفاعلين من أجل إعداد أجيال لها القدرة الكاملة على رفع التحديات الحالية والمستقبلية وعلى إيجاد حلول ذكية كفيلة بالمساهمة في التنمية السوسيواقتصادية لبلادنا ولإشعاعه على المستوى الدولي وبشكل يخدم تقدم الإنسانية.

وينبني هذا المخطط على **ستة قيم قوية** تتمثل في الشفافية، والأخلاقيات، والتميز، والإنصاف وتكافؤ الفرص، والقدرة على التأقلم عبر التمكين، والانفتاح. كما يقوم على **أربعة توجهات استراتيجية** سيتم تنزيلها من خلال 25 مشروعا استراتيجيا تتوزع كالتالي:

التوجه الاستراتيجي الأول: التميز الأكاديمي (سبعة مشاريع)؛

تفعيل الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج ابتداء من السنة الأولى حتى الدكتوراه:

محتوى وطرق تدريس مبتكرة، تستجيب للقضايا الوطنية ذات الأولوية وتتسق مع المعايير الدولية

آليات للمواكبة تحفز تكافؤ الفرص وتكرس النجاعة والتميز بشكل عام.

التوجه الاستراتيجي الثاني: التميز العلمي (ستة مشاريع)؛

إرساء أسس بحث علمي بمعايير دولية موجه نحو الأولويات الوطنية، ومهيكل حول أقطاب مندمجة. بحث علمي بجيل جديد من الدكاترة يتم تثمين أبحاثهم وانتقائهم من بين أفضل النخب.

التوجه الاستراتيجي الثالث: التميز في الأداء والحكامة 4.0 (سبعة مشاريع)؛

إعطاء دفعة قوية لحكامة مؤسسات التعليم العالي باعتماد مقاربة ترسي معالم استقلالية مسؤولة وتضمن التميز العملياتي للمنظومة في شموليتها.

التوجه الاستراتيجي الرابع: فتح المجالات للابتكار (خمسة مشاريع).

تشجيع انبثاق منظومة ابتكار فعالة للمجالات المبتكرة ولاقتصاد المستقبل ولمجتمع الرفاهية.

ويرتكز هذا المخطط على ثلاثة **دعامات** لتسريع التحول تتمثل في:

- التحول الرقمي؛
- فعالية ونجاعة المنظومة:
- الهيكلة التنظيم والتقنين.

وستشكل السنة الجامعية 2022-2023، نقطة انطلاق عدة مشاريع تندرج ضمن أولويات المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030). وتهم هذه المشاريع المحاور الاستراتيجية للمخطط الوطني بالإضافة إلى الرافعات التي يرتكز عليها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في أفق 2026.

1. توفير الشروط الكفيلة بتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

1.1. مواصلة توسيع التعليم العالي لتحقيق عدالة مجالية فعلية

من أجل تحقيق عدالة مجالية فعلية ترتكز على رؤية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها الجهات والأقاليم، سيعرف الدخول الجامعي المقبل 2022-2023 فتح مؤسستين مفتوحتين بيداغوجيا من قبل. يتعلق الأمر بكل من:

- كلية الطب والصيدلة العيون؛
- معهد مهن الرياضة القنيطرة.

كما يتوقع أن تشهد 16 مؤسسة جامعية مشاريع توسعة، وهو ما سيرفع طاقتها الاستيعابية بما مجموعه **15 265** مقعدا إضافيا. وبهذا يتوقع أن تصل الطاقة الاستيعابية الإضافية الإجمالية لسنة 2022-2023 إلى **19.825** مقعد.

2.1. تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة

سيعرف الدخول الجامعي 2022-2023 مواصلة تفعيل عدة إجراءات لتعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة، وذلك على عدة مستويات:

على مستوى المنح

- العمل على تنويع مصادر تمويل الميزانية الخاصة بالمنح؛
- مراجعة معايير تخويل المنح (في انتظار اعتماد وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد).

على مستوى الإيواء

- إخضاع الأحياء الجامعية لعمليات الصيانة والتهيئة والإصلاح لتكون مستعدة لاستقبال الطلبة عند الدخول الجامعي المقبل؛
- الاعتناء بالفضاءات الخارجية والمساحات الخضراء وتحسين جماليتها؛
- تجديد أو إصلاح التجهيزات بالغرف وقاعات الدراسة والقاعات الرياضية والمراكز الصحية ....؛
- تمكين موظفي مصالح الشؤون الطلابية بالأحياء الجامعية من دورات تكوينية مستمرة لمواكبة مستجدات المسطرة؛
- الرفع من الطاقة الإيوائية عبر افتتاح الحي الجامعي أكادير/ تيليلا (1400 سرير)؛
- افتتاح إقامتين خاصتين في إطار الشراكة بطاقة استيعابية تقدر ب 623 سريرا، بكل من المدن التالية: إقامة بأكادير (102 سرير) وإقامة بالرباط (521 سرير)؛
- استكمال أشغال بناء الحي الجامعي بالقنيطرة (1400 سرير) وتازة (1400 سرير) والمحمدية (1400 سرير) على أن تكون جاهزة خلال الموسم الجامعي 2023-2024؛
- استكمال بناء توسعتين بالناظور (750 سرير) ومولاي إسماعيل (426 سرير) وملحقة بالسطات (440 سرير)؛
- بناء كل من الحي الجامعي الحسيمة (1400 سرير) وفاس (1200 سرير)؛
- متابعة استكمال بناء 4 إقامات خاصة تتعلق بكل من إقامتين بأكادير (1262 سرير) وتطوان(221سرير) وتازة (284 سرير).

على مستوى الإطعام

- تقديم ما يزيد عن 15 مليون وجبة برسم سنة 2022-2023؛
- ترشيد وعقلنة تدبير عملية الإطعام الجامعي عبر التعميم التام لنظام البطائق الالكترونية؛
- تعزيز مراقبة الجودة بالمطاعم الجامعية؛
- تحسين خدمة الإطعام بالتنسيق مع الشركاء المتخصصين كوزارة الصحة والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛
- العمل من أجل التعاقد مع مختبر معتمد للسهر على مراقبة عينات الوجبات الغذائية المأخوذة من المطعم الجامعي.

على مستوى الخدمات الصحية

- إطلاق النظام المعلوماتي الخاص بتدبير الملفات الطبية المرقمنة للطلبة وكذا الخاص بتحيين قائمة المؤسسات التي يخضع طلبتها لنظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة؛
- افتتاح مراكز صحية جديدة بكل من القنيطرة وأكادير؛
- الرفع من عدد المسجلين في نظام التغطية الصحية؛
- إطلاق حملات وطنية واسعة للتعريف بنظام التغطية الصحية.

على مستوى الأنشطة الرياضية والثقافية الجامعية

اعتبارا للدور الهام للأنشطة الثقافية والفنية والرياضية في تعزيز شخصية الطالب، فقد تم العمل على توحيد الأجندات المتعلقة بهذه الأنشطة بين الجامعات، مع تخصيص حد أدنى لهذه الأنشطة يتم تنظيمه بكل جامعة. وستعرف السنة الجامعية 2022-2023 عدة أنشطة:

- تنظيم حملة التبرع بالدم وأبواب مفتوحة للتعريف بالخدمات المقدمة للطالب وكذا برامج للتثقيف الصحي، إلى جانب وضع برنامج خاص بالعمل التطوعي؛
- مواصلة ترسيخ قيم المواطنة والاعتزاز بالانتماء من خلال إحياء الاعياد والمناسبات الوطنية والدينية؛
- تنظيم الأنشطة الوطنية التي ينظمها المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (الأسبوع الوطني للصحة الجامعية، الأسبوع الوطني للثقافة الجامعية، الأسبوع الوطني للرياضة الجامعية، الملتقى الوطني للطالب المبدع...).
- مواصلة الارتقاء بالحياة الجامعية من خلال:
  - تعميم البنيات التحتية الثقافية والرياضية بالأحياء الجامعية؛
  - تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين المكلفين بالشؤون الثقافية في مجال التدبير والتأطير الثقافي؛
  - تعميم الأندية الطلابية ذات اهتمامات ثقافية وفنية، رياضية، صحية وتطوعية؛
  - عقد شراكات مع جمعيات المجتمع المدني الناشطة في مجال التطوع والثقافة والفن والرياضة؛
  - العمل على إعداد الطالبات والطلبة للمشاركة في المهرجانات والملتقيات الوطنية والدولية؛
- تنظيم الأسبوع الوطني للرياضة الجامعية من 7 إلى 13 نوفمبر 2023؛
- تنظيم البطولة الوطنية الجامعية للمنتخبات في كرة القدم المصغرة والركبي السباعي؛
- تنظيم البطولة الوطنية الجامعية للمؤسسات في كرة اليد ذكورا وإناثا؛
- تنظيم البطولة الوطنية للمنتخبات في كرة السلة، كرة القدم المصغرة والكرة الطائرة؛
- تنظيم كأس العرش الخاصة بالأحياء الجامعية في كرة السلة 3 ضد 3 وكرة القدم المصغرة؛
- تنظيم كأس العرش للمنتخبات الجامعية؛
- تنظيم الملتقى الوطني للألعاب الفردية؛
- تنظيم البطولة الوطنية للمنتخبات في ألعاب القوى؛
- تنظيم البطولة الوطنية للمنتخبات في الكرة الشاطئية.

2. إرساء أسس النموذج الجديد للجامعة المغربية

1.2. إرساء إصلاح بيداغوجي شامل يعزز التميز الأكاديمي والعلمي

ستعرف السنة الجامعية 2022-2023 تفعيل العديد من الإجراءات الرامية إلى ضمان المتطلبات الأساسية للإصلاح البيداغوجي، الذي سيتم تنزيله مع بداية الموسم الجامعي 2023-2024، وفق مقاربة تغطي مسار الطالب في شموليته. في هذا الإطار، سيتم إطلاق مجموعة من العمليات منها على الخصوص:

- إرساء نظام ناجع للتوجيه والإرشاد الجامعي وفق نموذج مرن يوفر حظوظ أكبر للنجاح في كل مرحلة من مراحل المسار الدراسي للطالب مع إمكانية تغيير المسالك في منتصف المسار؛
- خلق مسارات التميز/الفرصة الثانية من خلال إحداث مدارس عليا في بعض المجالات ذات الأولوية (الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، الدراسات القانونية التطبيقية...)، داخل الجامعات، تتمتع بالاستقلالية والمفتوحة في وجه الطلبة الحاصلين على دبلوم الدراسات الجامعية العامة (DEUG) أو ما يعادله. وستمكن هذه المسارات الجديدة من تخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المفتوح؛

- اعتماد مقاربات بيداغوجية متجددة ومبتكرة (جامعة 4.0)، تعزز تنوع أنماط التكوين (التعليم الحضوري، التعليم عن بعد، التعليم المزاوج بين الحضوري وعن بعد...)، وتجعل الرقمنة كآلية أساسية للتجديد البيداغوجي. في هذا الإطار، سيتم توفير 100 درس معرفي مرقمن يخص الأسدس الأول والثاني والثالث انطلاقا من سنة 2023، بالإضافة إلى 360 كبسولة بمحتويات بيداغوجية؛
- تقوية إدراج المهارات الحياتية والذاتية كجزء لا يتجزأ من مسار التكوين؛
- إرساء آليات لتعزيز القدرات في المجال اللغوي لتمكين الطلبة من التمكن من لغة التعلمات الأساسية واكتساب مهارات في لغة أجنبية ثانية. وسيتم ذلك من خلال:
  - إحداث مسالك جديدة باللغة الإنجليزية: 10إجازات و7 ماستر ودكتوراه واحدة في الطب 100% بالإنجليزية برسم سنة 2022-2023؛
  - 21 دبلوما باللغة الإنجليزية بالجامعات الخاصة والشريكة؛
  - بداية إدراج وحدات جديدة باللغة الإنجليزية حيث سيتابع حوالي 12.531 طالبا على الأقل وحدة بالإنجليزية خلال سنة 2022-2023؛
  - انخراط ثلاث جامعات في تجربة نموذجية لبرنامج دعم القدرات اللغوية، يتم من خلال اختبار المؤهلات اللغوية عند الولوج، حيث تم إجراء ما يزيد عن 12780 اختبارا في الإنجليزية ولمستوى لغة التدريس منذ بداية شهر شتنبر 2022. وسيتم اعتماد نمط يزاوج بين الدروس الحضورية بنسبة 30% ودروس عبر منصة رقمية بنسبة 70%.
- إرساء خريطة وطنية ديناميكية واستشرافية للتكوينات.

2.2. الارتقاء بقابلية تشغيل الخريجين

- إحداث 06 مراكز جديدة للمسارات المهنية للطلبة (Career Centers) بكل من الرباط والقنيطرة وأكادير وفاس وسطات والحسيمة. وسيستفيد 80000 طالبا من المواكبة من أجل بلوغ ما مجموعه 130000 طالبا مستفيدا بحلول نهاية 2023؛
- إصلاح مراكز قابلية التشغيل (Centres d'Employabilité-CEF) بالجامعات من أجل دعم التشغيل الذاتي. وتتمثل أهم أهداف هذا الإصلاح في:
  - تعزيز قابلية التشغيل لدى الخريجين؛
  - إدراج تكوينات تتعلق بريادة الأعمال في عرض دعم التشغيل الذاتي؛
  - إرساء وتفعيل خلايا تتبع الإدماج المهني على مستوى الجامعات.
- تعميم النظام الوطني للطالب المقاول على جميع الجامعات والعمل على تطوير الخدمات المقدمة في إطاره؛
- تطوير وحدات ممهننة وإرساء تكوينات جديدة وواعدة وملائمة للحاجيات الآنية والمستقبلية للقطاعات الإنتاجية من الكفاءات؛
- تطوير وحدات ممهنة وإرساء تكوينات جديدة وواعدة وملائمة لحاجيات الآنية والمستقبلية للقطاعات الإنتاجية من الكفاءات؛
- وضع تصور في أفق السنوات الخمس بخصوص الوظائف المستقبلية ليتم اعتمادها في التكوين الجامعي.

3.2. إرساء فضاءات " Code 212" بالجامعات:

يعتبر فضاء " Code 212" كفضاء واقعي وافتراضي في نفس الوقت وكمفهوم للتكوين من جيل جديد، يهدف إلى تحفيز المواهب وتمكين طلبة المستقبل من اكتساب أسس صلبة في مهن المستقبل التي يحتاجها المغرب (الرقمنة، البيانات الضخمة، الروبوتات، إنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي...). وترتكز هذه الفضاءات على بيداغوجية نشطة تستند على المشاريع (التعلم بالممارسة والتعلم من الأقران). وهو مفهوم مرن للتعلم ومنفتح على العالم المهني ويقدم للطلبة تكوينات إشهادية.

وستتخذ هذه الفضاءات الجامعات كمقرات لها، إذ من المتوقع إحداث سبعة فضاءات " Code212 " خلال سنة 2023، بكل من الرباط والدار البيضاء ووجدة وطنجة ومراكش وبني ملال وفاس.

4.2. توسيع إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التكوينية:

- إحداث وتفعيل "المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد" بموجب اتفاقية - إطار لشراكة استراتيجية موقعة مع المكتب الشريف للفوسفاط؛
- إنتاج موارد بيداغوجية رقمية وإدراجها على مستوى منصة المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد (CNDE)؛
- تسجيل الطلبة وتنشيط الدورة الأولى للدروس الرقمية؛
- مواكبة الجامعات من أجل رقمنة وحدات مبرمجة في مسالك معتمدة؛
- مواكبة الأساتذة وتكوين الأطر التقنية في مجال التعليم عن بعد.

5.2. مواصلة برامج مهننة عروض التكوين وملاءمتها مع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية

فتح مسالك جديدة في مجالات حيوية تتلاءم مع حاجيات المجالات

- من أجل الاستجابة لحاجيات المحيط السوسيواقتصادي والاجتماعي وللمجالات، التي تم استخلاصها من خلال الإنصات والتشاور ودراسة حاجيات المحيط الاقتصادي الجهوي، ستعرف السنة الجامعية 2022-2023 فتح حوالي 58 مسلكا جديدا. وتتوزع هذه المسالك حسب المجالات الحيوية كالتالي:
  - مجال الفلاحة والصناعة الغذائية والصيد البحري: 18 مسلكا جديدا؛
  - مجال الرقمنة وعلوم البيانات: 9 مسالك جديدة؛
  - مجال الطاقات المتجددة: 5 مسالك جديدة؛
  - مجال المالية: 18 مسلكا جديدا؛
  - مجال اللوجستيك: 5 مسالك جديدة؛
  - مجال السياحة: مسلكين جديدين؛
  - مجال الصناعات المعدنية والتثمين: مسلك جديد.
- مواصلة البرامج التعاقدية المتعلقة بتكوين الكفاءات مع مختلف القطاعات.

إطلاق التكوين بسلك الإجازة في التربية

تنفيذا لمقتضيات الاتفاقية الموقعة بين الوزارة ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووزارة الاقتصاد والمالية من أجل تنفيذ برنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025، سيتم، ابتداء من هذه السنة الجامعية، تكوين جيل جديد من الأساتذة يدرسون لمدة ثلاث سنوات للحصول على الإجازة،

وسنة للتكوين المهني في مناطق التعيين، تنضاف إليها سنة أخرى تشمل تكوينا مؤدى عنه داخل المؤسسات التعليمية.

وسيمكن هذا البرنامج من الانتقال من نحو 9 آلاف طالب في هذه المسالك حاليا إلى نحو 50 ألف طالب في السنوات الخمس المقبلة.

- **برنامج الرفع من عدد مهني قطاع الصحة في أفق سنة 2030**

في إطار مساهمة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إنجاح تنزيل المشروع الملكي المتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية ولاسيما الشق المتعلق بتعزيز الموارد البشرية بقطاع الصحة في أفق 2030، تم توقيع اتفاقية إطار حول تنفيذ برنامج للرفع من عدد مهني قطاع الصحة في أفق سنة 2030 بين كل من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة الاقتصاد والمالية، وذلك بتاريخ 25 يوليوز 2022.

وتهدف هذه الاتفاقية الإطار إلى تقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية الصحية من خلال الرفع من عدد مهني الصحة من 17.4 لكل 10.000 نسمة المسجل سنة 2021 إلى 24 بحلول العام 2025، ثم إلى 45 في أفق سنة 2030. وهو ما يستدعي الرفع من عدد خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان مرتين، وعدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة ثلاث مرات في أفق 2025، إضافة إلى إصلاح نظام التكوين من خلال إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وإحداث 3 كليات للطب والصيدلة و3 مراكز استشفائية جامعية بكل من الراشيدية وبني ملال وكلميم.

وفي إطار تفعيل هذه الاتفاقية تم برسم سنة 2022-2023 التوصل بترشيحات 90370 طالبا على المنصة الإلكترونية وتم استدعاء 61336 لاجتياز المباراة. ومن المتوقع، برسم السنة الجامعية 2022-2023، تسجيل:

- 7052 طالبا جديدا بكليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان (العمومية والخاصة)؛
- 1130 طالبا جديدا بمؤسسات خاصة تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والحاصلين على الإجازات المهنية (الممرضون وتقنيو الصحة).

- **مواصلة تفعيل اتفاقية إطار للشراكة لتعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العاليين بمختلف القطاعات الصناعية.**
- **تفعيل الاتفاقية الإطار المتعلقة بتكوين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين والموقعة يوم 24 يناير 2022 بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة وتنسيقية إعلان مراكش**، والتي تهدف إلى تكوين 10000 مساعدة ومساعد اجتماعي بمعدل 1000 في السنة؛
- **إعداد مشروع اتفاقية مع وزارة العدل لإحداث مسالك وتكوينات تستجيب لحاجياتها من الكفاءات.**

3. إرساء أسس بحث علمي يستجيب للأولويات الوطنية وبمعايير دولية

1.3 تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار

- إحداث اللجنة الوطنية لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا؛
- إعداد مشروع مرسوم يهدف الى تعديل المرسوم رقم 2.20.468 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للبحث العلمي، وذلك من خلال إدخال مجموعة من التعديلات الجوهرية التي تروم أساسا إعطاء دينامية جديدة لحكامة المجلس، سواء فيما يتعلق باختصاصاته أو تركيبته أو بتسييره؛

- إعداد دراسة تحليلية حول المؤشر الدولي للابتكار (GII) بهدف تحديد آليات تحسين التصنيف الدولي للمغرب في هذا المؤشر؛
- إحداث ثلاثة معاهد موضوعاتية للبحث للاستجابة للأولويات التنموية الوطنية في مجال الصحة والماء والذكاء الاصطناعي، خلال سنة 2023، لتعضيد جهود البحث وتطويره بغية تحقيق السيادة في هذه المجالات الحيوية.
- الإعلان عن طلبات عروض لتمويل مشاريع بحث في إطار البرنامج الوطني لدعم مشاريع البحث التنموي والابتكار 2023-2026 بشراكة مع مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط بميزانية إجمالية تقدر بحوالي 600 مليون درهم سنويًا؛
- إنجاز دراسة حول المؤشرات الخاصة بالبحث العلمي والابتكار والتي تهم الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي وكذا الموارد البشرية العاملة في مجال البحث العلمي والابتكار؛
- إحداث صناديق جهوية لدعم الابتكار بشراكة مع الفاعلين الجهويين: الجهة- القطاع الخاص- الجامعة- المجتمع المدني؛
- استصدار قرار مشترك بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة الاقتصاد والمالية بتحديد آليات إحداث الجامعات العمومية لشركة تابعة أو مساهمة في رأسمال مقاولات عمومية وخاصة؛
- إعداد إطار قانوني تنظيمي لتدبير مجمعات الابتكار.

2.3. تحسين الجودة العلمية بسلك الدكتوراه والنهوض بالتميز في مجال البحث العلمي والابتكار

- إطلاق برنامج الجيل الجديد من طلبة الدكتوراه، الذي يجعل سلك الدكتوراه رافعة للبحث العلمي والابتكار يتجاوز منطق كونه مجرد استمرارية لسيرورة إجازة-ماستر-دكتوراه.

ويهدف هذا البرنامج إلى:

- ضمان جودة التكوين من خلال اعتماد تكوينات إلزامية للتمكين من الكفاءات الوظيفية وغير الوظيفية (Power Skills)(الابتكار البيداغوجي، الملكية الفكرية والصناعية، مدخل الذكاء الاصطناعي....). بالإضافة إلى الإشهاد في اللغات وتحديد آجال جل مراحل سيرورة سلك الدكتوراه؛
- تحديد الشروط المتعلقة بمنشورات الطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه، وجودة الملف العلمي لأعضاء لجنة مناقشة الأطروحات وتقاسم الملكية الفكرية؛
- تخرج دكاترة منفتحين على العالم من خلال حركية إجبارية في إطار تأطير مشترك، وحركية دولية، وحركية ما بين الجامعات وحركية بين الجامعة والمقاولة. بالإضافة إلى تنظيم الإشراف المشترك للأطروحات واعتماد نظام الوحدات القياسية؛
- إنتاج علمي مرقمن ويتماشى مع الأولويات الوطنية من خلال إجبارية تحديد مواضيع بحث الدكتوراه مستجيبة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسيتم في هذا الإطار، العمل على:

- رفع عدد الطلبة الدكاترة في أفق تحقيق هدف 2000 طالب دكتوراه كل سنة في أفق 2030، وذلك للرفع من قدرات الجامعات بالقطاعين العمومي والخاص من حيث التأطير البيداغوجي وتعزيز منظومة البحث العلمي؛

- المصادقة على الضوابط العلمية الوطنية لسلك الدكتوراه بعد الأخذ بعين الاعتبار مقترحات وملاحظات الجامعات؛

- دعم التميز في البحث العلمي من خلال التتبع العلمي والمالي لوحدات البحث المتميزة والشروع في عملية التقييم المرحلي ومواصلة تتبع وتدبير النسخ الماضية لمنح التميز ولمنح البحث في مجال تقنيات الفضاء وإطلاق نسخة 2023 للبرنامجين ودعم التظاهرات العلمية لتعزيز تبادل التجارب العلمية بين الطلبة والباحثين المغاربة؛
- العمل على تعزيز النشر في المجلات العلمية المحكمة خاصة في الآداب والعلوم الإنسانية والفنون والعلوم القانونية والاقتصادية والتسيير (إحداث خلية للترجمة العلمية بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني)؛
- العمل على تعزيز تصنيف الجامعات المغربية على الصعيد العالمي، من خلال إضافة جامعة مصنفة زيادة على الستة المصنفة في التصنيف العالمي للجامعات تايمز هاير إديكيشن (THE) مع تحسين تصنيفهن.

3.3. تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار وتشجيع استعمالها المشترك

- إحداث بنيات لتسريع نقل التكنولوجيا لتثمين نتائج البحث العلمي؛
- وضع المخطط المديري المعلوماتي الخاص بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني ووضع برنامج لتطوير تدبير أرشيف المركز، عبر توقيع اتفاقية إطار بين المركز الوطني للبحث العلمي والتقني ومؤسسة أرشيف المغرب؛
- تطوير وإشهاد أنشطة وحدات الدعم التقني للبحث العلمي عبر مواصلة تطوير مختلف الأنشطة والشروع في مسلسل الحصول على شهادة الجودة ISO 17025 في أفق اعتمادها سنة 2025 وتطوير المجموعات المغربية المنسقة للكائنات الدقيقة عن طريق إنشاء بنية تحتية تتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بسلطة الإيداع الدولية وكذا اقتناء المعدات المعلوماتية لربط سلطة الإيداع الدولية مع شبكة مروان MARWAN من أجل الاستفادة من مزايا الحساب التي يوفرها مركز الحساب عالي الأداء؛
- تعزيز الولوج للمعلومة العلمية والتقنية عبر تجديد الاشتراك في قواعد البيانات العلمية الدولية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الطلبة والباحثين من أجل التعريف بمختلف خدمات المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني؛
- تدبير وتعزيز الشبكة المعلوماتية الجامعية للبحث –MARWAN : الانتقال الفعلي من "مروان" 4 إلى "مروان" 5 وتنظيم دورة تكوينية لمسؤولي الشبكات بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتنفيذ NOC-MARWAN الجديد؛
- تعزيز أنشطة الرصد والإنذار الزلزالي: (بناء مآوي زلزالية جديدة، صيانة محطات الشبكة الوطنية لرصد الزلازل، تركيب ثلاثة كاشفات زلزالية سريعة بكليات العلوم بالقنيطرة والحسيمة والناظور).

4.3. تمويل أنشطة التثمين والابتكار ونقل التكنولوجيا

- استصدار مرسوم يقضي بدعم الاستثمارات في مجالات نقل التكنولوجيا من خلال تشجيع الدولة لبرنامج الاستثمار بنسبة تصل إلى 25% من المبلغ الإجمالي؛
- اعداد منشور وزاري لتعميم تبني سياسة مؤسساتية لتدبير الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا بالجامعات العمومية؛
- إعداد مقترح تعديل المنشور رقم 22/2020 المتعلق بترحيل الخدمات "Offshoring"، وذلك من أجل مراجعة التحفيزات المخصصة للمقاولات على مستوى شعبة ترحيل الخدمات الهندسية "ESO"، وخاصة أنشطة البحث والتطوير؛

- تحفيز القطاع الخاص على تمويل البحث العلمي والابتكار، وإبرام شراكات من أجل إنجاز برامج ومشاريع بحث مشتركة مع الجامعات والمؤسسات العمومية للبحث.

5.3. تثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار

- تنظيم الملتقى الأول لأسبوع الابتكار في المغرب؛
- الرفع من مردودية مدن الابتكار والعمل على تعميمها لتشمل كافة جهات المملكة. وسيتم إطلاق عدة حاضنات جهوية لتحفيز حاملي المشاريع المبتكرة على صعيد كل جهة وتثمين نتائج البحث العلمي وتسريع الانتقال التكنولوجي لفائدة القطاعات الإنتاجية؛
- مواصلة دعم وتشجيع براءات الاختراع بالجامعة المغربية وتطوير أنشطة تدبيرها واستغلالها: 200 براءة اختراع مودعة من طرف الجامعات كقيمة مستهدفة لسنة 2023).

6.3. دعم آليات النقل التكنولوجي ومشاريع خلق المقاولات التكنولوجية الابتكارية

- تنظيم دورة تكوينية حول تصور وبناء مشاريع نقل التكنولوجيا لفائدة حاملي المشاريع الأولية المنتقاة وخبراء شبكة Tech-Tamkeen؛
- مواكبة مشخصة لحاملي المشاريع الأولية المنتقاة؛
- توظيف خبراء التقييم بناء على طلب الترشيح المعلن عنه برسم سنة 2021 لتقييم 37 مشروعا أوليا؛
- إعداد ووضع سيرورة المواكبة والتتبع تتلاءم مع كل مشروع.

7.3. ضمان اليقظة الاستراتيجية للبحث العلمي والتكنولوجي

- تحديث تقريرين سنويين حول الإنتاج العلمي المغربي ومكانة البحث العلمي في أفضل المجلات؛
- تنميط المساطر الخاصة لحسن تدبير دراسات اليقظة الببليومترية؛
- التحسين التقني والمنهجي لممارسة اليقظة الاستراتيجية للبحث العلمي والتكنولوجي؛
- المراجعة الشاملة لمنصة Baromètre.

8.3. تعزيز الشراكة والتعاون على المستويين الوطني والدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا

الشراكة والتعاون على المستوى الدولي

- مواصلة تمويل برنامج التعاون الثنائي في مجال البحث التنموي في الميادين ذات الأولوية المشتركة بين المغرب وتونس (PR&D) وبرنامج إحداث مخابر بحث مشتركة (LMMT)؛
- مواصلة دعم البحث العلمي عبر طلبات عروض وطنية ودولية جديدة لتمويل مشاريع البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية لبلدنا؛
- تنويع مصادر التمويل من خلال الانفتاح على القطاعات الوزارية والجهات والقطاع الخاص؛
- مواصلة تتبع وتمويل مشاريع البحث في إطار البرنامج المغربي-الفرنسي"PHC Toubkal" ؛
- مواصلة تتبع وتمويل مشاريع البحث في إطار البرنامج المغاربي-الفرنسي «PHC Maghreb»؛
- مواصلة المساهمة في بلورة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بعد تقييمها؛
- المشاركة في تنفيذ مضامين الاستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية؛
- تقييم جميع مشاريع التعاون الدولي التي تم تمويلها في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف؛

- تتبع أنشطة نقط الاتصال الموضوعاتية المتعلقة بالبرنامج الأوروبي أفق أوروبا ومواكبتها وتقييم عملها سنويا؛
- إطلاق طلبات عروض مشاريع جديدة في مجال البحث العلمي والابتكار في إطار التعاون الدولي الثنائي خصوصا مع سويسرا...؛
- إطلاق طلب عروض في إطار التعاون بين المغرب والبرتغال (FCT) برسم 2023-2024؛
- إطلاق طلب عروض في إطار التعاون بين المغرب وصناديق البحث الكيبيكية (FRQ)؛
- توقيع اتفاقيات المشاريع المنتقاة في إطار طلب العروض بين المغرب وهنغاريا وانطلاق تمويلها؛
- تتبع تمويل المشاريع المنتقاة في إطار البرنامج الأورومتوسطي "PRIMA"؛
- توقيع اتفاقيات المشاريع المنتقاة في إطار البرنامج الأورومتوسطي "PRIMA" برسم سنة 2022 وانطلاق تمويلها؛
- إطلاق طلبات العروض برسم سنة 2023 المتعلقة بالبرنامج الأورومتوسطي بريما "PRIMA" ؛
- تتبع تمويل مشاريع البحث في إطار البرامج الأوروبية CoreOrganic و FOSC و BIODIVERESTORE و LEAP-RE و Biodiversa؛
- تنظيم دورات تكوينية قصد تشجيع المشاركة المغربية في طلبات العروض للبرامج الأوروبية Horizon Europe وPRIMA؛
- المشاركة في اجتماعات البرنامج الأوروبي COST من أجل إشراك الباحثين المغاربة في جميع الأنشطة والمشاريع المتعلقة بهذا البرنامج؛
- توطيد التعاون والشراكة مع الدول الأورو متوسطية في إطار الاتحاد من أجل المتوسط من أجل تنفيذ خارطة الطريق المعتمدة من طرف الوزراء المكلفين بالبحث العلمي والابتكار؛
- تنظيم الاجتماع الوزاري الخامس في إطار دول الحوار 5+5 للوزراء المكلفين بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- تعزيز التعاون والشراكة مع الدول الافريقية في إطار الاتحاد الافريقي؛
- تطوير التعاون مع المنظمات الجهوية والدولية (اليونسكو والإيسيسكو والألكسو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الإفريقي، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية)، وذلك في إطار تفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة بين المغرب وهذه المنظمات.
- تنظيم أيام للنهوض بآلية CIFRE فرنسا-المغرب؛
- تنظيم يوم الطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه في إطار التعاون المغربي الفرنسي؛
- تطوير تعاون جديد مع شركاء أجنبيين جدد.

الشراكة بين الأوساط الأكاديمية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي

- إعداد مشروع مرسوم يحدد التحفيزات الضريبية لتشجيع الأنشطة المخصصة للبحث العلمي لفائدة المقاولات العمومية والخاصة. وذلك من خلال تحديد مختلف الشروط والمعايير والإجراءات التي تمكن المقاولات من الولوج للبحث العلمي؛
- إنهاء إنجاز الدراسة المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار داخل المقاولات المغربية بتنسيق مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، وإعداد لوحة قيادة محينة فيما يخص البحث- التنموي والابتكار من طرف المقاولة ونشرها؛
- مأسسة علاقة اللولب الرباعي "الجامعة/ الدولة-الجهات/ القطاع الخاص/ المجتمع المدني وإحداث صناديق جهوية لتمويل الابتكار؛

- إرساء وحدات مشتركة للبحث والتطوير والابتكار "جامعة-مقاولة" قصد رفع عدد مشاريع البحث العلمي المنجزة بشراكة مع المقاولات، وتعزيز البحوث الموجهة لخدمة الاقتصاد والمجتمع، والمساهمة في إشراك النسيج الاقتصادي في تمويل مشاريع البحث العلمي والتطوير.

9.3. تشجيع الابتكاروالتميز

- تطوير وتحيين مقتضيات تنظيم "جائزة التنافسية- جائزة الشراكة بين الجامعة والمقاولة"، وتنظيم دورتها الثامنة برسم 2022؛
- إعادة إطلاق الجائزة الكبرى للاختراع والبحث في العلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى ميدالية العلوم والتكنولوجيا؛
- استكمال إنشاء أقطاب للبحوث التطبيقية في مجال اللوجستيك بشراكة مع الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية؛
- تعزيز أنشطة الحاضنات وخلق المقاولات المبتكرة؛
- إعداد كبسولات إعلامية وتنويرية حول العلوم والتكنولوجيا من أجل إشاعة ثقافة الابتكار والبحث ومن خلال ذلك بناء مجتمع المعرفة.

10.3. مواصلة تعبئة الكفاءات المغربية عبر العالم

- إشراك الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج في مجهودات التنمية، وذلك عبر وضع خبرة هذه الكفاءات رهن إشارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات، ومؤسسات البحث العمومية وتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا والخبرات في مختلف المجالات. في هذا الإطار، تمت برمجة 70 شراكة خبرة في إطار برنامج فينكوم (FINCOME).

4.الارتقاء بأداء وحكامة المنظومة

1.4 تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار(PACTE ESRI 2030)

من أجل بلورة المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وتنزيله إلى خريطة طريق بمشاريع استراتيجية للفترة 2022-2026، سيتم خلال شهر شتنبر 2022 تنظيم المناظرة الوطنية من أجل تدارس التقرير التركيبي المنبثق عن المناظرات الجهوية الثلاثة عشر المنظمة. وستشكل هذه المناظرة الوطنية حدثا بارزا يؤشر على الإطلاق الفعلي للمخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. كما سيتم العمل على إرساء آليات قيادة نجاعة الأداء من خلال إعداد مخططات للعمل سنوية ومواكبتها بعدة لقياس النتائج وتقييم الأداء.

2.4. تسريع إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المواكبة للإصلاح

- مشروع قانون يتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- مشروع قانون بتعديل القانون رقم 81.00 القاضي بإحداث المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية؛

- مشروع قانون بتعديل القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية للتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.130 بتاريخ 3 شوال 1435 (31 يوليو 2014)؛
- مشروع مرسوم في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي؛
- مشروع مرسوم يتعلق بالنظام الأساسي الخاص بموظفي وأطر الجامعات؛
- مرسوم يتعلق بالتوجيه والإرشاد الجامعي؛
- مشروع مرسوم يتعلق بإحداث هيئة وطنية مستقلة للإشهاد والتصديق؛
- مشروع مرسوم بالمصادقة على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات؛
- مشروع مرسوم يتعلق بإعادة تنظيم وتحديد اختصاصات المصالح المركزية للوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- مشروع مرسوم بتحديد مهام وتنظيم وكيفية سير اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع عمليات التقييم المنجزة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛
- مرسوم بتحديد شروط ونسبة مساهمة مؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص في تقديم خدماتها بالمجان لأبناء الأسر المعوزة وللأشخاص في وضعية إعاقة وكذا الموجودين في وضعية خاصة؛
- مرسوم بتحديد ومراجعة رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات صلة بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين الخاصة؛
- مرسوم بتحديد شروط وكيفيات حركية المتعلم في المسارات التعليمية والتكوينية والمهنية، وإحداث وتنظيم شبكات التربية والتعليم والتكوين، ومرصد الملاءمة بين المهن والتكوينات الجديدة وحاجيات سوق الشغل، والآليات الخاصة بالتنسيق؛
- مرسوم بتحديد تطبيقات الهندسة اللغوية على صعيد كل مستوى من مستويات المنظومة، وعلى الخصوص منها مستويات التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي والتكوين المهني والتعليم العالي.

3.4. إرساء مقومات التحول الرقمي

من أجل إنجاح ورش التحول الرقمي، سيتم خلال الموسم الجامعي الجديد إطلاق مشروع المراجعة الشاملة للنظام المعلوماتي الوطني من خلال تعميم استعمال الرقمنة على جميع مستويات هذه المنظومة وتطوير التعليم عن بعد من خلال إنجاز مشروع إحداث وتفعيل "المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد" بموجب اتفاقية - إطار لشراكة استراتيجية موقعة مع المكتب الشريف للفوسفاط.

وستعرف السنة الجامعية 2022-2023:

- تطوير الإدارة الإلكترونية وتوفير الخدمات للمواطنين:
  - توسيع العرض فيما يخص المنصة الإلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا لإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود Cursussup ليشمل، بالإضافة لكليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان، المدارس الوطنية للتجارة والتسيير والمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية وكليات علوم التربية؛
  - تطوير وإطلاق خدمة إلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا من أجل التوجيه ولإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح وتتبعها؛

- تطوير وإطلاق خدمة جديدة لتدبير الشكايات في منصتي Cursussup و tawjihi؛
- إعادة تجديد مشروع " المساعدة في إدارة المشاريع"(Assistance à maitrise d'ouvrage)؛
- اعتماد مرجعيات ومصنفات موحدة للأساتذة الباحثين؛
- تطوير وإطلاق منصة مفتوحة لإيداع طلبات التوظيف؛
- تطوير وإطلاق منصة جديدة للموارد الرقمية؛
- إرساء العمل بنظام معلوماتي جديد لتدبير المخزون gestion de stock؛
- تطوير وإطلاق منصة رقمية لتجميع المعطيات المتعلقة بالطلبة والخريجين والأساتذة والإداريين من الجامعات والمؤسسات الجامعية Remontée de données ؛
- مواصلة تطوير خدمة تقديم طلبات المنح الأجنبية؛

▪ تطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي:

- مواصلة تنفيذ مشروع الحرم الجامعي المتصل(Campus connecté) ؛
- اقتناء عتاد ولوازم معلومياتية لفائدة المصلحة المركزية؛
- تأهيل وتطوير مراكز بيانات الوزارة؛
- اقتناء منصة التتبع لخوادم مراكز بيانات الوزارة.

4.4. الرفع من كفاءات أطر القطاع

في إطار سياستها الرامية إلى تطوير الرأسمال البشري والرفع من كفاءات الأطر التي تشتغل بالوزارة بالمصالح المركزية أو بالمؤسسات الجامعية، ستعمل الوزارة مع الدخول الجامعي الجديد على بلورة برنامج يهدف، في أفق 2026، إلى توفير التكوين المستمر لفائدة 50% من الأطر البيداغوجية و80% من الأطر الإدارية والتقنية.

5.4. فتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة

التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف:

▪ مواصلة الجهود للرفع من تنافسية القطاع على الصعيد الدولي؛

▪ الإسهام في دعم الاستثمار المغربي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على المستوى الإقليمي والقاري والعالمي، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية في القضايا المتعلقة بمجالات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عبر تطوير التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع شركاء جدد للمغرب، لاسيما عن طريق إبرام اتفاقيات تعاون، والانفتاح على تجارب أكاديمية وعلمية جديدة.

الشراكة مع القطاع العام:

انفتاح القطاع على الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين في المجالات ذات الأولوية المشتركة ولاسيما في الميادين التي تروم النهوض بالمجال الثقافي والفني والإبداعي على مستوى الجامعات وتطوير مهارات وقدرات مدبري التعاون والشراكة وتنمية المبادرات المواطنة وتعزيز الارتقاء الاجتماعي وكذا تعزيز التكوين في اللغات الاجنبية لفائدة الطلبة.

الشراكة مع القطاع الخاص:

تطوير الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والصناعيين الخواص الوطنيين والدوليين في عدة ميادين ذات الأولوية ولاسيما التكوينات والتداريب في المقاولات الوطنية والدولية، والبحث العلمي والابتكار وتطوير المهارات

التكنولوجية، وريادة الأعمال الطلابية والثقافة المالية وتطوير المحتوى الرقمي ومساعدة ومواكبة الجامعات في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

الحركية الطلابية:

- بلورة برامج منح التعاون مع الشركاء الدوليين للمغرب في تجانس مع الأولويات الوطنية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تعزيز حركية الطلبة والأساتذة الباحثين والأطر الإدارية والتقنية وكذا حركية التكوينات؛
- تطوير رقمنة المنصات المحدثة لتدبير ترشيحات الطلبة وإعادة هيكلة الأنظمة المعمول بها؛
- تشجيع انفتاح الجامعة على محيطها الجهوي والقاري عن طريق الترويج للوجهة الأكاديمية المغربية.